عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية

أيمن محمد حسن فياض قفيشة

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1443هـ/2021م

دور المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية

إعداد:

أيمن محمد حسن فياض قفيشة

بكالوريوس التنمية الاجتماعية والأسرية، تخصص خدمة اجتماعية، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

إشراف: د. حسن خميس السعدوني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1443هـ/2021م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
بناء مؤسسات وتنمية بشرية
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية

اسم الطالب: أيمن محمد حسن قفيشة
الرقم الجامعي: 21912295

إشراف: الدكتور حسن خميس السعدوني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ:2021/12/26 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور حسن السعدوني التوقيع:
2- ممتحناً داخلياً: الدكتور معتصم الناصر التوقيع:
3- ممتحناً خارجياً: الدكتور مخيمر أبو سعدة التوقيع:

القدس – فلسطين

1443هـ/2021م

الإهـــداء

♦ أقدم جهدي هذا خالصاً لله سبحانه جلّ في عُلاه الذي "علّم الإنسان ما لم يعلم".

♦ إلى روح والدي الأستاذ محمد حسن فياض قفيشه رحمه الله تعالى، وقد كنت أتمنى أن يشاركني فرحة الإفراج من سجون الاحتلال، ومناقشتي لهذه الدراسة، أسأل الله تعالى له الفردوس الأعلى.

♦ إلى والدتي الحبيبة التي رسمت خارطة الوطن بأقدامها وهي تطوف السجون الإسرائيلية لزيارتي، وتحرس بقلبها أنفاسي وخطواتي بدموعها الغائرة على أمل اللقاء قريبًا بإذن الله.

♦ إلى إخوتي وأخواتي رفع الله قدرهم وأعلى درجاتهم في الدنيا والآخرة.

♦ إلى زوجتي سوزان الشرباتي "أم عبيدة" حبيبة القلب، وشريكة الدرب، ورفيقة المشوار، وكان أملي أن تكون حاضرة بيننا، أسأل الله جل في علاه أن يجمع شملنا قريبًا اللهم آمين.

♦ إلى روح والدتي الثانية الحاجة فاطمة الطباخي "أم ناصر" أسأل الله تعالى أن يتقبلها مع الصديقين والشهداء والأبرار وأن يسكنها منازل الفردوس الأعلى.

♦ إلى أبنائي الأحباب فلذات كبدي "ساره" و "عبيدة" و"جوري" و"ماريا" و"سيلا" أسأل الله تعالى أن يجمع شملنا بهم قريبًا إن شاء الله.

♦ إلى إخواني الذين رافقوني هذا الدرب، من مضى منهم على درب الشهادة، ومن بقي حرًا في زنازين المعتقلات الصهيونية، ومن ظل ثابتًا في ساح الوغى على طريق المقاومة والتحرير.

♦ إلى إخواني المحررين الذين شقوا طريقهم بالعز والصمود والثبات، ورسموا طريقهم نحو القدس وكل فلسطين.

♦ إلى وطني فلسطين، قدسها، وجبالها، ومدنها، وقُراها، ومروجها الخضراء، وأرضها المكللة بأوشحة الدم والنضال..

الباحث: أيمن محمد حسن فياض قفيشه

إقرار:

أقرُّ أنا معدُّ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتاج أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

أيمن محمد حسن فياض قفيشه

التاريخ: 2021/12/26

الشكر والتقدير

♦ الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فلك الحمد يا ربنا أن أكرمتنا وعلمتنا، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد عند الرضى ولا حول ولا قوة إلا بك.

♦ الشكر لله تعالى الذي أكرمني بإنجاز هذا البحث ليكون ثمرة الجهد الذي بذلته بتوجيه وإسناد وإشراف الدكتور الفاضل: حسن السعدوني، والذي كان له الأثر الأكبر في وصولي إلى هذه الدراسة، فله مني كل الشكر والتقدير وجزاه الله عني كل الخير.

♦ كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأخوة المناقشين، الأخ الدكتور: مخيمر أبو سعده مناقشًا خارجيًا، والأخ الدكتور: معتصم الناصر، اللذان ساهما وبشكل كبير في تصويب ما جاء في متن البحث، ليصل إلى مرحلة متقدمة من قيمته ومكانته العلمية، فجزاهما الله كل الخير وتقبل الله منهما أعمالهم وسدد دوماً على طريق العلم خطاهم.

♦ ولا أنسى أن أبرق بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة وأمدّني بالكثير من المساهمات العلمية والأدبية لإتمام هذه المرحلة على خير ما يرام.

جزا الله الجميع عني خير الجزاء وبارك الله فيهم

الباحث: أيمن محمد حسن فياض قفيشه

مصطلحات الدراسة:

المشاركة السياسية: حرص المواطن أن يكون له دور إيجابي في العملية السياسية، من خلال حق التصويت أو الترشح للهيئات والمؤسسات السياسية المنتخبة، والمشاركة السياسية تشمل كل الأنشطة التي يقوم بها المواطن ويشارك من خلالها في اختيار النخبة الحاكمة ومشاركة أفراد المجتمع في صنع السياسات العامة للدولة وهي عمل جماعي بين أفراد المجتمع (العابد، 2017).

التنمية السياسية: هي قدرات المواطنين على معرفة مشكلاتهم وتعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهتها بشكل عملي وواقعي (أبو خلف،2014)؛ بينما عرفت التنمية السياسية من منظور الثقافة السياسية بأنها تطوير للمجتمع بحيث يستطيع الشعب تقيم سلوك الحكومة، ويقيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين وتأثيرها على النظام السياسي، وبالتالي تصبح التنمية السياسية عملية ثقافية تتعلق بتغير الثقافة السائدة المرتبطة بظاهرة السلطة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة (عباش، 2008).

الحزب السياسي الفلسطيني: هو كل تنظيم سياسي يتشكل من جماعة من الفلسطينيين بهدف المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بوسائل مشروعة وسلمية في سعيه لتداول السلطة (شلستروم، 1999)

لجنة القوى الوطنية والإسلامية: هي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والبالغ عددها (12) فصيل، بالإضافة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي وبالتالي يُصبح اجمالي الفصائل الممثلة في اللجنة (14) فصيل، وهذه الفصائل هي: "حركة حماس، حركة فتح، حركة الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب فدا، جبهة النضال الشعبي، الجبهة الشعبية–القيادة العامة، حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، الصاعقة، جبهة التحرير الفلسطينية، حزب الشعب الفلسطيني، جبهة التحرير العربية، الجبهة الفلسطينية العربية" (تقرير لجنة القوى الوطنية والإسلامية، 2018)

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف إلى دور المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، وإظهار مستوى التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر مسؤوليها، ومعرفة إن كان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) بين المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية بأبعادها المختلفة والتنمية السياسية، والكشف عن إن كان هناك دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية بأبعادها المختلفة على تحقيق التنمية السياسية، كما اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكونت عينتها من (110) فردًا يمثلون (14) حزب فلسطيني، وهم لجنة القوى الوطنية والإسلامية، ولتحقيق أغراض الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على أفراد العينة بطريقة الحصر الشامل، استرد منها الباحث (95) استبانة، بنسبة استرداد (86.4%)، وفي ختام الدراسة تم التوصل إلى النتائج المتعلقة بالمشاركة السياسية، فقد ظهر أن درجة المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية بدرجة تقديرية "متوسطة" وبوزن نسبي بلغ (65%)،

بينما ظهرت النتائج المتعلقة بالتنمية السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية بدرجة تقييمة "متوسطة" وبوزن نسبي بلغ (60%)، كذلك وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية بأبعادها المختلفة والتنمية السياسية، ووجود دور إيجابي للمشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية بأبعادها المختلفة والتنمية السياسية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.671) وهذا يعني أن مضاعفة تطبيق المشاركة السياسية عن الوضع الراهن سيسهم في زيادة مستوى تحقيق التنمية السياسية، كما أن الفجوة لا تزال تتسع بين الفصائل الفلسطينية، على الرغم من مساعي حثيثة تبذلها القوى الوطنية والإسلامية لتوحيد فصائل العمل الوطني الفلسطيني، كما أن عدم قدرة الفلسطينيين على تحقيق المشاركة السياسية يعود لأسباب تتعلق بالبرامج والمشاريع السياسية التي يملكها كل فصيل فلسطيني وقد تتباين مع بعض الفصائل الأخرى، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تساعد لجنة القوى الوطنية والإسلامية النظام السياسي على تقوية الروابط السياسية بين مختلف فئات المجتمع، وأن تسعى إلى تحييد المجتمع الفلسطيني عن أعمال العنف والانقلابات وحالة عدم الاستقرار، وأن تضع اللجنة رؤية استراتيجية نحو تحقيق التوافق الداخلي وتجاوز الانقسامات داخل النظام السياسي، مع أهمية تفعيل النقابات والهيئات والمؤسسات من أجل الالتقاء بمنظمة التحرير، أما ما يتعلق بالتنمية السياسية، فقد

طرحت الدراسة بعض التوصيات، وكان من بينها: أن تمتلك اللجنة رؤية استراتيجية لمواجهة المخاطر والتحديات السياسية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، وضرورة أن تقوم اللجنة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية لتحقيق الأهداف السياسية للنظام السياسي، وأن تشارك في إقرار الاتفاقات السياسية التي تحمي المسار الديمقراطي وتشرف على تنفيذها.

.

Title :The Role of the Political Participation of the Palestinian National and Islamic Powers in the Attainment of Political Development

Prepared by : Ayman M. F. Qufaisha
Supervisor : Dr. Hassan Kh Alssadoni

Abstract

The study aimed to identify the role of the political participation of the Palestinian National and Islamic Forces Committee in the achievement of political development, and to show the level of political development of the National and Islamic Forces Committee in the Palestinian political system from the points of view of their officials, and to know whether there is a statistically significant correlation at $(\alpha \leq 0.05)$ between the political participation of the Palestinian National and Islamic Forces Committee with its various aspects and political development. The study also examines whether there is a statistically significant role at $(\alpha \leq 0.05)$ of the political participation of the Palestinian National and Islamic Forces Committee with its various aspects on achieving political development. The study also adopted the descriptive analytical approach.

The sample consisted of (110) individuals representing (14) Palestinian parties, represented in National and Islamic Forces Committee. To achieve the study objectives, the researcher designed a questionnaire distributed to the sample members via comprehensive inventory approach. The researcher retrieved 95 copies, with rate (86.4%). The conclusion addressed the results of the political participation; showing that the estimated degree of political participation of the National and Islamic Forces Committee was "medium," with a relative weight of 65%.

While the results related to the political development of the National and Islamic Forces Committee showed a medium degree of a relative weight of (60%), as well as a strong positive correlation between the political participation of the National and Islamic Forces Committee in its various aspects and the political development, where the regression coefficient was (0.671), which means that doubling the application of the political participation from the status quo will contribute to an increase in achieving political development, and that the gap is still widening between the Palestinian factions, despite the strenuous efforts made by the national and Islamic forces to unify The factions of the Palestinian national action, and the inability of the Palestinians to achieve political

participation is attributed to the political programs and projects owned by each Palestinian faction and may vary with some other factions.

The study recommended that the National and Islamic Forces Committee help the political system to strengthen political bonds among the different ranks of society, and seek to neutralize Palestinian society from acts of violence, coups, and instability, and that the committee develop a strategic vision towards achieving internal consensus and overcoming splits within the political system with the importance of activating unions, societal bodies and institutions in order to meet with the PLO. With regard to political development, the study put forward some recommendations that include: the committee should develop a strategic vision to confront the political risks and challenges that face the Palestinian cause and that the committee should coordinate with the Palestinian Authority to achieve the political objectives of the political system and to participate in endorsing political agreements that protect the democratic path and supervise its implementation.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة:

تعدّ المشاركة السياسية مؤشراً هاماً يدلُّ على مدى ارتقاء الشعب على سلم الحكم الرشيد، وعلى مدى تقدمه، واستعداده لمواجهة تحديات الحياة بشكل جماعي لا يستثني أحداً من أفراده؛ وذلك لارتباط المشاركة السياسية بمفهوم التنمية السياسية، الذي ينعكس على التنمية المستدامة بشكل عام. والمشاركة السياسية موجودة في كافة المجتمعات، إلا أن هذا الوجود يتباين بين مجتمع وآخر؛ فتنخفض في المجتمعات المتخلفة، أو ما يطلق عليها دول العالم الثالث، وتزداد في دول العالم المتقدمة ، ومن الواضح أن هناك عوامل عديدة تَحُدُّ من المشاركة السياسية، أهمها: الفقر، والأمية. وبدون مواجهة هذين الداءين بالطرق العلمية المخططة والمنظمة؛ سيبقى المجتمع يعاني الضعف في السير على طريق التنمية السياسية، والعجز عن توفير الموارد الاقتصادية (رحال، 2004).

كما ينطلق مفهوم المشاركة من تفاعل الإنسان مع المجموعة أو الجماعة التي يعيش معها، يشاركها وتشاركه جوانب كثيرة من حياته. تحدث السياسيون قديمًا عن المشاركة الاجتماعية معبرين عنها بإتاحة الفرصة ، لأن يأخذ الفرد دوره في المجتمع كي يستطيع التعبير عن رأيه وعن نفسه، وذلك بالقيام بعمل فردي من أجل التأثير على السياسات العامة، وإدارة شؤونه العامة أيضًا، أو من أجل اختيار الحكام في المجالات والمستويات المختلفة. أطلق بعضهم على هذه المشاركة مصطلح "المشاركة الشعبية "، أو الجماهيرية وعرّفوها بأنها "العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورًا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وتتبني أفضل الوسائل لإنجاز هذه الأهداف (سيد فهمي ، 2004).

لقد أصبح مفهوم المشاركة السياسية يلعب دورًا مهمًا في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح، وفي إطار ما يعرف ب "التنمية المستدامة للمجتمعات، وبخاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم الإرثية على مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية. لذلك يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها عملية بطيئة في الديمقراطيات الحديثة نتيجة لعوامل ذاتية أهمها الفقر والأمية، وأن هذه المشاركة تبقى محدودة أيضا في الدول الديمقراطية المستقرة (رسل، 1996).

عرف مفهوم التنمية اهتماماً متزايداً من طرف مختلف أفرع العلوم الاجتماعية باعتباره واحداً من أبرز المفاهيم التي استحوذت على اهتمام المنشغلين بهذه العلوم، وكما هو معروف بأن علم الاقتصاد كان أسبق العلوم إلى الانشغال بهذا الموضوع، إلا أن هذا المفهوم حاز على درجة كبيرة من اهتمام الباحثين في مجال علم السياسة وأصبحت التنمية السياسية – بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بشكل خاص – أحد أبرز محاور هذا العلم. وتعد التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة الظهور، وهي جزء من عملية معقدة متشابكة تتسم بالتغيير المستمر والتنمية الشاملة، وبحكم هذا الارتباط واستنادها إليه وتفرعها عنه بوصفها إحدى أفرع أو أشكال التنمية النوعية، فإنها تغدو عند وضعها موضع التنفيذ بحاجة إلى صياغة نظرية وعملية خاصة بها بقصد اختيار ورسم أهدافها وتحديد مساراتها وطرق إنجازها، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السياسية في المنطقة (المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020م).

2.1 مشكلة الدراسة:

غني عن البيان أن الواقع الفلسطيني ما زال يعاني الإشكاليات والمعيقات نفسها التي عانت منها خلال السنوات السابقة، وأبرزها عدم استيعاب قوى ومكونات الشعب الفلسطيني تحت مظلة واحدة وهي منظمة التحرير الفلسطينية، وغياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة، وعدم التوافق على أولويات العمل الوطني في المرحلة الراهنة، واستمرار حالة النزاع بين برنامجي المقاومة والتسوية، إلى جانب تعدد مراكز صناعة القرار الفلسطيني وتعرضها لضغط الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وللحصار الإسرائيلي في قطاع غزة، وبعد الانقسام الفلسطيني الذي حدث في عام 2007م ثبت أن هناك اختلاف كبير بين برنامج منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامج الحكومة الفلسطينية والذي تم انتخابها عام 2006م وأصبحت حركة حماس لها الصفة الدستورية وشرعية سياسية منتخبة أمام الشعب الفلسطيني، وبما أن هناك انقسام فلسطيني من حيث التوجهات والبرامج السياسية، فهذا ظهر واضحًا في عدم قدرة النظام السياسي تحمل

هذا الاختلاف، الأمر الذي أدى إلى انقسام النظام السياسي بين الفلسطينيين. إذاً يوجد هناك ضعفاً واضحاً في المشاركة السياسية بين الأحزاب الفلسطينية، بمعنى أن هناك تعطيل كبير في النظام السياسي الفلسطيني وهناك إشكاليات كبيرة يجب إعادة العمل من أجل إصلاحها داخل النظام السياسي، ومن هنا لا بد من إعادة بناء النظام السياسي من جديد، والعمل الجاد لتوحيد الجهود من أجل الخروج من الأزمات التي طالت جميع مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية في فلسطين والعمل على وحدة الصف ووحدة القرار الفلسطيني، من خلال المشاركة السياسية لجميع الأحزاب والقوى الفلسطينية في عملية اتخاذ القرار تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة صياغة ميثاق جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية يهدف إلى استيعاب جميع الأحزاب والفصائل تحت مظلة منظمة التحرير لتحقيق التنمية السياسية.

ولتحديد مشكلة الدراسة بشكل أكثر عمقاً؛ قام الباحث بإجراء دراسة استكشافية من خلال توزيع استبانة على (15) من قادة الفصائل الفلسطينية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية، فكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (1.1): استجابات أفراد العينة الاستكشافية على استبانة جودة الأداء المؤسسي

م	البيـــان	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	الوزن النسبي
.1	يوجد قدرة للنظام السياسي على تحقيق التكامل داخلياً وتجاوز خلافاته	3	7	5	%62.2
.2	يُحكم النظام السياسي سيطرته الفلسفية والفكرية على الجماعات السياسية	4	6	5	%64.4
.3	تسهم السلطة الفلسطينية في تعزيز مفهوم المساواة بين الجنس دون التمييز بينهم في كافة المعاملات.	3	3	9	%53.3
.4	تطور السلطة الفلسطينية التشريعات المتعلقة بالشباب وإنشاء المؤسسات والتنظيمات وتمكينهم من مشاركة أكبر في المجتمع.	2	3	10	%48.9
.5	تعزز السلطة الفلسطينية مبدأ سيادة القانون، وعدم الجمع بين السلطات.	3	4	8	%55.5

م	البيــان	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	الوزن النسبي
.6	تتبنى السلطة الفلسطينية مبدأ ضمان حقوق الأفراد، وكذلك التعددية السياسية.	4	4	7	%60
.7	تمنح السلطة الفلسطينية لكافة المواطنين حرية الفكر والرأي، وحرية الصحافة والإعلام.	2	2	11	%46.6
.8	يتم تداول السلطة في النظام السياسي الفلسطيني سلمياً دون أي معيقات.	3	2	10	%51.1
.9	تجنب السلطة الفلسطينية المجتمع الفلسطيني أعمال العنف.	3	3	9	%53.3
.10	تعمل السلطة الفلسطينية على صياغة السياسات والخطط الأمنية وتحدد آليات تنفيذها.	4	4	7	%60
.11	تشرف السلطة على التنسيق الأمني مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية.	1	2	12	%42.2
.12	تقر السلطة الفلسطينية الميزانيات والحسابات المتعلقة بالأمن وآلية صرفها.	3	4	8	%55.5
	المجموع				%54.4

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج التحليل الإحصائي للعينة الاستكشافية

يتضح من خلال (1.1)، أن تقدير المبحوثين لوجود جوانب الضعف المذكورة في التنمية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني كان بدرجة متوسطة، وبوزن نسبي (54.4%)، وهذا يعني أنه أمام لجنة القوى الوطنية والإسلامية جهود كبيرة لتبذلها لتحقيق التنمية السياسية فيها نتيجة ظهور بعض نقاط الضعف التي تمثلت في الآتي :

1. غياب الدور المؤثر للفصائل الفلسطينية بسبب الانقسام الفلسطيني.

2. عدم قدرة الفصائل الفلسطينية في المضي قدماً نحو إتمام مشروع المصالحة، وهذا بدوره أدى إلى ضعف المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية التي تصب في قوة النظام السياسي الفلسطيني.

وفي ضوء الحيثيات السابقة تشجع الباحث على مواصلة جهوده البحثية؛ للوصول إلى تشخيص واقع التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية، والبحث عن إجابة تدور في ذهن أي مسؤول، وهو:

ما أكثر العوامل التي من الممكن أن تكون أكثر تأثيرا وتمثل حلاً؛ لتحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية.

وكون أن الإجابة قد تكمن في دور المشاركة السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية، وتعمل على تحقيق التنمية السياسية بصورة أو بأخرى وبمستوى ما، فإن الباحث ارتأى دراسة علاقة التأثير بين أحد المداخل السياسية – المتمثل في المشاركة السياسية، وتحقيق التنمية السياسية؛ لما فيه مصلحة للجنة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية، وللنظام السياسي الفلسطيني، وخدمة المجتمع ككل، ومن هنا تمثلت مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: " **ما دور المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية؟**

3.1 أسئلة الدراسة:

1. التساؤل الرئيس الأولى: "ما درجة المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر مسؤوليها؟"

2. التساؤل الرئيس الثاني: "ما مستوى التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر مسؤوليها؟"

3. التساؤل الرئيس الثالث: " هل يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) بين المشاركة السياسية بأبعادها المختلفة والتنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟.

4. التساؤل الرئيس الرابع: "هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة السياسية بأبعادها المختلفة على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟"

- التساؤل الفرعي الأول: " هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإدارة الحكومية على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟.
- التساؤل الفرعي الثاني: " هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمنظمة التحرير على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟
- التساؤل الفرعي الثالث: " هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) للثقافة السياسية على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟

5. التساؤل الرئيس الخامس: "هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول المشاركة السياسية تعزي للبيانات الشخصية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات العمل).

6. التساؤل الرئيس السادس: "هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية السياسية تعزي للبيانات الشخصية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات العمل).

4.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية:

1. تعد هذه الدراسة في موضوع المشاركة السياسية، وربطها بالتنمية السياسية من الدراسات المحدودة – حسب علم الباحث، مما دفع الباحث إلى إجراء هذه الدراسة بغرض الوصول إلى نتائج تثري المكتبة العلمية.

2. تتناول هذه الدراسة موضوعين غاية في الأهمية من موضوعات المشاركة السياسية والتنمية السياسية، والتي تعتبر مدخلاً من مداخل بناء النظام السياسي الفلسطيني، لذا تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي قد تشكل رؤية واسعة للباحثين حول دور المشاركة السياسية للقوى الوطنية والإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني وأثرها على تحقيق التنمية السياسية.

3. إثراء المكتبة العربية بمزيد من الدراسات التي تتناول القضية الفلسطينية، وبالتحديد القضايا الداخلية والتي يسلط الباحثين عليها الضوء وتكون موضع اهتمام بالنسبة لهم.

ثانياً: الأهمية العملية:

1. تُعد هذه الدراسة أول دراسة بحثية تجرى على لجنة القوى الوطنية والإسلامية لدراسة دورها في المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني وأثرها على تحقيق التنمية السياسية.

2. التعرف إلى درجة المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني.

3. تساعد هذه الدراسة من الناحية التطبيقية لجنة القوى الوطنية والإسلامية في معرفة أهمية المشاركة السياسية والتي تؤثر بدورها على تحقيق التنمية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني.

4. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات يراد منها تأكيد الدور المهم للمشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني وحاجة القوى الوطنية والإسلامية للقيام بدورها تجاه تحقيق ذلك لما فيه المصلحة الوطنية العليا.

5.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف إلى درجة المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر مسؤوليها.

2. الكشف عن مستوى التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر مسؤوليها.

3. التأكد من وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) بين المشاركة السياسية بأبعادها المختلفة والتنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية.

4. معرفة إن كان هناك دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة السياسية بأبعادها المختلفة على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟"

5. الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول المشاركة السياسية تعزي للبيانات الشخصية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات العمل).

6. معرفة إن كان يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية السياسية تعزي للبيانات الشخصية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات العمل).

6.1 حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود التالية:

1. **الحد الموضوعي:** تناولت الدراسة الحالية التعرف على دور المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية وأثرها على تحقيق التنمية السياسية.
2. **الحد المكاني:** اقتصرت الدراسة الحالية على لجنة القوى الوطنية والإسلامية في المحافظات الجنوبية لفلسطين.
3. **الحد البشري:** طبقت الدراسة على كافة أعضاء لجنة القوى الوطنية والإسلامية.
4. **الحد الجغرافي:** اقتصرت على المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
5. **الحد الزماني:** طبقت الدراسة خلال العام الجامعي 2020-2021

7.1 أنموذج الدراسة:

شكل (1.1) أنموذج الدراسة

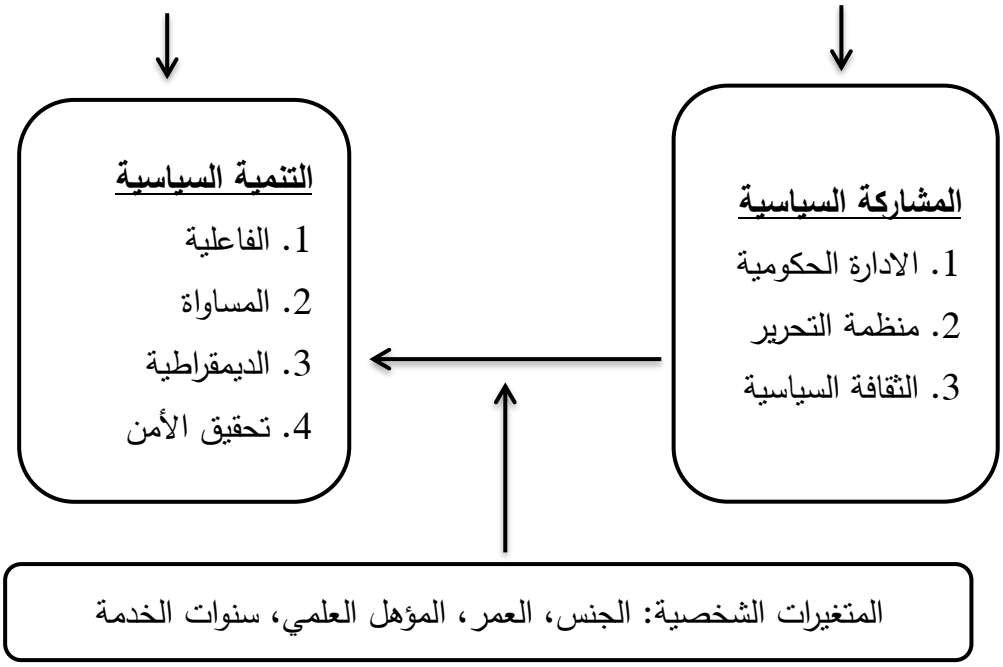

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات الآتية: دراسة (حبيب، 2020)، ودراسة (النجار، 2016)، ودراسة (عامر، 2014) ودراسة (شاهين، 2015) ودراسة (قاسم، 2015).

8.1 منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي لما يوفره من قدرة على جمع البيانات وتحليلها كونه يُعنى بوصف الظاهرة وتحديدها وتبرير الظروف والممارسات، أو التقييم والمقارنة، وذلك من خلال تحليل البيانات المجمعة ذات العلاقة بمجتمع معين، ويتم الإعلان عن تلك الحقائق والمعلومات المجمعة في نتائج الدراسة، بالإضافة إلى إمكانية الخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات العملية التي يمكن أن تسترشد بها السياسات الاجتماعية والادارية وما يرتبط بها من أنشطة أخرى (قنديلجي والسامرائي، 2009) .

9.1 مبررات اختيار الموضوع:

1. الإشكاليات التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني بسبب القيود الدولية عليه، الأمر الذي أدى إلى عدم الوصول إلى المفهوم الشمولي في التمثيل الفلسطيني.

2. أظهرت الدراسات السابقة أن هناك ضعفاً ملموساً في المشاركة السياسية للمرأة والشباب والكفاءات الوطنية في النظام السياسي الفلسطيني، والذي بدوره قد يعكس تراجعاً في الحفاظ على بنية النظام السياسي بسبب غياب الكثير من المؤثرين على مؤسسة صناعة القرار الوطني.

3. الانقسام الفلسطيني منذ عام 2007 وحتى إعداد هذه الدراسة، والذي ساهم في تثبيط تحقيق الأهداف الوطنية، وتهميش دور منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني، وعدم تنفيذ القرارات الوطنية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني.

4. الاختلاف في البرامج والرؤى والاستراتيجيات للأحزاب الفلسطينية، الأمر الذي ساهم في اختلاف المواقف وتحقيق الأهداف الوطنية.

5. محاولة الباحث في تقديم توصيات تتعلق بأهمية المشاركة السياسية للأحزاب السياسية في النظام السياسي الفلسطيني ودورها في التنمية السياسية في فلسطين.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية

1.1.2 المقدمة:

تعد المشاركة السياسية ذات دور فعال ومؤثر في النظام السياسي ومخرجاته، مما ينعكس على تطور المجتمع من الناحية السياسية، وبالتالي يمارس من خلالها المواطن دوره في الحياة السياسية ويستطيع أن يشارك في صناعة القرار ورسم السياسات العامة للدولة، وفي هذا الفصل نتناول الإطار النظري للمشاركة السياسية، فقد تم تخصيص المبحث الأول للمشاركة السياسية، والثاني يتناول مفهوم التنمية السياسية فقد كان محور اهتمام السياسيين والكتاب والباحثين وعلماء السياسية والاجتماع والنخبة السياسية في دول العالم الثالث، كونها تحقق الاستقرار السياسي وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية، وفي هذا المبحث سنناقش مفهوم المشاركة السياسية والتعرف على التنمية السياسية والأزمات التي تواجها وآليات الخروج منها.

2.1.2 مفهوم المشاركة السياسية

يرجع ظهور مفهوم المشاركة السياسية مع الثورة الفرنسية عام (1789)، فقد سعى الثوار إلى إدماج الشعب في الحياة السياسية وزيادة تأثير دور الشعب في السياسات العامة، لذلك أرتبط مفهوم المشاركة السياسية باكتساب الشعب بعض الحقوق السياسية، كالمشاركة في الانتخابات، ومفهوم المشاركة السياسية في الفكر الجماهيري أن تكون السلطة للشعب ويمارسها بشكل مباشر ويساهم في صنع وتنفيذ السياسات والقرارات، إلا أن كثير من علماء الاجتماع والسياسة، يعرفون المشاركة السياسية بأنها المرتكز الأساسي لممارسة الحق الديمقراطي، وقيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع (الطيب، 2007) ومن هنا نرى أن هذا التعريف ربط المشاركة السياسية بالديمقراطية وأعتبرها أساس من أسس العملية الديمقراطية في المجتمعات المتمدينة والمتحضرة.

كما اتبعت دول العالم الثالث خطوات متسارعة لتحقيق عمليات التنمية في بلدانها، ومن هذه الخطوات إجراء إصلاحات سياسية سمحت لقادة تكثيف دعواتهم للمواطنين للمشاركة في تحقيق عملية التنمية، فكلما استطاعت الدول والحكومات تسخير جهود وموارد الشعب حققت نجاح وتقدم أكبر في عملية التنمية، وتساهم المشاركة في صنع القرارات بتوفير معلومات عن احتياجات أفراد الشعب، وبالتالي اتخاذ قرارات وخطوات وفق رغبات واحتياجات الشعب، مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما أن مساهمة الشعب في عملية التصويت على اتخاذ القرارات ورسم استراتيجية تنموية للدولة يساهم في تقبلهم الاستراتيجيات وقرارات الحكومية وانجاحها (العجاتي، 2019).

لهذا تعتبر المشاركة السياسية مرتكز أساسي في عملية التنمية السياسية التي تعتمد على العنصر البشري ودوره في عملية التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها وتوفر الفرصة للمواطن معرفة المشاكل وطرق حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح المشاركة صمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك الشعب فيه، ويصبح الشعب مستعدا لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا، فالمشاركة السياسية تمنح الشعب فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية، وتحقيق التعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وتساهم المشاركة السياسية في شرعنة النظام والهيئات الحكومية (لمين، 2007).

ومن هنا يمكن القول أن المشاركة السياسية تساهم في اتخاذ قرارات تؤدي إلي تحقيق استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي في المجتمع، حيث أنها توفر فرصة للشعب للمشاركة في الحياة السياسية وما يترتب عليها من نتائج، حيث يتحمل الشعب مسؤوليته بناء على مشاركته في اختيار البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقق المشاركة السياسية والشرعية السياسية للأنظمة السياسية وفقًا لقواعد القانون الدولي العام وإلى مقررات ما جاء في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

كما أن المشاركة السياسية هي الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنين وفقًا لقواعد الدستور، والتي تهدف إلى التأثير على عملية اختيار الرئيس أو الحكومة، والتأثير في السياسات والقرارات الحكومية، ويعرفها كمال المنوفي على أنها حرص الفرد أن يكون له دور ايجابي في العملية السياسية، من خلال حق التصويت أو الترشح للهيئات والمؤسسات السياسية المنتخبة، والمشاركة السياسية تشمل كل الأنشطة التي يقوم بها الفرد ويشارك من خلالها في اختيار النخبة الحاكمة ومشاركة أفراد المجتمع في صنع السياسات العامة للدولة وهي عمل جماعي بين أفراد المجتمع (العابد، 2017).

هذا بالإضافة إلى أن المشاركة السياسية وسيلة ربط بين المواطن ومجتمعه من خلال لعب أدوار فعلية أو سلوكية مؤثرة ومتأثرة بالنظام السياسي، كما أنها الفرصة المتاحة للمواطن بأن يمارس دوراً في الحياة السياسية والتأثير في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، والمشاركة في الأحزاب السياسية، سواء تأييداً أو رفضاً، كذلك هي عملية سياسية، تمارس من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، ويشارك في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، إذا المشاركة السياسية عملية تبادل آراء بين القمة والقاعدة حول القضايا الوطنية ذات الاهتمام المشترك، ومشاركة فعلية في تحديد الأهداف العامة ومتابعة تنفيذها عن طريق الأحزاب السياسية والمجالس النيابية(لمين، 2007).

من هنا فإن المشاركة السياسية تجسد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات وممارسة حقوق مثل حق التصويت في الانتخابات، والترشح للمجالس الوطنية، والمشاركة في عضوية الاحزاب، وحرية التعبير عن الرأي والمشاركة في عملية صنع القرارات السياسية، أما ميرون فينز فيعرفها بأنها كل فعل، ناجح أو فاشل ، منظم أو غير منظم، مؤقت أو دائم، مشروع أو غير مشروع، يؤثر في اختيار السياسات العامة والقادة السياسيين في الدولة، أما عبد المنعم المشاط عرفها بأنها الممارسة السياسية التي تتعلق بمكونات النظام السياسي وعملياته، سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، وتهدف لتغيير مخرجات النظام السياسي بما يتلاءم مع مطالب الشعب(سمينة، 2011).

إن التعريفات السابقة ركزت على دور المواطن في عملية المشاركة السياسية وما يترتب على ذلك الدور من اختيار ممثلين عنه في السلطة الحاكمة، ويكون دور المواطن إيجابي في عملية المشاركة من خلال الترشح أو التصويت في الانتخابات مما يوفر له الفرصة للتأثير على السياسات العامة، ويكون مواطن فاعل ومشارك في عملية التنمية السياسية داخل المجتمع الذي ينتمي إليه.

وترتبط المشاركة السياسية بالثقافة السياسية، فالثقافة مجموعة قيم ومعتقدات يمتلكها الفرد في مراحل التنشئة، ومن خلالها يشعر الفرد بالانتماء للنظام السياسي ويكون جزء أصيل منه، مما يؤدي إلى استقرار النظام، وإذا انعدم هذا الاستقرار يصبح النظام السياسي والحياة السياسية بما فيها المشاركة السياسية في مرحلة خطر، ومن أهم محددات الثقافة السياسية التي تساعد تحقيق مشاركة سياسية فعالة (العابد، 2017):

1. الحرية والإكراه، بمعنى وجود ثقافة سياسية تؤكد على الحرية وتوفر طاعة للسلطة الحاكمة بناء على الاقتناع وليس التهديد، ومن هنا ينشأ لدى للشعب قناعة بالقدرة على التأثير في الحياة السياسية.

2. الشك والثقة، أي أن اكتساب ثقة الشعب، لذلك على الحكومة أن تكسب ثقة الشعب من أجل الاستفادة من قدراتهم، وذلك بتوفير المعلومات العالية الشفافية، خاصة الاقتصادية والمعلومات المتعلقة في العملية الانتخابية، إضافة الاستجابة لمطالبهم.

3. المساواة والتدرج، تزداد درجة المشاركة في المجتمع كلما زاد الإحساس بالمساواة بين فئات الشعب، وخاصة في المناصب العليا المرتبطة بصنع القرارات، مما يزيد من نسبة الثقة في العملية السياسية و خاصة الانتخابية، وبالتالي ينعكس ايجابيا على نسبة المشاركة السياسية.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن المشاركة السياسية تتأثر بالثقافة السياسية السائدة في المجتمعات والمرتبطة بطبيعة النظام السياسي، فإذا كانت ثقافة المجتمع تؤمن بالتعددية والحرية والمساواة ويسودها الثقة بين الشعب والنخب الحاكمة فان حجم المشاركة يكون كبير بحيث يشمل جميع فئات المجتمع مما يعني نجاح عملية المشاركة السياسية وما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية لصالح المجتمع، بينما في حال انتشار ثقافة سلبية لا تؤمن بالحريات وإنما بالقمع والاستبداد فإن النتيجة غياب المشاركة وانقسام المجتمع وحدوث صدام بين القاعدة الشعبية والنخب الحاكمة، الأمر الذي يؤدي إلى تعثر المشروع التنموي ويفقد المجتمع توازنه.

إن المشاركة لا تقتصر على النشاط الانتخابي، بل تشمل الحياة العامة، ويتأثر حجم المشاركة السياسية بالمتغيرات الاجتماعية وعناصر الإطار السياسي، التي تتمثل في رؤية الحكومة لدور المواطن، ومدى توافر الحرية للأحزاب السياسية وتتطلب المشاركة ضرورة توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للشعب، والشعور بالانتماء للوطن، والإيمان بفوائد المشاركة، ووجود التشريعات تضمن وتحمي المشاركة، مما يساهم في إقامة نظام مدني قائم على احترام الأفراد، وتطوير وعيهم المدني، وتعميق شعورهم بالمسؤولية عن مصير مجتمعهم ومستقبله (الحلولي، 2009).

بالإشارة إلى ما سبق فإن رؤية الحكومة لدور المواطن في المشاركة السياسية وموقف المواطن منها والحريات المتوفرة للأحزاب السياسية والتشريعات القانونية تؤثر على عملية المشاركة.

تختلف نسبة المشاركة من مجتمع لآخر ، ومن فترة زمنية لأخرى، لذلك صنفها ميلبراث إلى ثلاث فئات وهم: اللامبالون الذين لا يشاركون في العملية السياسية، والمتفرجون وهم الأشخاص الذين يشاركون بدرجة محددة في العملية السياسية وهم أغلبية المواطنين، والمنازلون وهم الإيجابيون في السياسة وهم نسبة محدودة (الطيب، 2007)، وبناء على هذه التصنيفات يمكن التمييز بيـــن الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية، كونها تتعلق بالنظام السياسي، ومدى استجابة النظام لها وما يوفره النظام لها من مؤسسات تتم خلالها المشاركة السياسية، لذلك المشاركة السياسية ضرورية لاختيار الحاكم والتداول السلمي على السلطة، وإذا لـــم يستطع النظام السياسي تلبية مطالب المشاركة السياسية، يعد نظاما متهاويا(الخلايلة، 2012).

من أجل إحداث مشاركة سياسية فعالة ونشطة يجب أن يتوفر الشروط التالية(حسن، 2011):

1- اعتماد الدولة على مبدأ المواطنة مما يجعل الجميع يشعر بالولاء والانتماء للوطن، وتصبح المشاركة السياسية في هذا المجتمع واجبا وطنيا، وبالتالي مشاركة كافة فئات الشعب يعزز الإحساس والمسؤولية الوطنية.
2- الحماية القانونية والتشريعية: يجب وجود تشريعات وقوانين تضمن المشاركة وتؤكد على حرية التعبير وإنشاء المنظمات والأحزاب التي تتوسط العلاقة بين الحاكم والشعب.
3- الإرادة السياسية: من الضروري اقتناع النخبة الحاكمة بأهمية المشاركة السياسية في صناعة القرار واتاحة الفرص لتحقيق ذلك كحرية الصحافة والوصول للمعلومات وتوفير الحماية القانونية للتعبير عن الرأي.
4- وجود دولة مؤسسات: تتطلب المشاركة السياسية وجود مؤسسات حرة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، تستطيع تأهيل الأفراد لممارسة أدوارهم في الحياة السياسية.
5- ثقافة سياسية: يجب أن تتوفر في المجتمع مجموعة من المعايير والقيم الثقافية التي تدعم المشاركة السياسية، حيث تساهم مؤسسات التنشئة السياسية في ذلك كالأسرة والمسجد والأحزاب.
6- الموارد الاقتصادية والمادية: يجب توفير الحاجات الأساسية للشعب لتحقيق الاشباع المادي والنفسي، مما يدفعهم للمشاركة السياسية.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن المؤشرات الأتية تشكل قاعدة أساسية للمشاركة السياسية ومنها، انتماء المواطن لوطنه، ووجود تشريعات قانونية تدعم المشاركة السياسية وإيمان النخب الحاكمة بالمشاركة وانتشار الأحزاب والنقابات والاتحادات والثقافة السياسية التي تؤمن بالشراكة السياسية.

من هنا نلحظ أن المشاركة السياسية تعبر عن الأنشطة السياسية التي يمارسها المواطنين بهدف التأثير على الحياة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات بالتصويت والترشح أو المشاركة في الأحزاب السياسية بهدف التأثير على النظام السياسي وصناعة القرار، وتعد المشاركة وسيلة لتحقيق أهداف المواطنين سواء في المجالات الاقتصادية أو السياسية من خلال الوصول للمناصب السياسية في البرلمان أو الوزارة، وتوفر المشاركة السياسية الفرصة للمواطنين في رسم السياسات ووضع الأهداف العامة للمجتمع، وتحقق المساواة السياسية للمواطنين بحيث يستطيع كافة المواطنين المشاركة في الحياة السياسية بدون استثناء.

3.1.2 أهمية المشاركة السياسية

تحقق المشاركة السياسية فوائد متعددة للمجتمع حيث يساهم الشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات، والمشاركة بوضع الخطة الاستراتيجية الوطنية والرقابة على تنفيذها، وإعادة هيكلة مكونات النظام السياسي ومؤسساته بما يتلاءم مع مطالب الشعب بالإضافة دعم شرعية السلطة السياسية في الدولة وتوفر للسلطة فرص التعرف على توجهات وآراء المواطنين، كما تحقق الأمن والاستقرار داخل المجتمع، والقضاء على الاستبداد والتفرد بالسلطة، وتعد المشاركة السياسية شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع، كما تلعب دوراً في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية، وبالتالي تؤثر فوائد المشاركة السياسية على عملية التنمية السياسية في الدولة (سمينة، 2011).

المشاركة السياسية تزيد من ارتفاع نسبة الشفافية ومحاربة الفساد والحفاظ على المال العام والوصول الى الحكم الصالح، والتعددية الحزبية مما يحقق الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي، ويستطيع الجمهور طرح قضاياه واحتياجاته، مما يجعل الحكومة تضع الخطط والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات (جادالله، 2007).

تكمن أهمية المشاركة السياسية في أنها(سناقرة، 2016):

1- تمنح الأفراد حيز كبير للمشاركة في الحياة السياسية وبالتالي تزداد الشرعية للأنظمة السياسية وتضمن استمرارية وفعالية النظم.

2- تعزز شعور الانتماء للوطن عند المواطنين .

3- تساهم المشاركة السياسية في عملية التنمية السياسية والتنمية الشاملة بشكل عام

4- المشاركة السياسية للمواطنين في العمل السياسي مؤشر على ديمقراطية النظام السياسي، حيث تعد المشاركة من أهم مظاهر الأنظمة الديمقراطية.

5- تساهم المشاركة السياسية في استثمار إمكانيات الشعب بما يحقق أفضل النتائج على المستوى المعنوي والمادي والاجتماعي.

6- تساهم المشاركة السياسية في زيادة دور الشعب في مجال الرقابة على المسؤولين مما يقلل من الفساد الحكومي.

مما سبق نلحظ أن المشاركة السياسية تحقق الاستقرار السياسي للأنظمة السياسية وتضمن استمراريتها ووجودها من خلال رضا المواطنين عن السياسات العامة التي تخدم توجهاتهم التنموية، وتساعد في القضاء على ظاهرة الاستبداد السياسي والحكم الفردي والفساد مما يحقق انفتاح اقتصادي، يساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطنين وزيادة دور الشعب في الرقابة على أداء الحكومة.

4.1.2 مستويات المشاركة السياسية (الحلولي، 2009):

المستوى الأول: يتضمن ممارسة الأنشطة السياسية، كالانتماء للأحزاب السياسية وحضور الجلسات السياسية والمشاركة في الحملات الانتخابية.

المستوى الثاني: المشاركون في التصويت والانتخابات، ويتابعون الأحداث السياسية.

المستوى الثالث: يضم من لا يهتمون بالأمور السياسية.

المستوى الرابع: المتطرفون سياسياً، الذين يعملون خارج الأُطر الشرعية ، ويلجئون الي العنف.

5.1.2 دوافع المشاركة السياسية (بوهالي، 2019) :

1- إحساس الفرد بالانتماء لوطنه يعد من أهم الدوافع بالإضافة أن ذلك يجعله يشعر بالمسؤولية الوطنية.
2- أن العملية السياسية تتطلب حرية المواطن في العمل السياسي و التعبير عن رأيه.
3- تأثير الأحزاب السياسية على دور الأفراد المشتركين في عضويتها من حيث مشاركتهم في الحياة السياسية .
4- المشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية، و يتبع هذا النهج الحركات القومية والجماعات الدينية، فأفراد هذه الجماعات يجدون في المشاركة أداة فعالة لإظهار فكرهم القومي أو الديني والتأثير في السياسة العامة للدولة وفقًا لمعيار دولة المواطنة والقانون.

من هنا نرى أن الرغبة في تحمل المســـؤولية وتوفر الحريات بشـــكل عام وزيادة تأثير ونفوذ الأحزاب السياسية والجماعات الدينية والعرفية في المجتمع تشكل دوافع قوية للبحث عن المشاركة السياسية.

6.1.2 أشكال المشاركة السياسية:

تتنوع أشكال المشاركة، فعند كونواي تنقسم المشاركة للنشاط الإيجابي مقابل السلبي فالنشاط الايجابي يتضمن عمليات التصويت وكتابة الخطابات الحكومية، بينما النشاط السلبي متابعة العمليات السياسية وحضور اللقاءات المدعومة من الحكومة، كما أن هناك نوعين من المشاركة تتضمن المشاركة التقليدية وتضم الأنشطة المدعومة من الحكومة، والغير تقليدية التي قد تتوافق مع الحكومة وقد تختلف كما في عملية إحراق مباني الدولة تعبيراً عن الاعتراضات أو عرقلة مصالح المواطنين ومنعهم من الإدلاء بأصواتهم (العجاتي، 2019).

أشكال المشاركة السياسية وفق تصنيف الدكتور لعجال لمين (لمين، 2007):

1- مشاركة منظمة: تكون في إطار تنظيمات قائمة، تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي، عن طريق تنظيمات سياسية كالأحزاب، والنقابات، والمجالس المنتخبة وتقوم بمهمة توحيد المطالب الشعبية، في إطار برامج محددة.

2- مشاركة مستقلة: يقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد مشاركته ومستوى المشاركة وقد يشارك أو لا يشارك.

3- مشاركة ظرفية: تتم في المناسبات وتضم أفراد غير مؤطرين سياسيا من الشعب، أي عامة الناس، تتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات.

في ضوء ما سبق أن المشاركة قد تكون منظمة حين يخضع المواطنون لحزب أو منظمات المجتمع المدني، ويتقيدوا بالقوانين واللوائح الداخلية للحزب أو للجماعة، والتي من خلالها يتم ممارسة الأنشطة السياسية التي يتبناها الحزب وفق سياساته وتوجهاته، بينما تكون المشاركة فردية عندما يمارس المواطن الأنشطة السياسية بناء على منطلقاته ورؤيته السياسية الخاصة ووفق قراراته الشخصية دون الخضوع لتأثيرات خارجية، أما المشاركة الظرفية فهي تتعلق بأنشطة سياسية في أوقات وفترات زمنية محددة كالمشاركة في التصويت للانتخابات أو الاستفتاءات.

7.1.2 مراحل المشاركة السياسية (الحلولي، 2009):

1- الاهتمام بالقضايا والأحداث السياسية، فقد يشارك المواطنون في مناقشة القضايا والأحداث السياسية مع العائلة أو زملاء العمل، ويزداد الاهتمام أثناء الحملات الانتخابية، والأزمات السياسية.

2- المعرفة السياسية بالقيادات ذات الدور السياسي في الدولة.

3- يهتم المواطنون بالتصويت السياسي والمشاركة في الحملات الانتخابية.

4- الاتصال بالمؤسسات السياسية.

8.1.2 خصائص المشاركة السياسية (بوهالي، 2019):

1- سلوك تطوعي وإرادي يمارسه المواطنون لشعورهم بالمسؤولية اتجاه القضايا الوطنية.

2- سلوك مكتسب يتعلمه الفرد، نتيجة التفاعل مع الأفراد والمؤسسات في المجتمع، وسلوك ايجابي واقعي، لأنها وثيقة الصلة بحياة وواقع الشعب.

3- عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الأوجه تهدف إلى إشراك الشعب في كل مراحل التنمية، فقد لا تقتصر على نشاط واحد، ولا تتقيد بحدود جغرافية محددة.

4- المشاركة حق وواجب، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام فالفرد مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اتجاه مجتمعه.

5- المشاركة هدف ووسيلة، فهي هدف لأن الديمقراطية تتطلب ذلك، ووسيلة لتمكن الشعب من ممارسة دوره للنهوض بالمجتمع.

6- أداة لتحقيق الحرية السياسية، وتحتاج إلى ضمانات تكفل ممارستها الفعلية بتطبيق الميثاق العالمي لحقوق الإنسان على أرض الواقع.

7- ترتبط بالوعي السياسي والتنشئة السياسية ومستوى التعليم.

إذاً المشاركة السياسية اختيارية وليست عملية اجبارية للمواطنين بيد أنه لا يوجد قيود وقوانين تفرض على المواطنين المشاركة، إلا في حالة غياب ثقافة سياسية إيجابية حيث يتم استغلال المواطنين وابتزازهم بالمال من أجل المشاركة وإضفاء الشرعية على الأنظمة السياسية الاستبدادية، أيضا تكون المشاركة السياسية اجبارية في حالة انتشار الأحزاب الدينية والطائفية والعرقية التي تتمتع بنفوذ وتأثير على أنصارها وتجبرهم على المشاركة لصالح سياساتها وتوجهاتها، وإجمالا وبصفة عامة المشاركة السياسية مؤشر وآلية ضرورية لإحداث عملية التنمية فهي الأداة التي يعتمد عليها الشعب لتحقيق أهدافه السياسية.

في المقابل نستنتج أن المشاركة السياسية هي الأنشطة السياسية التي يمارسها المواطنون بهدف التأثير بشكل إيجابي على الحياة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات بالتصويت والترشح أو المشاركة في الأحزاب السياسية بهدف التأثير على النظام السياسي وصناعة القرار السياسي، وتساهم في تحقيق استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي في المجتمع، وما يترتب عليها من نتائج إيجابية كنجاح عملية التنمية السياسية ويكون المواطن محور عملية المشاركة السياسية فهو الفاعل والمنفعل، وتتأثر المشاركة السياسية بالثقافة السياسية السائدة في المجتمعات فإذا كانت ثقافة إيجابية فإن حجم المشاركة يكون كبير بحيث يشمل جميع فئات المجتمع، بينما في حال انتشار ثقافة سلبية فإن النتيجة غياب المشاركة وانقسام المجتمع وحدوث صدام بين القاعدة الشعبية والنخب الحاكمة، وتساعد المشاركة السياسية في القضاء على ظاهرة الاستبداد والتفرد بالقرار الوطني الذي يؤدي إلى دكتاتورية النظام السياسي الذي بدوره يحد من عملية التنمية بمفهومها الشمولي، وهي أيضًا عملية اختيارية وليست إجبارية للمواطنين حيث لا يوجد قيود وقوانين تفرض على المواطنين للمشاركة، إلا في حالة غياب ثقافة سياسية إيجابية وتكون المشاركة السياسية اجبارية في حالة انتشار الأحزاب الدينية والطائفية والعرقية التي تتمتع بنفوذ وتأثير

على أنصارها وتجبرهم على المشاركة لصالح سياساتها وتوجهاتها، وإجمالا وبصفة عامة المشاركة السياسية مؤشر وآلية ضرورية لإحداث عملية التنمية فهي الأداة التي يعتمد عليها الشعب لتحقيق أهدافه السياسية.

9.1.2 أزمة المشاركة السياسية

1. مفهوم أزمة المشاركة السياسية

أزمة المشاركة السياسية هي حالة من التوتر وعدم التوازن في الدولة بحيث تؤثر على النظام السياسي، وتختلف آثار الأزمة من دولة لأخرى وفق العوامل الثقافية والاقتصادية والأمنية للدول(العابد، 2017)، وتعد أزمة المشاركة تحدي للنظام السياسي وتستدعي مواجهته، وتواجه بلدان العالم الثالث تحديات تتمثل في غياب القنوات التي تمكن المواطنين من المشاركة الفعالة، لذلك هذه البلدان بحاجة لتوسيع المجال السياسي والمؤسسات التي يتم من خلالها المشاركة السياسية، لتجنب عزوف المواطنين المشاركة السياسية، فشرعية النظم السياسية تكتسب من خال قبول المواطنين للنظام، والعزوف عن المشاركة تفقد النظام مصداقيته وشرعيته وتضعه أمام أزمة حقيقية(العجاتي، 2019)

تظهر أزمة المشاركة السياسية في الدول حديثة الاستقلال، وتزامن مع ظهور هذه الدول تراجع وتتضاءل في المشاركة السياسية للشعب في ظل فرض قيود متنوعة على حق الشعوب في المشاركة مما أدي إلى تراجع المشاركة السياسية في هذه الدول(الصالحي، 2016)، وتحدث أزمة المشاركة السياسية نتيجة عجز النظام السياسي عن تحقيق مطالب الشعب المتعلقة بالمشاركة السياسية وتساهم العديد من الأزمات في تشكيل هذه الأزمة ومن هذه الأزمات، أزمة الشرعية ، والهوية، والتوزيع، فظهور أزمة من هذه الأزمات يعني أن النظام السياسي يواجه العديد من الأزمات، حيث أن كل أزمة تؤدي إلى ظهور أزمة أخرى(سمينة، 2011).

وتساهم الأحزاب السياسية أحيانًا في أزمة المشاركة حيث تعد الأحزاب أحد قنوات المشاركة السياسية للمواطنين، ويوجد نوعان منها الأحزاب المدنية كالأحزاب الليبرالية واليسارية وتعاني من التشرذم والضعف المؤسسي، وغياب الديمقراطية ومحدودية القدرة على الحشد والتأثير، ويتم استخدامها من قبل الدولة، وفي المقابل الأحزاب الدينية، وتمتلك القوة وتسعى للانفصال عن الدولة، وتتحول إلى

مليشيات مسلحة وحركات انفصالية مما يسبب صدامات داخل الدولة، ويعزز من فرص قيام نظم سلطوية، ويضعف المشاركة السياسية (العجاتي، 2019).

فقدان عنصر المشاركة السياسية يشكل تحدي وأزمة للنظام السياسي حيث يفقد النظام السياسي شرعيته القانونية والسياسية، ويرتبط حدوث أزمة المشاركة السياسية بأزمات أخرى كأزمة الهوية والشرعية والتوزيع والاندماج كما تساهم الأحزاب الصورية في حدوث أزمة المشاركة السياسية.

ترتبط أزمة المشاركة السياسية بالتخلف السياسي كالجهل والأمية وانتشار الفقر وانعدام التنشئة السياسية والإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية ووجود انتخابات غير نزيهة مما يؤدي إلى شعور الفرد بأنه عديم الفائدة في الحياة السياسية وتصبح المشاركة السياسية شكلية، ويتوافق ذلك مع رغبة القيادات السياسية في العالم الثالث بالتفرد بالسلطة وتقييد مشاركة الشعب في الحياة السياسية وبناء عليه تحدث أزمة المشاركة السياسية (لمين، 2007).

أن الممارسة السلوكية لأفراد المجتمع في مجال المشاركة السياسية تساهم في حدوث أزمة المشاركة، حيث أصبح هدف المشاركة استكمال العملية الديمقراطية، ودور المواطن فيها ينتهي عند صندوق الاقتراع ، لذلك أصبح المواطنون غير مهتمين بالمسائل السياسية، وتزامن مع ذلك ظهور السلوك السياسي العنيف الذي يعبر عن المعارضة السياسية والعداء للنظام السياسي، ويتطور حتى استخدام القوة ضد الأفراد والممتلكات العامة مثل الاضرابات والمظاهرات، وعمليات الاغتيال السياسي (الطيب، 2007).

وعلى صعيد آخر أضافت العولمة تأثيرات جديدة على قيم الثقافة السياسية، مما أدي إلى وجود أزمة مشاركة سياسية ظهرت ملامحها في انكار وجود المعارضة، وتعثر التحولات الديمقراطية، وترتبط فكرة تعزيز المشاركة السياسية، بتدعيم قيم الثقافة الديمقراطية، لذلك نحن بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة يكون المواطن فيها حراً ومشاركا في ثقافة ترتكز على مؤسسات التنشئة السياسية، وبذلك تخلق بيئة داعمة للتطور الديمقراطي (الحلولي، 2009).

يساهم الجهل والفقر وانعدام الثقافة السياسية وحصر دور المواطنين في عمليات التصويت فقط وانتشار الممارسة السلوكية السياسية السلبية كاستخدام القوة ونكران وجود المعارضة، في انتشار العنف وغياب المشاركة السياسية.

في ضوء ما سبق يعرف الباحث أزمة المشاركة السياسية بأنها أزمة تحدث نتيجة فقدان التوازن في النظام السياسي وهيمنة الفكر الاستبدادي على النظام السياسي وغياب المؤسسات السياسية الفعالة كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وانهيار مؤسسات الدولة، بحيث تتحول الأحزاب إلى أنظمة سياسية سلطوية تعتمد حكم الحزب الواحد وتصبح المشاركة أداة صورية لشرعنة النظام السياسي، ويساهم العديد من العوامل في ظهور أزمة المشاركة السياسية، منها أنتشار أزمات التنمية السياسية كأزمة الهوية والتوزيع والاندماج والشرعية، وغياب الثقافة السياسية الديمقراطية واقتصار دور المواطنين في عملية الاقتراع والتصويت وحرمان المواطنين من الترشح وحرية التعبير وحرية تشكيل معارضة سياسية.

2. أسباب أزمة المشاركة السياسية

تتعدد أسباب أزمة المشاركة السياسية ويمكن القول أنه لا يوجد أسباب معينة لحدوث أزمة مشاركة سياسية لأي نظام سياسي، بل هناك أسباب متعدد تختلف وفق بيئة ومكونات الأنظمة السياسية وفيما يلي سوف نعرض أهم الأسباب وفق رؤية علماء وباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية.

أسباب أزمة المشاركة السياسية وفق حمدي حسن (حسن، 2011):

1- فشل مشروع الدولة الوطنية: حيث تعاني دول العالم الثالث من ضعف في بنية ووظائف الدولة وأصبحت الدولة أداة للقهر والسيطرة ونتيجة ضعف أبنية الدولة تراجعت المشاركة السياسية وحل محلها الشخصانية والعرقية والتدخل الخارجي.
2- العقبات القانونية والدستورية: تفرض دول العالم الثالث قيود قانونية على الحياة السياسية، مثل حظر الأحزاب والجمعيات والنقابات أو وضع قيود على المرشحين.
3- رفض النخبة السياسية مبدأ المشاركة السياسية: حيث تسعى الأنظمة لوجود مشاركة رمزية لإضفاء شرعية الحاكم، ويصبح الحاكم محور النظام السياسي.
4- فقدان المواطنين الثقة: حيث يعتبر مواطني دول العالم الثالث المشاركة السياسية غير مجدية في إحداث التغير المرغوب به، وبالتالي يتم العزوف عن المشاركة ويعزز ذلك فقدان وجود مؤسسات ديمقراطية حقيقية، حيث تسود مؤسسات شكلية لا يوجد لديها صلاحيات رقابية.

5- إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة: إذ لا يوجد ثقة بين الأحزاب الدينية والعلمانية فهناك من يعتقد أن الأحزاب الدينية تسعى لخلق نظم دينية لا تقبل بقواعد المشاركة السياسية وأنها تصبح نظم استبدادية أكثر من النظم العلمانية، لذلك تفرض دول العالم الثالث قيود على إنشاء أحزاب سياسية على أسس دينية مما يقلص حجم المشاركة السياسية.

6- التحديات الثقافية والاجتماعية: فالثقافة السلبية السائد في دول العالم الثالث تنتقد لغة الحوار وترفض قبول الأخر مما يشكل عائق أمام المشاركة الفعالة، كما أن أزمة الهوية تحد من المشاركة، بالإضافة إلى التكوين المجتمعي الذي يعتمد على الأصل العرقي والأسري في تحديد المكانة الاجتماعية يشكل عائق أمام المشاركة السياسية.

7- العلاقة بين الحاكم والمحكوم: حيث تشكل الأفكار التي يؤمن بها كل من الحاكم والمحكوم عائق أمام المشاركة السياسية فالنخب الحاكمة في العالم الثالث تبرر حكمها السلطوي والاستبدادي ومنع الحريات والمشاركة الفعالة بالمحافظة على الوحدة الوطنية وحماية الدولة من التحديات الخارجية.

أما الباحثة نعيمة سمينة تصنف أسباب أزمة المشاركة السياسية إلى ما يلي (سمينة، 2011) :

1- عدم وجود وسائل إعلام محايدة حيث أن وسائل الإعلام منحازة للسلطة أو المعارضة وبالتالي تعبر عن آراءهم وتؤثر على نوعية الرسالة الإعلامية المراد توصليها للمجتمع، وهي رسالة ذات اتجاه واحد، وتصبح الرسالة الإعلامية الموجهة عاجزة عن أداء دور يساهم في تحقيق المشاركة السياسية.

2- أسلوب التنشئة السياسية والموروث الاستعماري الثقيل.

3- حداثة التجارب الديمقراطية وغياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة.

4- استئثار فئة قليلة في المجتمع في إدارة عجلة التنمية.

يتفق الباحث حسن بن كادي مع أسماء الصالحي حول أسباب أزمة المشاركة السياسية (صالحي، 2016) (كادي، 2008):

1- التفاوت الاجتماعي الاقتصادي بين فئات المجتمع.

2- انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة انتشار الأمية ونقص الخبرة.

3- هيمنة الطابع الشخصي على العملية السياسية.

4- ضعف التنظيمات السياسية الوسطية كالأحزاب والنقابات والجمعيات وجماعات الضغط.

5- غياب الطبقة الوسطى محرك التغيير والتنمية وصانعة المشاركة .

6- إقامة خلايا وتنظيمات سرية نتيجة عدم الاعتراف بالمعارضة وقبول الرأي الآخر.

أما أسباب عدم المشاركة السياسية حسب روبرت دال (العابد، 2017):

1- انخفاض العوائد التي يحصل عليها المواطنين من خلال المشاركة، مقارنة بعوائد التي يحصل عليها المواطنين في أي نشاط آخر.

2- إذا وجد الفرد أن الأهداف المطروحة الجديدة لا تختلف عن الأهداف القديمة، وبالتالي فان مشاركته لن تحدث تغير.

3- فقدان الفرد ثقته بنفسه في إمكانية تغير الواقع.

4- اعتقاد الفرد أنه يستطيع الحصول على الأهداف المرغوبة دون الارتباط بالحياة السياسة.

5- شعور الفرد أنه لا يمتلك المعلومات السياسية، ولن يكون مواطنا فعال في المجال السياسي.

يرجع الكاتب محمد العجاتي أسباب أزمة المشاركة السياسية إلى(العجاتي، 2019):

1- عزوف الشباب عن المشاركة في أجواء سياسية يسيطر عليها هيمنة الحزب الواحد.

2- وجود بيئة سلبية وحالة من الإحباط الجماعي في ظل الحديث عن مشاريع التوريث.

بناء على الأسباب السابقة والمؤشرات التالية نستطيع القول أن الدولة أو المجتمع يواجه أزمة المشاركة السياسية (العابد، 2017):

1- تضييق الأنظمة الحاكمة لقنوات المشاركة السياسية وتقليص دورها.

2- استبعاد الراغبين في المشاركة السياسية وتهميش الكفاءات السياسية.

3- فرض قيود على المعارضة والتفرد بالحكم.

4- انخفاض نسب المشاركة السياسية للمواطنين في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

5- ارتفاع نسبة المواطنين المنتمين لشريحة اللامباليين بالعملية السياسية.

وقد نرى أن الأسباب الأتية هي الأكثر تأثيراً على المشاركة السياسية، وتتسبب في حدوث أزمة المشاركة السياسية، حظر الأحزاب السياسية وفرض قيود على أنشطتها في حال السماح بها، ضعف أبنية الدولة وفقدان الثقة بالأنظمة السياسية وتوتر العلاقات بين الحاكم والشعب، والصراع المستمر بين الأحزاب السياسية العلمانية والدينية وهيمنة الأحزاب على عقول وتوجهات المواطنين من التنشئة الحزبية الفئوية، وهيمنة الحكومة والمعارضة على وسائل الإعلام.

في حين أن أزمة المشاركة السياسية تحدث نتيجة فقدان التوازن في النظام السياسي وهيمنة الفكر الاستبدادي على النظام السياسي وغياب الأحزاب، فقد تتحول الأحزاب إلى أنظمة سياسية سلطوية تعتمد حكم الحزب الواحد، ويشكل فقدان عنصر المشاركة السياسية تحدي وأزمة النظام السياسي حيث يفقد النظام السياسي شرعيته القانونية والسياسية، ويساهم الجهل والفقر وانعدام الثقافة السياسية ونكران وجود المعارضة، وفقدان الثقة بالأنظمة السياسية وتوتر العلاقات بين الحاكم والشعب، والصراع المستمر بين الأحزاب السياسية العلمانية والدينية وهيمنة الأحزاب على عقول وتوجهات المواطنين، وهيمنة الحكومة والمعارضة على وسائل الإعلام في انتشار العنف وغياب المشاركة السياسية، وأن أزمة المشاركة السياسية لا تؤثر فقط على حق المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية بل تؤثر على الأنظمة السياسية وعلى بقاء الأمم ووجودها فبالتالي تعد من الازمات المؤثرة في وحدة الدولة، وتأثيرها على التنمية السياسية عميق فبدونها لا يمكن أحداث تنمية في أي بلد، كما أن غياب المشاركة السياسية يعزز من ظهور أزمة الهوية والشرعية والاندماج والتغلغل، فهذه الأزمات تنتشر في المجتمعات نتيجة غياب مشاركة سياسية فعالة.

المبحث الثاني: ماهية الأحزاب السياسية

في هذا المبحث سيتم استعراض ماهية الاحزاب السياسية، والعوامل التي ساهمت في ظهور تلك الأحزاب، والتعرف على أهم وظائفها، ومن ثم تسليط الضوء على لجنة القوى الوطنية والإسلامية، سيما أنها هيئة تضم أغلبية الأحزاب الفلسطينية وهي فصائل منظمة التحرير بالإضافة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وتم تشكيلها نتيجة فشل القوى الوطنية والإسلامية في تحقيق الاندماج في إطار منظمة التحرير، وشكلت هذه الهيئة لتنسيق الموقف الفلسطيني اتجاه القضايا الداخلية والخارجية، وبما أن لجنة القوى الوطنية والإسلامية مجموعة من الأحزاب فأننا في المطلب الأول سوف نتناول الأحزاب السياسية التي تعد جزء من النظام السياسي لأي دولة في العالم، ويعد مفهوم الأحزاب السياسية من المفاهيم الحديثة ويرتبط غالبا بالأنظمة الديمقراطية، لأنها تعتبر الوسيلة الأساسية لتحقيق التداول السلمي لنقل السلطة وكذلك تعبر عن إرادة الشعب أو الأمة في داخل المجتمع، بينما في المطلب الثاني سوف نتناول مفهوم لجنة القوى الوطنية والإسلامية والقوى المشاركة فيها.

1.2.2 ماهية الأحزاب السياسية.

تتعدد تعريفات الأحزاب السياسية نتيجة لاختلاف آراء المفكرين والباحثين والكتاب، حيث يؤثر الفكر الأيديولوجي للعلماء والباحثين على تعريفهم لمفهوم الأحزاب السياسية، لذلك سوف نناقش التعريفات المتعددة لمفهوم الأحزاب السياسية، نظراً للتغيرات السياسية المعاصرة التي تتطلب التوسع في دراسة هذا المفهوم.

1. مفهوم الأحزاب السياسية

يعرف الدكتور إبراهيم أبو الفار الحزب السياسي بأنه جماعة منظمة تشترك في المبادئ والمصالح وتسعى للوصول للسلطة بهدف المشاركة في الحكم وتحقيق مبادئ ومصالح الحزب، بينما يعرف القانون الجزائري الحزب السياسي بأنه تجمع مواطنين يشتركون في نفس الأفكار ويعملون من أجل وضع مشروع سياسي مشترك للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى السلطة (سعوداوي، 2015).

يعرف سليمان الطماوي الحزب بأنه جماعة متحدة من المواطنين تعمل بالوسائل الديمقراطية من أجل الفوز بالحكم وتنفيذ برنامجها السياسي، أما الدكتور رمزي الشاعر يعرف الحزب بأنه جماعة من الناس

لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يتمسكون بها ويدافعون عنها من اجل تحقيقها عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها، ويمكن تعريف الحزب السياسي بأنه اتحاد بين المواطنين بهدف العمل معا لتحقيق أهداف ومبادئ معينة، وفقا لقواعد تنظيمية معينة ويسعون للحصول على ثقة الرأي العام من أجل الوصول إلى السلطة (الجيلاني، 2017).

كما يعرف جورج بيردو الحزب بأنه مجموعة من الأفراد تشترك في أفكار سياسية معينة أو اتجاه سياسي محدد، تسعى لتنفيذ أفكارها من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من المواطنين من اجل الوصول إلى الحكم أو التأثير على قرارات السلطة الحاكمة، بينما يعرف جيمس كولمان الأحزاب السياسية بأنها اتحادات وجمعيات منظمة تسعى للحصول على القيادة أو الاحتفاظ بها إذا كان الحزب على رأس السلطة، أما موشي دزرائلي يعرف الحزب بأنه مجموعة من الأفراد يجمعهم الالتزام بفكر محدد، بينما يعرف جوزيف لابالومبارا الحزب بأنه تنظيم رسمي هدفه وضع وتنفيذ السياسات العامة، ماكس فيبر يعرف الحزب من وجه نظر علم الاجتماع بأنه مؤشر لعلاقات اجتماعية تنظيمية تعتمد على أساس الانتماء وتهدف منح رؤساء الأحزاب السلطة داخل الجماعة من أجل الوصول إلى هدف معين، بينما يعرف هارولد لازويل الحزب بأنه المنظمة المتخصصة في تقديم المرشحين تحت شعارها في الانتخابات(كمال، 2012).

وبناء على المفاهيم السابقة يمكن القول أن الحزب السياسي هو تجمّع من المواطنين الذين يشتركون في المبادئ والمصالح والأفكار ويعملون من أجل وضع مشروع سياسي مشترك يعتمد على الوسائل الديمقراطية والسلمية من أجل الفوز بالحكم وتنفيذ المشروع السياسي، ويتمسك أنصار الحزب بأهدافهم ومبادئهم ويدافعون عنها ويسعون للحصول على ثقة الرأي العام والتأثير على قرارات السلطة الحاكمة.

ونستنتج من السابق أن وجود الأحزاب يتطلب توفر الشروط الأتية (قيرع، 2014):

1- الاستمرارية: بمعنى أن يكون الحزب غير محدد بفترة زمنية معينة أو يرتبط بعمر المؤسسين للحزب بل يتجاوز ذلك، ويستمد وجوده و بقائه من كونه تنظيم قائم بذاته، يعبر عن مصالح جماعة معينة ومستمرة.

2- الانتماء للوطن: أي تكون له رابطة بين القمة و القاعدة عبر كامل التراب الوطني، عن طريق الأفرع و الخلايا المنتشرة عبر أرجاء الوطن وهذا مما يدل على أن الحزب تنظيم ذو طابع وطني، بالإضافة إلى ذلك أن يكون للحزب السياسي برنامج سياسي.

3- الوصول إلى السلطة: يجب أن يكون الهدف الأسمى للحزب السياسي هو الوصول إلى السلطة وممارستها، سواء كان منفردا أو عن طريق التحالفات السياسية مع أحزاب أخرى.

4- التأييد الشعبي: الحصول على دعم كبير من القاعدة الشعبية، التي يسعى جاهدا أن يقدم لها برنامجا مقنعا لأغلبية فئات المجتمع و أن يتبنى مذهبا سياسيا يلبي رغبات وطموحات الشعب و يحترم من خلاله ثوابت الأمة و معتقداتها.

اذا توفرت الاستمرارية والانتماء والتأييد والهدف في مبادئ أي هيئة أو تجمع من الموطنين يمكن أن نطلق عليها حزب سياسي وبالتالي نتعرف على الحزب السياسي من خلال توفر الشروط السابقة.

تسود الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية الديمقراطية ذات التعددية وتشرعن هذه الأنظمة وجود الأحزاب بنصوص قانونية ذات طبيعة دستورية وتسمح لها بممارسة نشاطاتها دون عوائق وقيود، وتكتسب الأحزاب مشروعيتها بأنها أداة تعبر عن مطالب اجتماعية واحتياجات فئات المجتمع، وتعمل الأحزاب على تحقيق توازن القوى في المجتمع والاستقرار وتمنع حدوث الصراعات الداخلية والاستبداد والتفرد في السلطة، وتكرس دولة المؤسسات(الكامل، 2020).

بينما يعارض البعض وجود الأحزاب السياسية، لأنها تعمل على تفكيك وحدة الأمة وزعزعة الاستقرار، باعتبارها تدعوا إلى التنافس و التناحر وزرع روح الانقسام بين المواطنين، بالإضافة أنها تعمل على تشويه البرامج و المقترحات التي يقدمها غيرها من الأحزاب الأخرى و التي يتم من خلالها التأثير على الرأي العام، كما أن الأحزاب تعمل على تغليب المصالح الخاصة لقادة الأحزاب على المصلحة العامة، وقد تعتنق بعض الأحزاب الإيديولوجيات الوافدة، التي تتنافى مع ثوابت ومعتقدات الأمة، فتتلقى هذه الأحزاب التوجيهات من الخارج، مما يضر بالمصلحة الوطنية(قيرع، 2014)

لا يوجد اتفاق على ضرورة وجود الأحزاب السياسية في المجتمعات، فهناك مدرسة تؤيد وجود الأحزاب وتعتبرها مؤسسة مركزية في تحقيق التنمية السياسية في المجتمع، لأنها تحقق المساواة السياسية وتعمل على إيصال صوت القاعدة الشعبية للنخبة الحاكمة كما أنها تحد من الاستبداد والتفرد، وفي المقابل

نجد أن هناك توجهات تعتبر الأحزاب عائق أمام عملية التنمية السياسية، لأنه هناك دول تعاني من حروب أهلية وصراعات وتبعية سياسية بسبب وجود الأحزاب.

كما تعد الأحزاب النواة الأساسية في ممارسة النشاط السياسي المنظم، وتسعى للوصول إلى السلطة، وتساهم في عملية التنمية السياسية من خلال توعية المواطنين، وإشراكهم في برامجها ونشاطاتها السياسية، حيث تسعى الأحزاب إلى ترسيخ ثقافة الحوار والوحدة ونبذ العنف واحترام الرأي الآخر في أطر ديمقراطية سلمية والوصول إلى السلطة بوسائل ديمقراطية دون استخدام العنف والقوة، وتتطلب عملية التنمية السياسية وجود الأحزاب السياسية لأنها تجمع بين الحقوق السياسية المختلفة في ظل نظام ديمقراطي (سعوداوي، 2015)

من خلال ما سبق يمكن القول أن الأحزاب السياسية لها دور مركزي في العملية السياسية والتنمية لأي مجتمع لأن الأحزاب هي من تغرس الثقافة السياسية في المجتمعات وإذا كانت الأحزاب تتبني الثقافة السياسية الإيجابية الديمقراطية وتعزز قيم الديمقراطية في المجتمع فإن ذلك يحقق الإستقرار والإزدهار في المجتمعات وفي حال اعتمدت على العنف والتحريض ونبذ الآخر، فإن الحروب والصراعات تسود في المجتمعات وتتوقف علمية التنمية.

2. العوامل التي ساهمت في ظهور الأحزاب

هناك بعض العوامل ساهمت في ظهور الأحزاب السياسية، يمكن إيجازها على النحو الآتي: (جماعي: بن خيرة، 2019):

1- **الطبيعة البشرية:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن الطبيعة البشرية تحتوى على ميول فطرية تجعل الإنسان بحاجة للانتماء لجماعة ما، كما أن الظروف التاريخية أوجدت جماعات أولية ثم ثانوية حتى وصلت تدريجياً إلى الانتظام والتعبير عن ميول محددة داخل كيانات سياسية أطلق عليها أحزاب سياسية.
2- **البناء المؤسساتي:** يساهم في نشأة الأحزاب السياسية وتبني كل من موريس دوفرجيه و ماكس فيبر هذا التوجه، وتم تصنيفها إلى أحزاب ذات نشأة داخلية و وخارجية، حيث أن الأحزاب ذات المنشأ الداخلي هي الأحزاب التي تنشأ في إطار الكتل البرلمانية وتضم النواب الذين يملكون

آراء موحدة وبذلك تنشا أحزاب سياسية، و أما الأحزاب ذات المنشأ خارجي تتكون من جماعات وأفراد تطالب بالمشاركة في الحكم.

3- **الإيديولوجيا:** يرجع أنصار هذا الاتجاه ظهور الأحزاب السياسية إلى الإيديولوجيات الديمقراطية التي كان لها دور في وجود البرلمان، واتساع حق الاقتراع وبناء على ذلك أصبح الحزب ضرورة، و يمثل أداة رئيسية لمواجهة النظم الدكتاتورية.

4- **الأزمات السياسية:** تعرض النظام السياسي للأزمات السياسية يؤدي إلى نشأة الأحزاب، منها أزمة الشرعية ، أي عجز المؤسسات السياسية على التعامل مع المتغيرات، و المطالب المتزايدة للمجتمع للانتقال من النظام السياسي القديم لنظام سياسي جديد، و أيضا أزمة المشاركة، و أزمة التكامل القومي في الدولة وظهور انقسامات عرقية أو دينية في المجتمع .

5- **التنمية:** تساهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع في ظهور الأحزاب السياسية، و ذلك مثلما حدث في بريطانيا أثناء قيام الثورة.

في حين أن الدراسة تتفق مع العوامل السابقة في وجود الأحزاب السياسية وعلى الرغم أن ظاهرة الأحزاب حديثة النشأة إلا أن العوامل السابقة موجودة منذ ظهور الديمقراطية التقليدية في أثينا ولم يكن في ذلك الزمن أحزاب بمفهوم اليوم وإنما يطلق عليها المعارضة أو التحالفات، وبالعودة إلى ظهور ظاهرة الأحزاب نجد أن العوامل السابقة أو جزء منها كان سبب رئيسيا في وجود الأحزاب في المجتمعات.

3. وظائف الأحزاب السياسية

تؤدي الأحزاب وظائف سياسية هامة في المجتمع، إذا أنها نشأت للقيام بدور سياسي وهو ممارسة السلطة والمشاركة فيها، وتختلف وظائف الأحزاب من مجتمع لآخر، فوظائف الأحزاب في المجتمعات النامية تختلف عن المجتمعات المتقدمة، وفيما يلي سوف نشير إلى أهم الوظائف(صالح، 2017):

1- تمثل الأحزاب السياسية حلقة وصل بين المواطنين والسلطة: تتحمل الأحزاب مسؤولية إيصال مشاكل ووجهات نظر الموطنين إلى المسؤولين، من خلال نوابهم في البرلمان.

2- تعبئة الرأي العام: يختلف المواطنون في التفكير وطموحاتهم وهنا تبدأ وظيفة الأحزاب السياسية بتحويل تطلعات الأفراد المختلفة إلى برنامج موحد، كما أن الأحزاب تساعد في تحقيق التقارب

بين الشعب والحكومة، وفي المقابل إذا فشلت الأحزاب في تعبئة الرأي العام تفقد مكانتها في الساحة السياسية.

3- تحقيق الاستقرار السياسي: تتسم المجتمعات بالاختلاف الفكري والعقائدي، وعلى الرغم من وجود التعاون في المجتمعات إلا أنه غير مستقر وسرعان ما يزول نتيجة اختلاف المصالح، ويكمن دور الحزب في تحويل الاختلاف إلى تنافس يساهم في تحقيق المصلحة العامة.

4- التنشئة السياسية: تعد التنشئة من الأدوار التربوية التي تقوم بها الأحزاب السياسية عن طريق غرس مجموعة من القيم والمعايير السياسية والأفكار بين المواطنين وتزويدهم بالمعلومات عن الواقع السياسي مما يساعدهم على فهم السياسة العامة، وتكون التنشئة ضرورية في المجتمعات الحديثة الاستقلال، حيث يكون المواطنين بحاجة للتوعية السياسية.

5- التكامل القومي: تعاني المجتمعات النامية من انقسامات مبنية على أسس عرقية ودينية وطائفية وأثنية، وتستطيع الأحزاب المدنية تلاشي الانقسامات السابقة، وتحقيق التكامل القومي من خلال تبني الهوية الواحدة والأفكار المتسامحة.

نستنتج مما سبق أن وظائف الأحزاب مسؤولية وطنية وإذا نجحت الأحزاب في تحقيقها فإنها تساهم في تحقيق الاستقرار والوحدة والتكامل بغض النظر عن الاختلاف الفكري والأيديولوجي والعرقي والديني مما يؤدي إلى نجاح عملية التنمية ويسود السلام والرفاهية والعدالة والمساوة ونقل سلمي للسلطة، وذلك الأن الأحزاب غرست ثقافة التنافس والانتماء في المجتمع.

ويمكن القول أن الحزب السياسي هو المؤسسة المنظمة لسلوك الأفراد والقاعدة المشتركة لأهداف ومبادى أعضائه والمدرسة الفكرية التي تتبني الثقافة الديمقراطية والوسيلة التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف والقوة السياسية المؤثرة على النظام السياسي، وحتى نطلق على القاعدة البشرية والفكرية الحزب يجب توفر الاستمرارية والانتماء والتأييد في هذه القاعدة، وعلى الرغم من الاختلاف على أهمية وجود الأحزاب السياسية في الدول إلا أن الدراسة تؤيد وجود الأحزاب السياسية الديمقراطية التي تسعى لخدمة شعوبها وتحقيق مصالحهم، وتؤكد الدراسة على دور الأحزاب الإيجابي في تحقيق الاستقرار ونجاح العملية التنموية وفي ذات السياق إذا خرجت الأحزاب عن مبادئ الديمقراطية فأنها تتجه للاستبداد والتفرد والحروب الاهلية.

2.2.2 لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية

في هذا السياق سوف نعتمد على وثيقة صادرة عن لجنة القوى الوطنية والإسلامية وتحليلها للتوصل إلى مفهوم لجنة القوى الوطنية والإسلامية ومعرفة صلاحياتها ودورها في النظام السياسي الفلسطيني.

تشكلت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية عقب الحوار الفلسطيني الداخلي بين الفصائل الفلسطينية عام 1997 في غزة ونابلس، ولم تمارس اللجنة منذ تأسيها أي نشاطات حتي عام 2000، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 كلف الرئيس الراحل ياسر عرفات مروان البرغوثي بتمثيل حركة فتح وبتفعيل لجنة القوى الوطنية والإسلامية لدعم وإسناد فعاليات الانتفاضة، وتركزت أعمالها على تنسيق جدول فعاليات الانتفاضة ضد الاحتلال، وكان هدف الراحل ياسر عرفات من تشكيل اللجنة احتواء الفصائل الوطنية والإسلامية في إطار جامع نتيجة لعدم القدرة على ضم الفصائل الإسلامية وخاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي ضمن إطار منظمة التحرير (وثيقة صادرة عن لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، 2019).

تزامن الاتفاق على تشكيل لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية بعد فشل لقاءات فصائل منظمة التحرير وحركتي الجهاد الإسلامي وحماس بتحقيق الاندماج في منظمة التحرير كممثل لكافة القوى الفلسطينية، ونتيجة هذا الفشل تم التوصل لتشكيل اللجنة لإدارة المرحلة في ظل عودة قيادة منظمة التحرير للوطن وسعيها لبناء مؤسسات الدولة، لكن عمليا بدأت اللجنة مهامها مع اندلاع انتفاضة الأقصى وكانت نموذج مطور عن لجنة القيادة الوطنية الموحدة التي تشكلت أثناء الانتفاضة الأولى لإدارة الانتفاضة، لكن الفارق بينهما أن القيادة الوطنية الموحدة لم تشارك فيها حماس والجهاد، بينما لجنة القوى الوطنية والإسلامية شاركت فيها حماس والجهاد.

وعلى الرغم من تشكيل لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية إلا أن الأحزاب والقوى المشاركة فيها كانت تواجه أزمات بنيوية وتنظيمية وبرامجية، وهذا جعل بلورة خط استراتيجي واضح أمراً صعبًا واقتصر دور اللجنة في وضع برامج للتحركات الشعبية، والمشاركة في تشييع الشهداء وفي التظاهرات والندوات وحلقات البحث وورش العمل, وكشفت الممارسة عن عجز واضح في دور اللجنة في إغناء الحياة السياسية وترسيخ تقاليد ديمقراطية فيما بينها، و إيجاد إطار قيادي واحد يجمع السلطة والمعارضة والقوى الاجتماعية, ويوحد الطاقات ومراكز اتخاذ القرار (الجزيرة نت، 2004).

ورغم قصور اللجنة في بناءها التنظيمي والفكري وضعف أداءها وتوجه الفصائل للعمل بشكل منفرد وعدم قدرتها على اتخاذ قرارات مؤثرة إلا أن الثقافة السياسية للشعب الفلسطيني كانت متعطشة لمؤسسات وحدودية لذلك حظيت اللجنة بقبول شعبي خلال الانتفاضة.

مكونات لجنة القوى الوطنية والإسلامية:

1. تتكون لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية من (14) فصيل وهي حركة حماس، وفتح، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وفدا، وجبهة النضال الشعبي، والجبهة الشعبية–القيادة العامة، وحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، والصاعقة، وجبهة التحرير الفلسطينية، وحزب الشعب الفلسطيني، وجبهة التحرير العربية، والجبهة الفلسطينية العربية.

2. لجان فرعية في المحافظات الخمس لقطاع غزة، وتضم نفس التمثيل في اللجنة الأساسية.

3. لجان اختصاص "فنية": (لجنة الإعلام والصياغة، لجنة الفعاليات الجماهيرية، منسق اللجان الفرعية، المنسق العام للجنة المتابعة).

وبعد انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية في عام 2005 تراجع تأثير لجنة القوى الوطنية والإسلامية، وترجع الدراسة أسباب تراجع تأثير لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية إلى ما يلي: (وثيقة صادرة عن لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، 2019)

1- عدم جدية الأطراف المشاركة في تطوير اللجنة، حيث تعتبرها فصائل منظمة التحرير لجنة مؤقتة حتى التوافق على الاندماج في منظمة التحرير، بينما حركتي حماس والجهاد لا ترغبان في فقدان استقلاليتهما.
2- نجاح الرئيس محمود عباس وتوجهاته لتقوية نفوذ مؤسسات السلطة الفلسطينية وإلغاء كل اللجان التي تتعارض مع السلطة على اعتبار أن الأحزاب جزء من النظام السياسي الفلسطيني
3- اختلاف البرامج والمرجعيات السياسية ومحاولة كل فصيل فرض مبادئه على الآخر.
4- لجنة القوى شكلت كمؤسسة إدارية وليست سياسية وبالتالي استمر التعامل معها كونها هيئة إدارية حيث لا يوجد لها صلاحيات على الأعضاء المشاركة فيها.

ومن تراجع تأثير لجنة القوى الوطنية والإسلامية إلى تجميد عملها عام 2007، نتيجة الانقسام (وثيقة صادرة عن لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، 2019) وتفرد حركة فتح بالسلطة في الضفة وحركة حماس في غزة وفشل جولات الحوار في اليمن والسنغال ومصر، ولم تستطع لجنة القوى الوطنية أن تساهم في أي تقدم سياسي بما يحقق مصالحة وطنية بين أطراف الانقسام وخضوع اللجنة لتأثير حركتي فتح وحماس.

استمرت حوارات المصالحة بين فتح وحماس ونتيجة للتقارب بينهما تم إعادة تفعيل لجنة القوى الوطنية والإسلامية في مارس عام 2011(وثيقة صادرة عن لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، 2019). وفي نفس العام تم توقيع اتفاق القاهرة وشاركت فيه الفصائل المشاركة في لجنة القوى الوطنية والإسلامية (وكالة وفا، 2011).

لجنة المتابعة هي الاطار الجامع للقوى السياسية في قطاع غزة وتضم ممثلي الفصائل الوطنية والاسلامية الموقعة على وثيقة الوفاق الوطني ومهمتها التنسيق بين مكوناتها لاستمرار الكفاح الوطني الفلسطيني في مواجهة الاحتلال حتى الاستقلال، وتتخذ القرارات فيها بالتوافيق عبر النقاش الحر والديموقراطي وتدير لجان اختصاص لضمان نجاعة ونجاح العمل الوطني المشترك على قاعدة الشراكة والمساواة بين كافة مكوناتها(مقترح لتطوير عمل لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، 2019)

مما سبق يمكن تعريف لحنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية بأنها هيئة إدارية تشكلت لتوحيد مواقف الشعب الفلسطيني وتضم فصائل منظمة التحرير الفلسطيني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وهدفها تقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية في القضايا السياسية الداخلية والخارجية ولا تمتلك لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية أي صلاحيات تلزم الأطراف المشاركة بتنفيذها.

مقترحات تطوير لجنة القوى الوطنية والإسلامية

قدمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لفصائل العمل الوطني والإسلامي في محافظة رفح مقترحا لتطوير اللجنة وتعزيز الوحدة، ورحبت الفصائل بمبادرة الجبهة، وتم الاتفاق على عدة بنود من أهمها: تشكيل لجان عمل وطني في محافظة رفح بهدف معالجة الخلافات بين الفصائل، ,تشكيل هيئة مكتب لسكرتاريا القوى الوطنية والإسلامية تتكون من إياد عوض الله، وزياد الصرفندي، وأحمد شيخ العيد، والقذافي القططي، وفواز النمس(حداد، 2010) .

قدم الدكتور وجيه أبو ظريفة مقترح لتطوير عمل لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية في غزة ويضم المقترح تشكيل لجان الاختصاص، لجنة هيئة رئاسة لجنة المتابعة، والهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، ولجنة المصالحة الوطنية، ولجنة الفعاليات المركزية، واللجنة المشتركة لشئون المخيمات واللاجئين، لجنة الصياغة والاعلام، ولجنة التواصل مع المحافظات، ولجنة المؤسسات الأهلية والمجتمع المدني، وتكون لجان الاختصاص مسئولة عن اختصاصها ويتم رفع تقرير دوري كل شهر، ويتم اختيار منسق وأمين سر ومقرر لكل لجنة من اللجان لمدة ثلاثة شهور على أن يتم تدوير المهمات وتبادلها بين ممثلي القوى في لجنة المتابعة بشكل دوري، وتحدد لجنة المتابعة شعار وختم رسمي لها وأوراق للمخاطبات الرسمية تودع لدى رئاسة لجنة المتابعة على ان يتم تحديد كيفية التعامل مع المراسلات الرسمية حسب قرار خاص من اجتماع لجنة المتابعة (مقترح لتطوير عمل لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، 2019)

مشروع مقترح من جبهة النضال الشعبي لتطوير لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، ويتضمن المقترح إبقاء الاحزاب التي وقعت على اتفاق القاهرة 2011 مع استمرار الحوار لضم الفصائل الاخرى المتواجدة في قطاع غزة ويكون مستوى التمثيل مرتفع على مستوى صناع القرار، وتهدف اللجنة إلى ترسيخ ثقافة وطنية مبنية على الشراكة من خلال البحث عن القواسم المشتركة بين مكوناتها والابتعاد عن القضايا الخلافية، والاستمرار في مساعي تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، والتقريب بين وجهات النظر المختلفة لأعضاء اللجنة، وقيادة العمل الوطني ومتابعة قضايا ابناء شعبنا في قطاع غزة (مشروع مقترح لعمل لجنة المتابعة للقوى الوطنية و الإسلامية، 2019)

وينبثق عن لجنة المتابعة للقوى الوطنية و الإسلامية، لجنة الصياغة و لجنة الفعاليات، ولجنة المحافظات، ولجنة الاسرى، ولجنة العلاقات العامة، ولجان خاصة يتوافق عليها وفق للحاجة مثل (الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة و كسر الحصار)، أما منسق اللجنة، يتم التوافق علىه من قبل اعضاءها و هو من يراس الاجتماعات، ومن مهامه (مشروع مقترح لعمل لجنة المتابعة للقوى الوطنية و الإسلامية، 2019):

1- تحقيق اهداف لجنة المتابعة، والتنسيق بين اللجان المختلفة.

2- يمثل المجموع الوطني و ليس حزبه، والقدرة على استيعاب الاختلافات السياسية بين اعضاء اللجنة وايجاد القواسم المشتركة بين الجميع

3- الدعوة للاجتماعات الدورية و الطارئة

المقترحات التي تقدمت لتطوير لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية اتخذت اتجاهين الأول تطوير هياكل لجنة المتابعة وتشكيل لجان متخصصة، وهذا لن يضيف أي قوة وتأثير للجنة، أما الاتجاه الثاني، يحتوى على مقترحات إيجابية تساهم في تحقيق عملية التنمية السياسية في فلسطين وذلك من خلال التأكيد على الوحدة وتجنب الاختلافات والتركيز على القواسم المشتركة بين القوى الوطنية والإسلامية.

جوانب عمل اللجنة:

هناك العديد من جوانب عمل لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية وهي : (تقرير صادر عن لجنة المتابعة العليا، 2021)

1. الإشراف على الفعاليات الشعبية لانتفاضة الأقصى (مسيرات – احتفالات – توجيه الرأي العام – البيانات والمؤتمرات الصحفية).
2. حماية العلاقات الوطنية الداخلية بين (فصائل العمل الوطني)، حيث كان هناك دور كبير للجنة في القضاء على التوتر الجاري بين حماس والجهاد مع السلطة في فترة أواخر التسعينات بداية الألفين.
3. حماية منظومة العلاقات الوطنية بين 14 فصيل.
4. متابعة قضايا اللاجئين الفلسطينيين والمخيمات الفلسطينية.

الإنجازات التي حققتها اللجنة:

حققت لجنة القوى الوطنية والإسلامية إنجازات عديدة منذ نشأتها، سيما مع بدء انتفاضة الأقصى عقب نجاحها في تنسيق فعاليات الانتفاضة بشكل موحد وبصبغة وطنية، ومن أبرز الإنجازات: (تقرير صادر عن لجنة القوى الوطنية والإسلامية، 2019)

1. تشكيل قيادة ميدانية موحدة لفعاليات الانتفاضة اليومية، بحيث تتولى إدارة المسيرات والمظاهرات التي سرعان ما كانت تتحول إلى مواجهات على نقاط التماس.
2. تشكيل لجان فرعية منبثقة عنها "لجان العمل الوطني في المحافظات" تتولى إدارة الشأن الفصائلي بهدف تعزيز العمل الوحدوي بين القوى والفصائل على مستوى المحافظات والأحياء السكنية.

3. احتواء أي خلافات ميدانية أو سياسية بين الفصائل على المستوى الميداني ومنع تطورها، من خلال نزع فتيل تفجر الخلافات وتطويق الأحداث بغطاء من المستوى السياسي للفصائل.

4. تشكيل لجان تخصصية "لجان الطوارئ" تولت متابعة قضايا الإغاثة للمتضررين من أحداث الانتفاضة بما يشمل رعاية الشهداء والأسرى والجرحى والمهدمة منازلهم، والتنسيق مع الجهات المختصة في السلطة لتلبية احتياجاتهم.

5. العمل على إدارة العلاقة مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" من منظور وطني وليس فصائلي باعتبار اللجنة تمثل جميع القوى، والعمل على تحقيق متطلبات لتحسين الظروف المعيشية في المخيمات وتحسين تقدم الخدمات.

6. متابعة حل وإنهاء أي أزمات عامة أو قضايا الرأي العام مع الجهات الحكومية المختصة خاصة التي تتعلق بالاعتداء على الحريات والممتلكات العامة والخاصة.

7. إطلاق حملات شعبية محلية مدعومة دوليا للتضامن مع قضايا الشارع الناتجة عن تطورات الانتفاضة، حيث ساهمت اللجنة في الدفع لتشكيل لجنة مقاومة الجدار والاستيطان قبل أن تعمل السلطة على مأسستها عام 2003 عبر تشكيل هيئة الجدار والاستيطان؛ ما أفقدها الزخم الشعبي الذي كانت عليه.

8. حماية منظومة العلاقات الوطنية.

9. تخفيض حدة الاحتقان الميداني بين الأجهزة الأمنية والمعارضين لها في عهد السلطة، وأيضاً في عهد حماس.

10. حماية الموقف الوطني والعلاقات الوطنية بحدها الأدنى.

11. تشكيل وتدشين مسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار.

الأزمات التي واجهت اللجنة:

برزت خلال الفترة الأخيرة لعمل اللجنة بعض الأزمات التي كادت أن تعصف باللجنة والعمل الوطني في قطاع غزة، بعد رغبة حركة فتح في تصدر المشهد السياسي ومحاولة إقصاء حركة حماس عن لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، وفيما يلي نرصد أبرز الأزمات التي واجهت اللجنة مؤخراً:

1. أزمة تمثيل فصائل المقاومة:

حاولت حركة حماس وبدعم من بعض الفصائل تمثيل فصائل المقاومة الأربعة (حركة الأحرار الفلسطينية، لجان المقاومة الشعبية، حركة المجاهدين، حركة المقاومة الشعبية) في لجنة المتابعة للقوى، وهو ما قوبل برفض حركة فتح والفصائل الموالية لها، فلجأت الفصائل الأربعة بشكل منفرد الى التواصل مع بعض الفصائل لدعم تمثيلها في اللجنة، الا أن جميع محاولاتها باءت بالفشل، الأمر الذي دفعها لاتخاذ قرار 2020/3 بحضور اجتماعات اللجنة دون دعوة رسمية، حيث حضرت الاجتماع الذي عُقد بتاريخ 2020/3/18 في مكتب الجبهة الشعبية؛ لبحث سبل التصدي والوقاية من مخاطر فايروس كورونا.

ولاحقاً عقدت حركة فتح والفصائل الموالية لها اجتماعاً أقرت فيه الانسحاب من أي اجتماع للجنة المتابعة تحضره فصائل المقاومة، واتهمت هذه الفصائل حركة حماس بمحاولة العمل على افراغ لجنة المتابعة من محتواها والسعي لأن يكون لها عدد موازي لفصائل منظمة التحرير في اللجنة، وطلبت من منسق اللجنة خالد البطش طرح القضية على جدول اعمال اجتماعات اللجنة، وقد ناقشت اللجنة خلال اجتماع لها بتاريخ 2020/4/5 مسألة انضمام فصائل المقاومة للجنة، وخلصت الى رفض تمثيلهم بعد رفض ثمانية فصائل وهي (فتح، جبهة التحرير العربية، حزب الشعب، جبهة التحرير الفلسطينية، فدا، جبهة النضال الشعبي، المبادرة، الجبهة العربية الفلسطينية) (وثيقة اجتماع لجنة القوى الوطنية والإسلامية، 2020).

وخلال اجتماع اللجنة الذي عقدته بتاريخ 2020/5/12 للتحضير لفعاليات احياء ذكرى النكبة؛ حضرت فصائل المقاومة الاجتماع، ما دفع حركة فتح والفصائل الأربعة الموالية لها (جبهة النضال الشعبي، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة التحرير العربية، الجبهة العربية الفلسطينية) للانسحاب من الاجتماع بالرغم من محاولات منسق الاجتماع ممثل حركة الجهاد الإسلامي تأجيل نقاش مسألة حضورهم والتركيز على بحث التحضير لفعاليات النكبة باعتبارها قضية اجماع وطني، الا أن الفصائل الأربعة رفضت ذلك وانسحبت من الاجتماع، بحجة توافقهم على قرار سابق بالانسحاب من أي اجتماع تحضره فصائل المقاومة، وجددت تسمكها برفض إضافة أي من الفصائل الى اللجنة المكونة من 14 فصيل وهي الفصائل التي وقعت اتفاق القاهرة (وثيقة اجتماع لجنة القوى الوطنية والإسلامية، 2020).

2. محاولة تغيير منسق اللجنة:

حاولت الفصائل الموالية لحركة فتح استحداث تغييرات جذرية في قيادة لجنة المتابعة، استجابة لضغوط من حركة فتح بقيادة أحمد حلس، في سياق توجه فتح للعودة للمشهد السياسي في غزة وإعادة تشكيل التحالفات، وذلك من خلال طرح مبدأ اجراء تدوير في رئاسة لجنة المتابعة، على أن يتولى عضو المكتب السياسي للشعبية جميل مزهر منصب المنسق بعد ضمان عشرة أصوات موافقة على المقترح

بحسب زعم فتح، الأمر الذي رفضته الشعبية مؤكدة عدم أحقية الفصائل التي تغيب عن اجتماعات اللجنة ولا تشارك في الميدان بطلب التدوير، في حين طالبت فتح والفصائل الموالية لها خلال اجتماع اللجنة بتاريخ 2019/7/14 بتثبيت مبدأ التدوير داخل لجنة المتابعة بما يشمل المنسق واللجان.

رفضت حماس والجهاد الإسلامي تغيير منسق اللجنة، وأكدت حماس حرصها على استقرار العمل داخل لجنة المتابعة، واعتبرت بأن تدوير منسق اللجنة سيكون له انعكاسات سلبية على الأداء، وهو الأمر الذي أكده رئيس المكتب السياسي لحماس في غزة يحيى السنوار معتبراً بأن الهدف من طرح الموضوع تخريب وضرب حالة الوحدة الوطنية في قطاع غزة، رافضاً تحركات بعض الفصائل التي لا تملك رصيد شعبي على الأرض بالخصوص، ومؤكداً بأن فصائل المقاومة بغزة لا تخضع لإملاءات ماجد فرج وعزام الأحمد. (تقرير صادر عن لجنة القوى الوطنية والإسلامية، 2020)

3. محاولة تفعيل أجسام موازية:

طرحت جبهة النضال الشعبي بتاريخ 2020/3/16 التنسيق مع حركة فتح؛ لإعادة إحياء صيغة "هيئة العمل الوطني لفصائل منظمة التحرير"، بدعوى مواجهة تحالف فصائل الرباعي (حماس، الجهاد، الشعبية، الديمقراطية) وهيمنتهم على قرار لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، علماً بأن هيئة العمل الوطني شكلتها فصائل منظمة التحرير –عدا القيادة العامة والصاعقة– خلال شهر (2007/10)، وأرسلت مذكرة الى رئيس السلطة من أجل اعتمادها كمرجعية للعمل الوطني في قطاع غزة، واستشارتها في كل ما يتعلق بأوضاع المواطنين وأحوالهم، وشغل منصب أمين سر الهيئة القيادي في جبهة النضال الشعبي محمود الزق، وأقرت جبهة النضال تنظيم جولة من اللقاءات مع الفصائل الحليفة لها ومن ثم توسيع اللقاءات مع قيادة حزب الشعب وفدا والمبادرة وباقي فصائل المنظمة، بالإضافة الى تنظيم لقاء مع منسق القوى الوطنية والإسلامية القيادي في الجهاد الإسلامي خالد البطش لطرح رؤية جبهة النضال "لإعادة تصويب آلية العمل في لجنة المتابعة" (تقرير لجنة القوى الوطنية والإسلامية، 2021)

خلاصة القول:-

تشكلت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية نتيجة فشل لقاءات فصائل منظمة التحرير وحركتي الجهاد الإسلامي وحماس بتحقيق الاندماج في منظمة التحرير، ارتبط تشكيل اللجنة بانتفاضة الأقصى، ولاقت اللجنة قبول شعبي وذلك لرغبة الشعب الفلسطيني بتحقيق الوحدة، لكن تأثير اللجنة لم يحقق رغبة الشعب الفلسطيني في تحقيقها وذلك لعدم جدية الأطراف المشاركة في تطوير اللجنة، حيث تعتبرها فصائل منظمة التحرير لجنة مؤقتة حتى التوافق على الاندماج في منظمة التحرير، بينما حركتي حماس

والجهاد لا ترغبان في فقدان استقلاليتهما، واختلاف البرامج والمرجعيات السياسية ومحاولة كل فصيل فرض مبادئه على الآخر.

المبحث الثالث: ماهية التنمية السياسية

1.3.2 المقدمة:

من خلال المبحث الأول يمكن القول أن مفهوم المشاركة السياسية مرتبط بعملية التنمية السياسية بل تعد المشاركة السياسية جزء من نجاح التنمية السياسية وبالتالي سوف نتناول الإطار النظري للتنمية

السياسية في هذا المبحث، وفي المطلب سنتناول مفهوم التنمية السياسية حيث اختلف العلماء والكتاب والباحثين في تعريف التنمية السياسية فهناك من ربط مفهوم التنمية السياسية بالأنظمة السياسية أو بالحكم الديمقراطي والتعددية السياسية أو بالوحدة القومية الوطنية أو بالتحديث السياسي أو الثقافة السياسية. أما المطلب الثاني سنتطرق لأزمات التنمية السياسية كأزمة الهوية والشرعية والاندماج والتغلغل وآليات الخروج منها كالتنشئة السياسية والأحزاب السياسية والاتصال السياسي والنخبة السياسية الديمقراطية.

2.3.2 مفهوم التنمية السياسية

ظهر مفهوم التنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة إسهامات لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي، وكانت القضية الأساسية للمجلس هي كيفية تحقيق تنمية سياسية في الدول الجديدة؟ _ أفريقيا وآسيا _ بشكل يؤدي إلى إقامة الديمقراطية الليبرالية فيها(حرب، 1987)، وتعرض مفهوم التنمية السياسية لمؤثرات أيدولوجية منذ ظهوره، فقد عرفها الغرب الرأسمالي بأنها الليبرالية السياسية أي الحرية السياسية وتشمل حرية الدستور، واللامركزية السياسية، والتعددية السياسية، بينما عرفها الاشتراكيون بالمساواة السياسية والتقدم والتحرر الاقتصادي والسياسي (درويش، 2010).

والاهتمام بمفهوم التنمية السياسية كان نتيجة العوامل الأتية(مهدي، 2013):

1- تصاعد الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي-سابقا- الولايات المتحدة الأمريكية والنجاحات التي حققها الاقتصاد الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أثبتت هذه النجاحات صحة مفهوم التنمية الاقتصادية على أساس التخطيط المركزي والبرمجة كما حدث في الاتحاد السوفيتي وانتقالها من بلد زراعي متخلف إلى بلد صناعي متطور.
2- التناقضات البنيوية للنظام الرأسمالي والأزمات التي تعرض لها كالأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي (1929-1932) التي أثرت على النظام الرأسمالي.
3- الدور الذي لعبته حركات التحرر في تحقيق الاستقلال في إفريقيا وآسيا.

المتغيرات السياسية والأيدولوجية العالمية كان لها دور واضح في ظهور مفهوم التنمية السياسية، خاصة بعد تراجع الدول الاستعمارية التقليدية واستقلال المستعمرات، وظهور أيدولوجيات عالمية أثرت على مفهوم التنمية السياسية.

كما أن مفهوم التنمية السياسية وفق أحمد وهبان، ترسيخ فكرة المواطنة وزيادة المشاركة السياسية مما يحقق التكامل والاستقرار في المجتمع، وبالتالي تصبح الحكومة قادرة على فرض قوانينها وسياساتها بصفتها السلطة الشرعية بحيث تستند إلى أساس قانوني فيما يتعلق بممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية و إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين (برقوق: العيدي،2013).

في ضوء ما سبق نجد أن مفهوم التنمية السياسية مرتبط بالمواطنة، بيد انه يشترط توفر عنصر المواطنة وشعور كافة المواطنين بالمساواة بالحقوق والواجبات والعدل وعدم التمييز، وفي حال تحققت المواطنة في المجتمع تستطيع الحكومة أن تمارس سياساتها وبرامجها وتفرض بما ينعكس إيجابًا على التنمية السياسية في المجتمع.

ويمكن القول أن التنمية السياسية تعني تنمية قدرات الجماهير على معرفة مشكلاتهم وتعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهتها بشكل عملي وواقعي (أبو خلف،2014)؛ بينما عرفت التنمية السياسية من منظور الثقافة السياسية بأنها تطوير للمجتمع بحيث يستطيع الشعب تقييم سلوك الحكومة، ويقيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين وتأثيرها على النظام السياسي، وبالتالي تصبح التنمية السياسية عملية ثقافية تتعلق بتغير الثقافة السائدة المرتبطة بظاهرة السلطة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة (عباش، 2008).

في هذا المفهوم تم ربط التنمية السياسية بالثقافة السياسية مما يعني أن الثقافة السياسية تؤثر على التنمية السياسية في المجتمع فإذا كانت ثقافة المجتمع إيجابية ويستطيع المواطنين تقييم ممارسات الحكومة ويرفضون العنف واستخدام القوة للوصول إلى السلطة والاحتكام للانتخابات فإن عملية التنمية تحدث بشكل إيجابي بما يحقق متطلبات الموطنين وفي حال انتشار ثقافة سلبية فإن التنمية السياسية تتوقف في المجتمع وتنتشر أزمات التنمية بحيث يصبح مجتمع متخلف.

بينما عرف (صموئيل هنتنجتون) التنمية السياسية بأنها عملية نمو في كفاءة المؤسسات، بحيث تصبح قادرة على التعامل مع طروحات المشاركة السياسية ويربط بين التنمية السياسية وقدرات النظام السياسي على استيعاب عملية التنمية والتحديث. وحدد صامويل ثلاث عناصر للتنمية السياسية وهي المشاركة السياسية والتباين في الوظائف الأساسية وترشيد السلطة، أما ترشيد السلطة فهي وجود سلطة علمانية قومية تضمن المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم، أما العنصر الثاني التباين في الوظائف السياسية بمعني الفصل بين الأدوار السياسية ووجود مؤسسات دستورية، أما العنصر الثالث المشاركة السياسية في الحياة السياسية(أبو حماد، 2011).

لهذا يمكن القول أن نجاح عملية التنمية في المجتمعات مرتبط بقدرة مؤسسات الدولة على أداء وظائفها بكفاءة وفاعلية في ظل اتباع مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ووجود مؤسسات رقابية على ممارسات الحكومة وقدرة المؤسسات على التعامل مع المتغيرات البنيوية والسياسية والاجتماعية والأمنية، ووجود إرادة سياسية من قيادة النظام السياسي تؤمن بمفهوم التعددية والحقوق والواجبات.

وتتعدد أبعاد عملية التنمية السياسية، ودور الدولة فيها، والارادة السياسية والعوامل الموضوعية التي تؤثر في العملية التنموية، ويرى الدكتور حامد ربيع أن مفهوم التنمية حددته الممارسة أكثر من التنظير، وهي ظاهرة مباشرة وطبيعية لوحدة التاريخ والوجود الإنساني، وتعبير فكري عن التغيير السياسي، اي الانتقال من نظام سياسي معين، إلى نظام جديد يعكس خصائص مختلفة للنظام السابق، والتحدي أمام معالجة المجتمعات المتخلفة يتمثل في عدم وجود تجانس بين التنمية الاقتصادية والتغير السياسي (مهدي، 2013).

كما أن التنمية السياسية تعد عملية تحديث سياسي بحيث يتضمن تغيير في منظومة القيم الأساسية ويشمل التغير في اتجاهات وسلوك الأفراد في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويعرفها دانيال ليرنر بأنه عملية منظمة تشمل تغيرات متكاملة في قطاعات المجتمع السكانية والاقتصادية والسياسية والثقافية(الخلايلة، 2012)؛ ويكون التغير باتجاه انماط مرغوب فيها، فالتحديث السياسي يشير باتجاه تحقيق الاهداف المراد وجودها في النظام السياسي، كالاستقرار، المشاركة، المساواة، التكامل، الرفاه العدالة، الحرية، وتحدث التنمية السياسية عندما يكون النظام السياسي قادرا على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (عامر، 2014).

إذ تحديث مؤسسات الدولة الإصلاحات السياسية المتتالية والمستمرة ضرورية لإحداث عملية تنموية بحيث تشمل الإصلاحات التغير الإيجابي في منظومة القيم وأداء المؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية، وترتكز الإصلاحات في القوانين التي تتعلق بالمشاركة والمساواة والحرية.

لذا تهتم التنمية السياسية بدراسة النظام السياسي، وفي ظل النظام السياسي ذو الفاعلية والشرعية، يستطيع النظام السياسي مواجهة الأعباء التي يتعرض لها، وتفسر التنمية السياسية التشابه والاختلاف بين النظم السياسية، وخلفياتها الفكرية والثقافية والتاريخية، بحثاً عن التطوير والتغيير داخل بنية النظم (درويش، 2010).

وقد ربط المفكر السياسي (ألفرد ديامنت) التنمية السياسية بالنظام السياسي وعرفها بانها العملية التي يستطيع من خلالها النظام السياسي أن يحقق المزيد من الأهداف والمطالب، وأن يطور نماذج جديدة للنظم بشكل فعال ومستمر (عمارة، 2013)، بينما عرفها (روبير بيركنهايم) بأنها البناء الدستوري للدولة وجود ثقافة سياسية تحقق المشاركة السياسية في النظام السياسي والتوزيع العادل للثورة مما يحقق النمو الاقتصادي، أما (لوسيان) أكد أن وجود التنمية السياسية يتطلب تداول السلطة ودولة قومية ووجود مشاركة سياسية (عامر، 2014).

أما مفهوم النظام السياسي وفق (غابرييل الموند) مجموعة من التفاعلات في المجتمعات المستقلة ويقوم بوظائف التوحيد والتكيف في داخل المجتمع وخارجه، ويمارس هذه الوظائف باستخدام القوة أو التهديد بها، فالأنظمة السياسية تضم مجموعة من العناصر المترابطة مهما كان مستوى نموها، غير ان الاختلاف فيما بينها يتعلق بدرجات تطورها وتخصصها وكيفية أدائها، والنظم السياسية تواجه أزمات تؤثر في عملية التنمية السياسية وتغير طريقة عملها، سواء أكان ذلك نتيجة ادخال مؤسسات جديدة ام نتيجة تغيرات في العملية السياسية، فمن خلال التنمية السياسية يمكن قياس تقدم او تخلف النظام السياسي تجاه تنمية المواطنين نحو مشروع حضاري يؤمن بتغيير المنظومة الحاكمة تجاه نحو الأفضل (مهدي، 2013).

فالتنمية السياسية تدعم قدرات النظام السياسي من أجل إحداث التغيير المنتظم والاستقرار فالنسق السياسي يظل في تفاعل مستمر من أجل الحفاظ على استقراره وضمان استمراره في بيئة تتميز بعدم الاستقرار ويتمتع النظام السياسي بخمس قدرات وهي : القدرة الاستخراجية، القدرة التنظيمية، القدرة

التوزيعية، قدرة الاستجابة ،القدرة الرمزية ومن خلال هذه القدرات تتحقق التنمية السياسية (عباش، 2008).

مما سبق نرى أن مفهوم التنمية مرتبط بقدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعامل معها بشكل إيجابي، بما يحقق المطالب والاهداف المرجوة للمواطنين ونجاح النظام السياسي في ذلك يساعد في عملية التنمية ويحقق الاستقرار والاستمرارية والشرعية السياسية للنظام السياسي، هذا بالإضافة إلى أن التنمية السياسية عملية شاملة متكاملة متعددة الارتباطات، حيث ترتبط بالتحديث السياسي والنظام السياسي والديمقراطية والوحدة الوطنية والقومية والثقافة السياسية، وتتطلب التنمية السياسية وجود مؤسسات سياسية مستقلة وحرة ونزيهة كالأحزاب السياسية والنقابات، وتهدف لتحقيق المساواة السياسية والتعددية السياسية وتغير قيم وسلوك المجتمع نحو النهج الديمقراطي ودعم قدرات النظام السياسي بحيث يستطيع استيعاب المتغيرات السياسية الطارئة وتحقيق مبدأ تداول السلطة مما يؤدي إلى تطوير وتقدم المجتمع والارتقاء به.

3.3.2 أزمات التنمية السياسية وآليات الخروج منها.

1. أزمات التنمية السياسية

يشهد العالم الثالث أزمات في التنمية السياسية ولا تكاد دولة من الدول تخلو من أزمة تنمية سياسية وذلك بسبب البطالة والفقر وسوء توزيع الثروات والحكم الاستبدادي الفردي، أو في إطار العائلة المالكة، وتكون الأزمة عند غياب الديمقراطية والحكم الرشيد وتداول السلطة والتفرد بالقرار، وفيما يلي سوف نعرض أهم أزمات التنمية السياسية:

أ- أزمة الهوية

وجود مجتمع سياسي متماسك يشعر بالهوية والانتماء لنظام سياسي، دليل على نجاح التنمية السياسية في ذلك المجتمع ،لأن هذا المجتمع ترسخت فيه قناعات المواطنين بالهوية الواحدة متجاوزين هوياتهم الثقافية الفرعية وما يرتبط بها من ولاءات جزئية(منصر، 2011)؛ وتحدث أزمة الهوية عندما يفشل النظام السياسي في تحقيق الاندماج بين كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، حيث أن الولاء السياسي للفرد يتجه إلى جماعته العرقية والأثنية أو المذهبية أو الفئوية الحزبية، وبذلك انتفاء الولاء السياسي

لحكومة واحدة، وتتعدد الولاءات داخل الدولة وتغيب فكرة المواطنة بين الأفراد المكونة للمجتمع، نتيجة عدة عوامل(زابي، 2015):

- التباين العرقي وتعدد اللغات، وآثار الاستعمار الانفصالية.
- التخلف الحضاري ودعوة بعض المثقفين إلى التخلي عن ثقافتهم وقيمهم والتمسك بقيم الغرب.
- فقدان أفراد المجتمع الثقة في النظام السياسي القائم لعدم قدرته على الرد والاستجابة لطلباتهم.
- التفاوت الطبقي في المجتمع وانقسام المجتمعات إلى طبقتين: طبقة عليا تملك الحقوق السياسية والاقتصادية وسفلى تمثل الأغلبية ولا تمتلك أي حقوق سياسية واقتصادية.

إذا تلاشت واندثرت الهوية القومية الواحدة وحل محلها الهويات الفرعية الأثنية المذهبية والحزبية، تنتشر الصراعات والحروب الانفصالية في المجتمعات حيث تسعى كل هوية للهيمنة على الأخرى مما يؤدي لحدوث أزمة الهوية ويترتب على ذلك إعاقة عملية التنمية السياسية.

ب- أزمة الشرعية

الشرعية هي تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف المجتمع، ويعبر عن قيمه، ويتفق مع تصور السلطة وممارستها، والشرعية هي الأساس الذي يبنى عليها الحكم، ويتسم نظام الحكم الشرعي بالاستقرار والثبات، ورضا أغلبية الشعب عن الحاكم وسياساته، ويعرف أبن خلدون المفكر الإسلامي الشرعية بأنها الطاعة والحاكم هو صاحب السلطة والسيادة وله كل الصلاحيات، والحق في الأمر والنهي، وما على المحكومين إلا الإمتثال والطاعة(العمراوي،2014)

ويقول (كارل دويتش) إن مقومات الشرعية تتضمن وعدا من الحاكم بأن يدعم قيم الديمقراطية، بمعنى إلا يدعم الحاكم قيم الاستبداد التي تتعارض مع قيم الديمقراطية ويرى دويتش أن كيفية الوصول إلى السلطة لا تعالج مفهوم الشرعية فالمهم في الشرعية هو الفعل السياسي وتوافقه مع شعور الشعب بالعدالة، وتتحقق الشرعية في حالة الرضا الشعبي والمجتمعي، ويكون الحكم وأسلوب العمل والنشاط السياسي مقبول من الشعب (العمراوي، 2014)

مما سبق يمكن القول أن الشرعية السياسية تتطلب استقرار في الحكم وقبول شعبي للحاكم ورضا شعبي عن آلية وصول الحاكم إلى السلطة، في حالة تحقق ذلك يتسم النظام السياسي بالشرعية وتحدث التنمية السياسية وفي حال فقدان العناصر السابقة يؤثر ذلك على عملية التنمية السياسية.

ت- أزمة التغلغل

تعني أزمة التغلغل عدم قدرة الحكومة على الوصول إلى كافة أرجاء الدولة، وفرض سيطرتها عليه، مما يعرقل الحكومة من تنفيذ السياسات، فتنفيذ الحكومة لسياساتها يتوقف على قدرتها على الوصول إلى جميع المناطق الجغرافية للدولة، فالتغلغل هو التواجد الفعال للحكومة على سائر أرجاء الإقليم والوصول إلى كافة فئات المجتمع، أي القدرة على فرض القوانين والسياسات في الدولة، لحماية الأمن القومي وتغليب المصلحة الوطنية ووفق المعايير، والقدرة هو أن يؤدي النظام السياسي مهامه بشكل كامل ويتطلب ذلك أن تكون العلاقات بين الجهاز الإداري والمواطنين على أساس من الفهم والقبول المتبادل(العجاتي وآخرون، 2019)

ووفق الواقع السياسي لدول العالم الثالث نجد أن هذه الدول تعاني من أزمة التغلغل، إذ لا تستطيع حكوماتها بسط سطرتها على أراضيها وسكانها(صالحي، 2016)، لذلك تنتشر الانقلابات ويلجأ العسكر لاستخدام القوة بحجة فرض هيبة الدولة مما يساعد على قيام أنظمة استبدادية ويغيب دور المواطنين في الحياة السياسية.

ث- أزمة التوزيع

يقصد بأزمة التوزيع مدى قدرة الحكومة في توزيع العوائد والأعباء بشكل عادل، وتتمثل هذه الأزمة في عجز النظام السياسي عن توزيع عوائد و أعباء التنمية بشكل فعال وسليم، و تزداد أزمات التنمية السياسية في المجتمعات النامية، عندما يتم نقل تجارب الدول المتقدمة، دون مراعاة خصوصيات ومتطلبات واقع هذه المجتمعات، فالتنمية السياسية لا يمكن أن تتم بمعزل عن الأصالة و الذات الحضارية للمجتمعات(حياة، 2014)؛ لذلك يجب أن تكون عملية التنمية وفق ثقافة وتراث وتقاليد المجتمعات، على أن يتم إحداث تنشئة سياسية إيجابية تحقق عملية التنمية.

ج- أزمة الاندماج

تتمثل مشكلة الاندماج في مدى قدرة النظام السياسي بكامله على تحقيق التفاعل بين مكوناته وتحقيق المطالب مختلف الجماعات والمصالح وينظر إلى أزمة الاندماج على المستويات التالية (صالحي، 2016):

- شكل العلاقة القائمة بين مختلف أجهزة الحكم ومؤسساته في مجال تنفيذ السياسة العامة للدولة.
- علاقة التنظيمات وجماعات الضغط مع بعضها ومع السلطة الحكومية.
- العلاقة المتفاعلة بين الجماعات المطالبة والأجهزة الحكومية.

ويتعزز الاندماج بالمساواة بين المواطنين في الدولة، وشعورهم بعدم التمايز وتوافر قنوات وآليات التفاعل السياسي بين المواطنين وتحقيق مصالحهم بغض النظر عن الأصل أو اللغة أو الدين، كما يتعزز الاندماج بالوحدة الثقافة القومية في الدولة دون تمييز بين ثقافة أساسية وثقافة ثانوية ويرتبط الاندماج بالقدرة على إيجاد الأجهزة الإدارية والسياسية التي تحقق الوظائف وتنسق بين الأدوار التي تقوم بها تلك الأجهزة دون عرقلة، وكلما زاد الاندماج استطاع النظام السياسي تحقيق الإنتاج والتوزيع والوصول إلى التنمية وكلما قل معدل الاندماج ضعفت قدرة النظام السياسي على تحقيق التنمية (صالحي، 2016).

تحدث أزمة الاندماج نتيجة فشل النظام السياسي في تحقيق الوحدة الوطنية بين كافة فئات المجتمع وانتشار الهويات الفرعية، ونتيجة ضعف الحكومة في فرض الوحدة وتحقيق الاندماج بين مكونات المجتمع تتصاعد الصراعات والنزاعات.

ح- أزمة المشاركة السياسية

وتعنى مدى مشاركة الشعب في الحياة السياسية والتجربة الديمقراطية واتخاذ القرار؛ أن عملية المشاركة في الحياة السياسية، تعني الانقسام والوحدة، فالتنافس بين الأحزاب داخل المجتمع، من شأنه أن يقود إلى انقسامات لكن في إطار المشاركة السياسية وضمن تعبيرات مؤسسية، وهذا يأتي من خلال الوعي السياسي في المجتمع (درويش، 2010) وفي المبحث الأولي ناقشنا هذه الأزمة بالتفصيل.

فيما سبق نوضح أبرز أزمات التنمية وفي حال حدوث أزمة من تلك الأزمات تتوقف عملية التنمية السياسية ويتراجع قدرات النظام السياسي على المواجهة ويبدأ في مرحلة من التخلف السياسي والتراجع والانهيار.

3.3.2 آليات الخروج من أزمات التنمية السياسية

إنهاء أزمات التنمية السياسية يتوقف على المقترحات لمعالجة الوضع السياسي ونقل الدولة من حالة التأزم والغموض وفقدان الشرعية وغياب المشاركة وتداول السلطة إلى حالة النهوض والصعود وإقامة العدل والمساواة السياسية والاجتماعية التي تقوم على الحوار الوطني وإطلاق الحريات وتأسيس مرحلة تداول السلطة(العايد، 2011)، ولتحقيق التنمية السياسية والنهوض بها يجب أن تتوفر المقومات الأتية، التنشئة السياسية والأحزاب السياسية والاتصال السياسي والنخبة السياسية الديمقراطية.

1- آلية التنشئة السياسية

يعرف هايمان التنشئة السياسية بأنها تعلم المرء المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع والتفاعل معها(سمينة، 2011) بينما يعرفها كينت لانتغون بأنها الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى آخر، أي أن يتعلم الفرد من خلالها المواقف والاتجاهات والأنماط السلوكية المرتبطة بالحياة السياسية، كما يقصد بالتنشئة السياسية عملية تشكيل الوعي السياسي من خلال إكساب الفرد سلوكاَ ومعايير وقيماَ واتجاهات سياسية متناسبة مع أدوار مجتمعية معينة، وتكون هذه العملية مستمرة منذ الولادة وحتى الممات، ويتعلم الفرد لأنماط سلوكية عن طريق مؤسسات المجتمع(أبو هربيد، 2010).

إذا التنشئة السياسية عملية مستمرة، لا تتوقف عند مرحلة معينة، وهي عملية تلقين الاتجاهات وقيم سياسية وتقوم التنشئة السياسية بوظائف متعددة منها: نقل الثقافة من جيل إلى جيل وتكوين ثقافة سياسية جديدة أو تغييرها بما يتلاءم مع النسق السياسي القائم، والتنشئة السياسية تعبر عن أيديولوجية المجتمع أي عن الأفكار المثالية الموجهة للمجتمع والأفراد، وتساهم التنشئة باختيار الأفراد للمواقع السياسية الهامة ويعد التكامل السياسي و بناء الأمة من أهم وأخطر وظائف التنشئة السياسية لان تحقيق التجانس والانسجام داخل النظام السياسي وتجاوز الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء للدولة ومؤسساتها المركزية و إيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة يحقق التنمية السياسية، ويؤدي عدم تحقيق التكامل السياسي إلى تعميق أزمات التنمية السياسية(الزعيم، 2007).

تسعى التنشئة السياسية إلى تنمية و تعزيز القدرات السياسية للأفراد بحيث يستطيع ممارسة سلوكيات إيجابية في الحياة السياسية، تؤثر بشكل إيجابي على متطلبات التنمية السياسية، و تمثل التنشئة

السياسية أولوية لدول العالم الثالث لتحقيق عملية التنمية، وهي المرتكز الأساسي لتحقيق التنمية السياسية فالتنشئة تعد الأجيال والنخب السياسية والمثقفين القادرين على إحداث عملية التنمية السياسية، وإذا كانت تنشئة سلبية تحدث الصراعات والحروب والاضطرابات والمظاهرات مما يؤدي إلى انهيار المجتمعات.

2- آلية الأحزاب السياسية

يوجد في الأحزاب السياسية عنصرا لا يتغير، ويكون قاسما مشتركا في جميع الأحزاب، وهو التضامن المعنوي والمادي الذي يجمع أعضاء الحزب، إذ يوجد بين هؤلاء الأعضاء أفكار سياسية متشابهة تجعلهم يعملون معا من أجل وضع سياستهم موضع التنفيذ، والحزب السياسي هو تنظيم يختار مرشحين للانتخابات ، بينما عرفه آخرون بأنه جماعة من الناس منظمة لها اتجاه سياسي محدد، هدفها التعبير عن آراء ومواقف ومصالح وتطلعات أعضائه وخياراتهم السياسية، والوصول للسلطة (زابي، 2015).

تمثل الأحزاب السياسية وسيلة رئيسية لمشاركة المواطنين في حكومتهم ولتحقيق الديمقراطية التمثيلية وتعد الأحزاب تطورا هاما في الدول التي تستخدم أنظمة الإدارة القائمة على الأحزاب في دساتيرها وتؤدي الأحزاب دورا حيويا في التوازن الملائم بين الدولة والمواطنين، وتكون السيطرة القانونية للدولة محدودة على وظائف الأحزاب وتؤسس بوضوح حدود سلطة الدولة ويتطلب تحديد دور الدولة في تنظيم الأحزاب السياسية بالتوافق مع الشعب ويجب إعداد تشريع يحترم الدور الذي تؤديه الأحزاب في أي مجتمع ديمقراطي، ويعرف الحزب السياسي أيضا على أنه تنظيم يضم أشخاص متفقين على الأهداف التي تتعلق بإدارة السياسة العامة للدولة بما في ذلك ترشيح المرشحين للانتخابات(منظمة التعاون والأمن في أوروبا، 2011).

تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في عملية التنمية السياسية في المجتمع ، ذلك أن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة، والقوى المتنافسة والمتباينة ، وتعتبر الأحزاب من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد الاستقرار في النظام السياسي كما تجسد المثل العليا للمجتمع، فتقوم بنشر أيديولوجيتها بين الناخبين واختيار مرشحي الحزب، والتواصل الدائم بين الناخبين والنواب، وتنظم عمل النواب داخل البرلمان(الشرقاوي، 2005) .

بناء على ما سبق يمكن القول أن للأحزاب دورا هاما في تحقيق التنمية السياسية واستقرار الدول وكما أنها في ذات السياق إذا خرجت عن وظائفها ومهامها فإنهاء تكرس الاستبداد وتزيد من أزمات التنمية

السياسية في الدول فهناك دول يوجد بها أحزاب سياسية شكلية لا تقوم بوظائفها ووجودها فقط لتغطية النظم السياسية الاستبدادية بثوب الديمقراطية.

3- آلية الاتصال السياسي

الاتصال السياسي هو كل التقنيات التي يستخدمها السياسيين والحكام للتواصل مع الشعب، ويعرف أيضا على أنه مجموع الرسائل السياسية التي يبثها الحكام ورجال السياسة للشعب، بالاعتماد على وسائل الإعلام من أجل توصيل الرسالة المتضمنة للمعلومات السياسية، ويعرف الاتصال السياسي بأنه مجموعة أنظمة من العلاقات التفاعلية وشبكة المعلومات التي تربط بين أطراف العملية السياسية كالفاعلين السياسيين و الحكام و رجال السياسة و مختصوا الإتصال وجمهور الناخبين، والصحفيين قصد تبادل المعلومات والآراء(بوخبزة، 2014).

تؤثر وسائل الإعلام في توجيه الشعب، ويحدد ذلك المستوى الثقافي للشعب، ومدى حرية وسائل الإعلام وتمتعها بالديمقراطية والاستقلالية، فوسائل الإعلام تلعب دورا في إطار العملية السياسية والاجتماعية، وذلك بسبب تأثيرها على توجهات الأفراد ومواقفهم السياسية والتوجهات السياسية للمجتمعات، وتحرك الجماعات نحو اتجاه معين لتحقيق الأهداف، لذلك تسعى الأنظمة السياسية للسيطرة عليها وتوجيهها لخدمة مصالحها، إذن هي آلية من آليات ممارسة السلطة بالنسبة للحاكمين، وآلية لزعزعتها بالنسبة لقوى المعارضة، إلا أن الوظيفة السياسية لوسائل الإعلام تختلف من بلد إلى آخر، ففي الدول الغربية الديمقراطية تساهم وسائل الإعلام في وجود تعددية تنافسية، أما في دول العالم الثالث، فغالبية هذه الدول تسعى لأن تكون هذه الوسائل تحت إشراف الدولة، ومصلحة النظام السياسي(أبو هربيد، 2010).

يساهم الاتصال السياسي في دعم النظام السياسي و زيادة كفاءته وفعاليته بحيث يتم نقل المعلومات من النظام السياسي إلى الجماهير وفي المقابل يساهم الاتصال السياسي في نقل اهتمامات الجماهير إلى صانعي القرار ويساهم في اتصال الجماهير ببعضها البعض و بالتالي تكوين مواقف متقاربة حول القضايا السياسية والنظام السياسي سواء سلبا أو إيجابا ويؤدي الاتصال السياسي دورا هاما في عملية التنشئة السياسية و الثقافة السياسية، مما يؤثر في ممارسة حرية الرأي و التعبير، وبشكل عام في عملية التنمية السياسية(حياة، 2014).

إذا استقرار الدول والأنظمة السياسية يتطلب وسائل إعلام ذات صلة بصناع القرار تعمل على تعبئة الجماهير لصالح الوطن مما يوفر الاستقرار السياسي والذي بدوره ينعكس على التنمية السياسية في الدولة وفي حال وجود إعلام سياسي معادي يكرس أهدافه على إضعاف الدول وتقسيمها وزعزعة الاستقرار ونشر الفوضى فذلك يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية السياسية.

4- آلية النخبة السياسية الديمقراطية

النخبة السياسية هي مجموعة محدودة من الأشخاص تتوفر لديهم شروط القدرة على التأثير في العملية السياسية تجعلهم يتميزون عن باقي أفراد المجتمع بحيث تستطيع الحصول على أعلى قدر ممكن من المكاسب، والنخبة السياسية تمارس تأثيرا قويا على الشؤون السياسية وخاصة عملية صنع القرار في المجتمع، بحيث يوجد علاقة وطيدة بين النخبة وأصحاب اتخاذ القرار عبر السيطرة على قمة المؤسسات المتحكمة في القرارات السياسية وتمتلك النخبة مجموعة من الاعتبارات الذاتية كالذكاء والطموح والموضوعية كالإمكانيات الاقتصادية والعلمية ما يمكنها من ممارسة التأثير و مظاهر القوة من إقناع أو إغراء أو تهديد على الآخرين (بوروني، 2010).

وتتكون النخبة السياسية من كبار رجال الدولة في أجهزتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وزعماء الأحزاب السياسية ورواد مؤسسات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية بينما في الأنظمة الاستبدادية تتكون من قيادات المؤسسة العسكرية، وتتميز النخبة السياسية بالتماسك والوعي مما يزيد من قوة سيطرتها على الدولة وهي همزة وصل بين الرئيس والشعب وتساهم في صياغة القرارات والقوانين وتمريرها من خلال اقناع الشعب، والنخبة السياسية هي المحرك الأساسي لكل عملية بناء لأي نظام سياسي، فإذا كانت النخبة تتجه لاتجاه الديمقراطي فإنها تساهم في عملية التنمية السياسية أما اذا كانت تميل لتوريث النفوذ فإنها تتصادم مع الشعب وتلجا للقوة والاستبداد مما يعيق عملية التنمية في المجتمع (رحالي، 2013).

تنقسم النخب السياسية إلى قسمين: نخب سياسية ديمقراطية وتتكون من كبار رجال الدول في السلطات الثلاث والأحزاب السياسية ويكون لديها تأثير ونفوذ على صناع القرار حيث تمتلك القدرات والإمكانيات التي تمكنها من ممارسة تأثير على التنمية السياسية وغالبا في الأنظمة الديمقراطية يكون تأثيرها إيجابي، أما النوع الثاني النخب السياسية الاستبدادية والتي تتكون من كبار قادة المؤسسة العسكرية أو من أفراد الأسرة المالكة في حال وجود نظام ملكي ويكون لها قوة إلزامية على صناع القرار وتخضع عملية التنمية

السياسية لسياساتهم وغالبا ما تفشل عمليات التنمية في الأنظمة الاستبدادية نتيجة حرمان الشعب من المشاركة وغياب التعددية وانتشار الصراعات والحروب.

ويمكن القول أن انتشار أزمات التنمية بمفهومها الشمولي أو أحدها في المجتمع يشكل عائق أمام عملية التنمية السياسية خاصة أن كافة الأزمات ترتبط ببعضها البعض وتؤثر بشكل مباشر على المشاركة السياسية ووجود أزمة مشاركة سياسية يكون بسبب وجود أزمة الهوية والشرعية والاندماج والتوزيع وبالتالي حتي تتحقق عملية التنمية يجب أتباع عدة آليات لمواجهة الأزمات وهذه الآليات تشكل حلقة متكاملة تساهم في إحداث التنمية السياسية وتطوير المجتمعات إذا تم اعتمادها كآليات لإخراج دول العالم الثالث من التخلف السياسي والاستبداد والانهيار الاقتصادي والاجتماعي فهذه الآليات تمثل عملية إنقاذ سياسي من خلال نقل المجتمع إلى الاستقرار والازدهار والبناء والرفاهية.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

1.4.2 المقدمة:

اطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة والتي تناولت المتغيرين المستقل والتابع، وقد تم تقسيم الدراسات إلى دراسات تتعلق بالمتغير المستقل (المشاركة السياسية) ودراسات تتعلق بالمتغير التابع (التنمية السياسية)، وبالتالي استعرض الباحث الدراسات وفقاً للآتي:

2.4.2 الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (المشاركة السياسية)

1. الدراسات المحلية

دراسة (عثمان، 2016) بعنوان: دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية والوطنية (1993-2015)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية الوطنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من لبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، وبلغ حجم عينة الدراسة (1062) طالب وطالبة. وقد اختتمت الدراسة باستعراض مجموعة من النتائج، من بينها: تراجع دور الأحزاب والفصائل الفلسطينية خلق حالة من الإحباط لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، ما انعكس سلباً على مستوى المشاركة في الفعاليات السياسية والجماهيرية لدى الشباب، كما تبين من خلال الدراسة أن الانقسام الداخلي عام 2007 ساهم بشكل كبير في تعزيز اللامبالاة وعدم المشاركة الجماهيرية بين الشباب الفلسطيني.

دراسة (عامر، 2014): بعنوان أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)

تناولت الدراسة أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، إذ تنطلق الدراسة من فرضية عدم وجود اتفاق محدد بين القوى السياسية والفصائل الفلسطينية على المشروع الفلسطيني، كان له دور واضح في إحداث أزمة مشاركة سياسة في فلسطين، كما كان له تأثيره السلبي على عملية التحول الديمقراطي، وهدفت الدراسة إلى معرفة أهم التحديات والصعوبات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وتأثير أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة وبحث فرضياتها، ومن بين النتائج التي توصلت لها الدراسة: إن أهم مظاهر أزمة المشاركة السياسية في فلسطين هو ما ترتب على طبيعة المرحلة الانتقالية التي شهدتها الساحة الفلسطينية، حيث خلقت هذه المرحلة حالة من الانقسام داخل الصف الفلسطيني، وعدم وجود يقين سياسي مما ستؤول إليه آليات اتفاقية أوسلو، وتعقيدات ومتناقضات عديدة، وإرباك وتشويش لبرامج القوى السياسية، كما تعاني الأحزاب الفلسطينية من عدم قدرتها على خوض معترك سياسي يتميز بحكم المؤسسات، والفردية في إدارة الشؤون العامة، والمنطق القبلي والعصبي، ومن ظاهرة ضعف علاقاتها مع الجماهير، مما أدى إلى ابتعاد الجمهور عن المشاركة في النشاطات السياسية.

دراسة (مركز الأبحاث، 2012) بعنوان: دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية تحليل مقارن بين النموذج الوطني والنموذج الإسلامي

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تأتي لرصد وتحليل دور الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية في تعزيز وتفعيل المشاركة السياسية، وقدرتها على خلق ثقافة سياسية جماهيرية مشاركاتية، نظراً لكونها تعد معياراً مهماً لنمو النظام السياسي. كما تحاول توضيح أثر الخلاف والانقسام السياسي على تطور مفهوم المشاركة السياسية لأهميتها في تحديد علاقة الحاكم بالمجتمع. فبعد تشكيل السلطة الوطنية حدث خلط ما بين العمل الفصائلي والحزبي مما استدعى ضرورة تسليط الضوء على مساهمة الأحزاب السياسية في بناء مناخ تفاعلي تشاركي لما للأحزاب من أهمية في تقرير شكل المجتمع، حيث تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في عملية المشاركة السياسية من خلال غرس مفاهيم ومعتقدات سياسية وهي تمارس دورها هذا من خلال ما تقوم به من دور مزدوج في عملية التنشئة السياسية الذي يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة وخلق ثقافة سياسية جديدة، فالأحزاب السياسية تعتبر من أهم ركائز الديمقراطية ومن أهم المؤسسات السياسية في تفعيل المشاركة الشعبية، كما تشكل قنوات لتأطير المشاركة السياسية التي تعد معياراً لنمو النظام وسلامة المناخ التفاعلي بين النظام والمجتمع، وفي ختام الدراسة ظهرت مجموعة من النتائج، من بينها: وجود أزمة فكرية وتطرف فكري وتعصب حزبي مما يؤثر على تفعيل المشاركة داخل النظام، وانعدام الوعي وتقديم المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية، وضعف وترهل المؤسسات، فهنالك أزمة في إدارة العلاقة بين الأجيال داخل هذه التنظيمات ويبرز ذلك في عجز هذه التنظيمات عن التجدد الذاتي، وتغليب التنافس بالإضافة إلى غيابها عن دورها التعبوي وبقاء العمل التنظيمي بأشكاله التقليدية.

دراسة (الشامي، 2011) بعنوان: مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الأقصى في خان يونس)

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة للحصول على المعلومات اللازمة لأغراض البحث والتحليل، وقد تم تحليل استجابات المبحوثين من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS)، وفي ختام الدراسة قدم الباحث مجموعة من النتائج، من بينها: أن النسبة الكلية لمستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني (66.9%)، فيما بلغت نسبة مجال النشاط السياسي (73.5%)، يليه مجال المعرفة السياسية الذي بلغت نسبته (63.7%)، ثم مجال الاهتمام السياسي الذي بلغت نسبته

(63.6%)، كانت أسباب العزوف عن المشاركة السياسية التي حددها الشباب هي أن الأحزاب تسعى لتحقيق مصالحها ولا تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية.

2. الدراسات العربية

دراسة (عباس، 2020) بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة العراقية

هدفت الدراسة التعرف على مفهوم المشاركة السياسية، ومتابعة المشاركات السياسية للمرأة العراقية عبر الدساتير المسنة في الفترات الزمنية المختلفة، والوقوف على أهم الأسباب التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة العراقية، كما اتبعت الباحثة الدراسة المسحية بهدف وصف وتحليل الواقع التطبيقي والعملي لواقع مجتمع البحث، وقد تم تصميم استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (200) مفردة، ومن بين النتائج التي تم الوصول لها: أن الأسباب السياسية هي أسباب رئيسة تحول دون تحقيق المرأة للمشاركة السياسية وبلغ وزنها النسبي (34.5%)، تلتها الأسباب الأخرى وبنسب متفاوته فسبب الموروث الثقافي جاء بنسبة (24.5%) وعدم الوعي والأمية جاء بنسبة (17.5%) أما أسباب المعتقدات الدينية فجاءت بنسبة (12.5%)، وأخيرًا كان سبب عدم ثقة المرأة بنفسها الذي جاء بنسبة (11%).

دراسة (فريد، 2020) بعنوان: إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر: بين عوائق الأحادية ومتطلبات التعددية

رُصد من خلال هذه الورقة البحثية موضوع المشاركة السياسية في الجزائر بين فترتي الأحادية والتعددية، لمحاولة التطرق من خلالها الى دور المشاركة السياسية في إرساء دعائم الحكم الراشد والتنمية المستدامة، التي تنشدها الشعوب والدول قديما وحديثا، وقد تناولت الدراسة الإشكالية البحثية التي تؤسس لكيفية تفعيل مبدأ المشاركة السياسية في الجزائر لتسهم في إرساء دعائم دولة الحق والقانون القائمة على مبادئ الحكم الصالح، والتي تكون في ذات الوقت مسلكا ضروريا نحو تحقيق التنمية المستدامة، وقد تطرقت كذلك الى معيقات كل مرحلة من مراحل النظام السياسي الجزائري لمسألة المشاركة السياسية، على الرغم من انتقال النظام السياسي الجزائري من مرحلة الأحادية إلى التعددية إلاّ أنّ موضوع المشاركة السياسية لم يحرك ساكنًا، وبقيت الأمور على ما كانت عليه في مرحلة الأحادية، مجرد تعبئة وحشد ليوم التصويت دون أي اعتبار لتجسيد تلك الوعود التي من أجلها تمت عملية التصويت. كما اعتمدت الدراسة في منهجية تحليل الموضوع على مقاربة معرفية دمجت بين الاقتراب القانوني والسياسي، بدون إهمال

المقاربة الاقتصادية التي لا يمكن لموضوع الحكم الراشد والتنمية أن يستغني عنها، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسة وهي غياب الإرادة الحقيقية لإرساء دعائم الحكم الرشيد نظراً لغياب ثقافة المشاركة السياسية الحقيقية التي لا تتوقف عند مجرد التصويت، بل المشاركة الحقيقية هي التي تستمر حتى بعد التصويت من خلال إشراك المواطن في شؤونه التي تعنيه، ناهيك عن التحدث عن موضوع التنمية المستدامة الذي يعتبر موضوعًا أكثر عمقًا من باقي المواضيع

دراسة (مغزيلي، 2017) بعنوان: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخِب

تناولت الدراسة أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، حيث تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي تحظى بأهمية بالغة لدى صناع القرار نظرًا لانعكاساتها المختلفة على النظام السياسي وعلى مصداقيته، وقد تجسدت هذه الأزمة عبر مختلف الاستحقاقات الانتخابية ومن بينها الانتخابات التشريعية 2002، 2007، 2012 ومن أجل تعزيز المشاركة السياسية وتجاوز الأزمة لا بد من توفر مجموعة من السبل تساعد على تفعيل المشاركة كضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير ما يتيح له قدرًا من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ووفي ختامها طرحت مجموعة من النتائج، من بينها: أن المشاركة السياسية تعد إحدى المؤشرات الدالة على ديمقراطية النظام السياسي، وأن أزمة المشاركة السياسية تنشئ نتيجة تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرًا لوضع الصفوة عراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة، كما من مظاهر أزمة المشاركة السياسية هو عزوف الجزائريين عن الانتخاب في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها الجزائر لاسيما التشريعية منها باعتبارها موضوع الدراسة.

دراسة (الخلايلة، 2012) بعنوان: أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن للفترة 1999-2012، وتحديد مفهوم المشاركة السياسية في إطاريها النظري والعملي وأهميتها في الأردن، والتعرف على آليات التفاعل بين عملية المشاركة السياسية والقرار السياسي في الأردن، مع إبراز أثر الإصلاح السياسي على قنوات المشاركة السياسية في الأردن، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، وذلك من

خلال جمع المعلومات والحقائق والوقائع السياسية عن عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية وترتيبها من مصادرها الاولية والثانوية عبر الوثائق الرسمية والأدبيات المنشورة، ومن ثم تم تحليل تلك الحقائق والمعلومات وتفسيرها، لتكون أساسًا لفهم المشكلات بطريقة منطقية، وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات تساعد في فهم أوضاع الحاضر والتخطيط للمستقبل، وفي ختام الدراسة تم استعراض عدد من النتائج التي تم التوصل إليها، من بينها: إن للمشاركة السياسية أهمية كبيرة كونها ضرورية على صعيد الفرد والمجتمع والدولة، لأنها العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دورًا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتحقق للمجتمع المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الشعب الواحد، وتحقق للدولة الوحدة الوطنية عن طريق إدماج المواطنين وبشكل متزايد في الحياة العامة.

3. الدراسات الأجنبية

دراسة (دانا ارك، 2014) بعنوان: الأحزاب العربية– انسداد التمكين (دراسة سياسية)

هدفت الدراسة إلى إظهار دور الثقافة السياسية للأحزاب العربية داخل الكنيست، وآثارها على التمثيل النسبي لتلك الأحزاب، وخصوصًا الأحزاب العربية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى أن تغير الثقافة السياسية للأحزاب سواء اليهودية أو العربية، قد يؤدي إلى زيادة نسبة التمثيل السياسي للأحزاب العربية، وأن هناك تغيير في بنية الاحزاب العربية داخل الكنيست، وشهدت هذه الأحزاب تراجعاً في تمثيلها السياسي داخل الكنيست بنسبة (3.25%).

دراسة (Ellen Quintelier, 2007) بعنوان: فروق المشاركة السياسية بين الشباب وكبار السن.

هدفت الدراسة إلى مقارنة مستوى المشاركة السياسية بين الشباب وكبار السن، حيث تكونت عينة الدراسة من (6000) فردًا من بلجيكا وكندا، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وكانت ادوات الدراسة مكونة من استمارة المسح الاجتماعي من إعداد الباحثة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن من أهم أسباب عدم مشاركة الشباب في الحياة السياسية مقارنة بكبار السن هو انخفاض الرضا عن الحياة السياسية وقلة الاهتمام بها.

دراسة (Michael Wyness, 2006) بعنوان: معرفة علاقة الشباب بالمشاركة السياسية في ضوء متغيرات التنظيم والتنوع المحلي.

هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى المشاركة السياسية والمدنية للطلبة، وتكونت عينة الدراسة من (520) طالبًا وطالبة من جامعة لندن في بريطانيا، في حين تكونت أدوات الدراسة من استبانة المشاركة السياسية والمدنية من إعداد الباحث، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبرنامج الحزم الإحصائية SPSS لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الفئة المبحوثة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن المشاركة السياسية للمستوى الطلابي ليست على المستوى المطلوب، وذلك بالرغم من وجود مساحات كبيرة للممارسات السياسية أمام الطلبة.

3.4.2 الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (التنمية السياسية)

1. الدراسات المحلية

دراسة (شاهين،2015) بعنوان: (الضرورة الاستراتيجية لتفعيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني لتحقيق التنمية السياسية والإدارية)

تناولت الدراسة التعرف على واقعي التنمية السياسة والإدارية في فلسطين ، ومدى الضرورة الاستراتيجية لتفعيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني للمساهمة في تحقيق التنميتين السياسية والإدارية بشكل يحقق الغاية الاستراتيجية للدولة ، واكتسبت الدراسة أهميتها في محاولتها للتعريف بمفاهيم وآليات ومداخل واستراتيجيات الأمن القومي والتنمية السياسية والإدارية التي تسهم في استشراق المستقبل المأمول لأجهزة الدولة وبيان أهميتها للمجتمع الفلسطيني .

طرح الباحث مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أن الواقع الفلسطيني الحالي غير مستقر أو بالأحرى بعيد عما يطمح إليه من تنمية سياسية أو إدارية ، والتي بدورها تعتبر أساس عملية التنمية الشاملة، وهناك ضرورة استراتيجية لمجلس أمن قومي فلسطيني يتكامل مع أجهزة السلطة الفلسطينية لدراسة التهديدات الداخلية والخارجية

دراسة (سليمان، 2013) بعنوان:(دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي)

تناولت الدراسة التعرف على دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية الشاملة والأمن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي. كذلك تحديد المهددات الداخلية والخارجية التي تقف حائلاً أمام السلطة الفلسطينية في إحداث التغيير المطلوب على مستويات التنمية الشاملة، والأمن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: كان من الصعب على السلطة الفلسطينية تحقيق التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل اعتمادها الكامل على أموال المانحين، مما زاد من هشاشة دور السلطة الفلسطينية في توجيه الاستثمارات التنموية نحو المشاريع الأكثر استدامة وفائدة للشعب الفلسطيني، وأن السلطة الفلسطينية كانت تشبه صفحة بيضاء لمن أراد أن يدلي بدلوه، حيث كان للأجندة الخارجية خصوصاً الأمريكية منها دور بارز في تحديد دور السلطة الفلسطينية ووظائفها، مما شكل نقطة ضعف عند قيادة السلطة الفلسطينية والتي التزمت بخيارات لا تؤسس لواقع تنموي، وأمني، وديمقراطي فلسطيني مستقل، كما لم تتمكن السلطة الفلسطينية من بناء أجهزة أمنية فلسطينية متوافقة مع حالة المجتمع الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال، وإنما عملت على إعادة ترتيب، وتأهيل تلك الأجهزة الأمنية حسب مواصفات ومحددات غير وطنية، كذلك ارتهنت الديمقراطية بمدى رضا الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية عن مخرجاتها، الأمر الذي انعكس سلباً على واقع المجتمع الفلسطيني وتسبب في انقسام المجتمع الفلسطيني سياسياً واجتماعياً وجغرافياً.. إلخ.

دراسة (عودة، 2011) بعنوان: (إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين <2004-2010م >)

تناول الباحث خلال هذه الدراسة معرفة إشكالية العلاقة بين حركتي فتح وحماس، ومحاولة رصد الإشكالية الديمقراطية ، التي يعيشها الشعب الفلسطيني حالياً بسبب حالة الصراع بين حركتي فتح وحماس، التي وصلت لحد الصدام المسلح وحدوث الانقسام الفلسطيني منذ عام 2007م .

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي: اتسمت العلاقة بين الحركتين ، ومن قبلها الحركة الإسلامية، بنوع من التنافس والتوتر والصراع أحيانا، وأن حالات الحوار والاتفاق أو التعايش كانت مؤقتة ومحدودة. وأن التوتر والنزاع والاختلاف كان الصبغة السائدة على العلاقة التي ربطت الحركتين، والخلاف بين الحركتين ظهر على الساحة الفلسطينية منذ انطلاق حركة(حماس) في الانتفاضة الأولى عام 1988 م، وذلك من خلال العلاقة التي سادت في تلك المرحلة وحدوث المناكفات، ومحاولة كل طرف فرض سيطرته، وإبراز أنه الأقوى والمسيطر على الساحة الفلسطينية.

دراسة (درويش، 2010) بعنوان: (آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها على التنمية السياسية– فتح وحماس نموذجًا)

تحدثت الدراسة عن أهم أربع آليات من شأنها أن تدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية وتعززها، وهي الحوار الوطني، والانتخابات، ووحدة الهوية وثقافة الاختلاف، وتعزيز بناء الثقة بين القوى والفصائل الفلسطينية ، و قُسِّمت الدراسة إلى أربعة فصول حيث استعرض الفصل الأول الجانب النظري للدراسة، أما الفصل الثاني فقد تناول أهم آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية، وفي الفصل الثالث، ناقش الباحث أدوار القوى والفصائل الفلسطينية واتجاهاتها حيال آليات تعزيز الوحدة الوطنية، أما الفصل الرابع من الدراسة، فقد حلل الباحث عملياً أثر آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية بتركيزه على أداة المقابلة، من حيث دورها في إحداث التغيير السياسي في فلسطين، و في عملية التحول الديمقراطي .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: إن استمرار الخلاف والانقسام بين القوى والفصائل الفلسطينية يرجع ذلك إلى تجذر أزمة عدم الثقة بينها وعدم قبول كل منهما للآخر، وإن تحقيق التنمية السياسية في فلسطين يبقى رهينة نجاح الأطراف الفلسطينية في آليات تعزيز الوحدة الوطنية.

دراسة (الحسامي، 2010) بعنوان: الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية.

هدفت الدراسة الكشف عن دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية في الأردن في الفترة الواقعة بين (1989–2008)، ولتسليط الضوء على أهم المعوقات التي تحدد دورها وفاعليتها، والبحث عن وسائل تسهم في الحد من هذه المعوقات. وانطلقت الدراسة من الافتراض القائل "تلعب الأحزاب السياسية الأردنية دوراً ضعيفاً في التنمية السياسية في الأردن لا يرتقي إلى مستوى مقدرتها على تطوير التنمية السياسية". كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم والمنهج الوظيفي مع الاعتماد على المنهج التاريخي لنقل الوقائع والأحداث التاريخية التي ساهمت في نشأة الأحزاب السياسية. وفي ختام الدراسة طرح الباحث العديد من النتائج، من بينها: أن هناك العديد من المعوقات التي ساهمت في هذا الضعف ومن أهمها: الإرث الثقافي السلبي الذي كرس الخوف من الانخراط في الأحزاب السياسية، وتشويه صورة الأحزاب السياسية الذي عززته وسائل التنشئة السياسية بما فيها الأجهزة الحكومية، وضعف الموارد المالية للأحزاب مما جعلها تتبع بشكل أو بآخر لهيمنة الأثرياء والمتنفذين.

دراسة (يوسف، 2009) بعنوان: أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية

تناولت الدراسة أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية للسلطة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، وقد أثرت بصورة سلبية في عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية وأدائها ووظائفها، بعد فوز حركة

حماس في الانتخابات، وأدت تلك الازدواجية إلى صراع وتنازع للصلاحيات بين مؤسسات النظام السياسية وبين الحزبين الكبيرين في السلطة، الذي أفضى إلى الانقسام السياسي والجغرافي لمؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها، مما أدى إلى عرقلة إمكانيات وآفاق التنمية السياسية للسلطة الفلسطينية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة وبحث فرضياتها. وفي ختام الدراسة توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من بينها: هناك مصادر مختلفة للازدواجية، أهمها الازدواجية الناتجة عن النظام الدستوري للسلطة الفلسطينية الذي ينشئ سلطة تنفيذية ثنائية بين الرئيس الفلسطيني ومجلس الوزراء، ووجود أثر ذو دلالة لازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية، سيما بعد الانتخابات التشريعية الثانية، وحدوث الانقسام الفلسطيني، وتشكيل حكومتين في الضفة والقطاع.

2. الدراسات العربية:

دراسة (عثمان، 2021) بعنوان: رؤية مستقبلية لتحديث نظرية التنمية السياسية 2050 دراسة تطبيقية لدور استراتيجية الأمن التنموي في استمرارية التنمية المستدامة

هدفت الدراسة إلى صياغة وتحقيق رؤية تحليلية لتحديث نظريات التنمية السياسية، والتعرف على الاتجاهات النظرية لدراسة التنمية السياسية، ومعرفة دور استراتيجية الأمن التنموي في استمرارية التنمية المستدامة، والكشف عن أهم التحديات التي تواجه التنمية السياسية 2050، ولتحقيق هذه الأهداف، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن بين النتائج التي ظهرت في ختام الدراسة: إيجاد سياسات بديلة تتسم بالمرونة؛ لتحديث دور نظرية التنمية السياسية، لاستمرارية خطط التنمية المستدامة بتفعيل استراتيجية الامن التنموي، وذلك للتكيف مع متغيرات النظام الدولي لتلبية متطلبات "رؤية 2050"، مما يؤسس لنظرية جديدة للتنمية السياسية 2050، وهى "نظرية الأمن التنموي"؛ فلقد جاءت عملية التحديث بمثابة تغيير وظيفي لدور نظرية التنمية السياسية من مجرد "التنشئة–المشاركة–التثقيف والتمكين السياسي" بالمنهجية الغربية القائمة علي تحقيق الحكم الرشيد المدعم بالديمقراطية الغربية، والتي تعتبر امتداد لنظريتي التبعية والتحديث إلي منظور تنموي وظيفي قائم علي أن التنمية السياسية هي الأداة الرئيسية للأمن التنموي لاستكمال منظومة التنمية المستدامة.

دراسة (الزغيلات، 2020) بعنوان: التنمية السياسية في الأردن وآفاق أدوار الشباب "دراسة استطلاعية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على موقع الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية، وتوضيح أثر المشاركة السياسية لدى الشباب على عملية التنمية السياسية، ولتحقيق غايات الدراسة اعتمد الباحث على أداة الاستبانة، حيث قام على تصميم الاستبانة وتحكيمها من قبل مجموعة من الأساتذة، ورؤساء الاقسام في الجهات الرسمية، وشباب من ذوي الخبرة العلمية والعملية والتأكد من مصداقيتها وشمول عينتها، ووُزعتْ الاستبانة على عينة عشوائية على مستوى المملكة، ولكل جامعة حكومية وخاصة بواقع (500) طالب، ثم قام الباحث بجمع المعلومات وتحليلها بواسطة برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الإنسانية (SPSS) ومن ثم عرض النتائج ومناقشتها، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها: أن موقع الشباب الأردني كان حاضرا ضمن خطط عمل المعنيين؛ لتمكين وتعزيز الشباب وإدماجهم في عملية التنمية السياسية، على الرغم من عزوف الشباب لمزاولة النشاط السياسي، وضعف وتذبذب المشاركة السياسية لديهم، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن جهود المعنيين لم تكن ناجعة ولم تلبي طموحات الشباب، ولم تنجح في تهيئة البيئة السياسية المناسبة التي لم تعمل على تفعيل مشاركة الشباب في الحياة السياسية والانخراط في الأحزاب السياسية.

دراسة (خليل، 2005) بعنوان: دور البرلمان والاحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن

هدفت الدراسة إلى توضيح دور البرلمان والأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الأردن من خلال التعرف على مفهوم التنمية السياسية وموضوعاتها وأهدافها، إضافة إلى التعرف على مفهوم الحزب السياسي ووظائفه وعلاقته بالتنمية السياسية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وفي ختامها تم الوصول إلى مجموعة من النتائج، من بينها: وجود ضعف واضح جدا في اداء المجالس النيابية الأردنية وكذلك في العمل الحزبي في الأردن، وبالتالي ضعف في مساهمة كل منها في عملية التنمية السياسية في الأردن.

4.4.2 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة على النحو التالي :

1- تحديد مشكلة الدراسة بشكل واضح .

2- إعداد هيكلية الدراسة .

3- إثراء الإطار النظري .

4- تحديد أهداف الدراسة .

5- تحديد المراجع المتعلقة بالدراسة .

6- بناء أداة الدراسة .

7- معالجة نتائج الدراسة وتفسيرها .

والجدول الآتي يلخص أهم ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

5.4.2 الفجوة البحثية

اسم الدراسة	نقاط الاتفاق	نقاط الاختلاف وما عززته الدراسة الحالية
دراسة عثمان (2016) بعنوان: دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية والوطنية (1993-2015)	- البحث عن آليات تحقيق المشاركة السياسية. - دراسة واقع المشاركة السياسة للشباب الفلسطيني الجامعي. - التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للشباب. - منهج الدراسة الوصفي التحليلي	- دور المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني وأثره على تحقيق التنمية السياسة (دراسة حالة لجنة القوى الإسلامية والوطنية). - الدراسة السابقة اهتمت بواقع التنمية أما الدراسة الجديدة فقد اهتمت بدور المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية.
دراسة أبو الغيب وكرنز (2015): بعنوان: واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل قرار مجلس الأمن 1325	- دراسة التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. - منهج الدراسة الوصفي التحليلي.	- لم تهتم الدراسة السابقة بواقع المشاركة السياسية وأثرها على تحقيق التنمية السياسية. - الدراسة الحالية اهتمت بدراسة دور المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني وأثرها على تحقيق التنمية السياسية (دراسة

		حالة لجنة القوى الإسلامية والوطنية).
دراسة عامر (2014): بعنوان أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)	- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . - ركزت على أزمة المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني. - الحديث عن دور الاحتلال الإسرائيلي كأحد التحديات التي تواجه المشاركة السياسة في فلسطين.	- الدراسة السابقة استبعدت التنمية السياسية ولم يتم الحديث عنها . - الدراسة الحالية ركزت على دور الاحتلال في تعطيل التنمية السياسية في فلسطين والعمل على اجهاضها. - ركز الدراسة الحالية على المشاركة السياسية وكيفية تحقيقها بين الأحزاب الفلسطينية من خلال تطبيق الديمقراطية والتوافق الوطني.
دراسة الشامي (2011) بعنوان: مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الأقصى في خان يونس)	- تصور شامل عن التحديات التي المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني. - منهجية البحث وصفي تحليلي . - دراسة واقع النظام السياسي والمشاركة السياسية .	- الدراسة الحالية تتحدث عن المشاركة السياسية وعلاقتها بتحقيق التنمية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني.
دراسة عودة (2011) بعنوان: اشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين	- دراسة واقع النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته . - واقع ممارسة المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني. - واقع ممارسة الديمقراطية في فلسطين . - العوامل التي أدت إلى الانقسام الفلسطيني.	- الدراسة الحالية اهتمت بكيفية تطبيق المشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية وأثرها في تحقيق التنمية السياسية.

	– التحديات التي تواجه تطبيق الديمقراطية في فلسطين.	
دراسة درويش (2010) بعنوان : آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها على التنمية السياسية .	– المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني . – واقع الانقسام الفلسطيني وأثره على القضية الفلسطينية . – تفعيل وإعادة بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية .	– الدراسة الحالية اهتمت بالمشاركة السياسية وأثرها على تحقيق التنمية السياسية (دراسة حالة لجنة القوى الإسلامية والوطنية) . – الدراسة السابقة اقتصرت على الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الوحدة الوطنية أما الدراسة الحالية فقد اهتمت بآليات الوصول للمشاركة السياسية وتطبيق الديمقراطية في فلسطين .
دراسة شاهين(2015) بعنوان: (الضرورة الاستراتيجية لتفعيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني لتحقيق التنمية السياسية والإدارية).	– المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني . – الآليات المتاحة للمشاركة في صناعة القرار الفلسطيني . – دراسة التجارب الديمقراطية الفلسطينية في عام 1996 وعام 2006 – واقع التنمية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني.	– الدراسة السابقة تسلط الضوء على التحول الديمقراطي والثقافة السياسية اما الدراسة الحلية فإنها تحاول ان ترصد دور المشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية وأثرها على تحقيق التنمية السياسية، من خلال تحقيق الوحدة الوطنية وانهاء الانقسام الفلسطيني وتطوير النظام السياسي وتحقيق المشروع الوطني .
دراسة سليمان (2013) بعنوان:(دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي)	– التجربة الديمقراطية الفلسطينية عام 1996م . – واقع المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني.	– الدراسة السابقة بحثت في تطور علاقة الولايات المتحدة بالقضية الفلسطينية وكيف بدأ اهتمامها بتوطيد علاقتها مع الاحتلال الاسرائيلي.

	– التعرف على واقع التنمية السياسية في فلسطين.	– اهتمت الدراسة السابقة بتبيان التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على التوجهات السياسية الفلسطينية.

المصدر : من إعداد الباحث

6.4.2 التعليق على الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة تركيز الباحثين على دراسة المشكلات التي يمر بها النظام السياسي الفلسطيني، ومن بين هذه الإشكاليات هي المشاركة السياسية والخلافات القائمة داخل النظام السياسي الفلسطيني والذي وصل إلى ظهور الانقسام، وقد كانت تلك الدراسات ثرية بالمعلومات، وتعد الدراسة الحالية مكملة للدراسات السابقة من جانب وإضافة جديدة في جانب آخر، حيث يرى الباحث من خلال اطلاعه على الدراسات السابقة أنها لم تقوم بالربط بين المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني وبين التنمية السياسية.

كما أن مجمل الدراسات الفلسطينية التي اطلع عليها الباحث تناولت آليات تحقيق عوامل الوحدة الوطنية في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ولم تتطرق إلى دور المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني وأثره على تحقيق التنمية السياسية.

الفصل الثالث:

الإجراءات المنهجية للدراسة

1.3 تمهيد

ويعرض الباحث في هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة التي اتبعها، ويتناول هذا الفصل العناصر الرئيسية والمكونة من (نوع منهج الدراسة، مفردات ومجتمع الدراسة، العينة الاستطلاعية (التجريبية) وذلك للتأكد من معايير صلاحية أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة، ومن ثم عرض لمبررات اختيار الاختبارات المعلمية في الدراسة دون اللجوء لاختبار التوزيع الطبيعي، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة بواسطة برنامج الاحصائي الشهير spss v26.

2.3 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناسب مع عنوان الدراسة المتمثل بدراسة **دور المشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية السياسية (دراسة حالة: لجنة القوى الوطنية والإسلامية)**، والاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف مشكلة الدراسة من خلال أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة وبعد الوصف يتم عرض نتائج تحليل الاحصائي التي توصف مشكلة الدراسة.

3.3 مجتمع الدراسة

تهدف الدراسة الي قياس دور المشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطينية على تحقيق التنمية الإنسانية، حيث يتمثل اطار مجتمع الدراسة لجنة القوى الوطنية والإسلامية مكونة من 14 فصيل في الضفة الغربية وقطاع غزة وهم (حركة حماس، حركة الجهاد الإسلامي، حركة فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، جبهة النضال الشعبي، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة التحرير العربية، الجبهة العربية الفلسطينية، حزب الشعب، فدا، الجبهة الشعبية القيادة العامة، منظمة الصاعقة، المبادرة الوطنية)، وبلغ عدد الممثلين عن الفصائل الفلسطينية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية (110) ممثل حسب ارقام صادرة عن لجنة القوى لعام 2021، حيث اتبع الباحث أسلوب الحصر الشامل وذلك لقلة مفردات مجتمع الدراسة، وقام الباحث بتوزيع (110) استبانة على الممثلين عن الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الزمنية ما بين ما بين 1 نوفمبر حتى 16 نوفمبر 2021، وتم استرداد (95) من أصل من (110) استبانة بنسبة استرداد (86.4%).

4.3 العينة الاستطلاعية (التجريبية):

تستخدم العينة الاستطلاعية من أجل التأكد من صلاحية الاستبانة قبل البدء بتوزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة الفعلي، حيث قام الباحث بتوزيع 30 استبانة قبل التوزيع الفعلي لكافة مفردات مجتمع الدراسة، وبعد التأكد من صلاحية الاستبانة المتمثلة الصدق المحكمين ومن ثم صدق الاتساق الداخلي ومن ثم صدق البنائي والثبات من خلال (كرونباخ الفا، اوميجا الموزونة) والجدول (1.3) يوضح نتائج معايير الصدق والثبات، وبناءً على هذه النتائج التي تأكد صلاحية الاستبانة، فعليه يمكن للباحث توزيع الاستبانة على مفردات مجتمع الدراسة مع اعتبار حجم العينة الاستطلاعية هي جزء من مجتمع الدراسة وضمنها وذلك لتحقيق كافة معايير الصلاحية الاستبانة.

5.3 محتوى أداة الدراسة:

تتمثل محتوى الاستبانة من قسميين رئيسين، حيث يتكون القسم الأول والمتمثل بالبيانات الشخصية وهي (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات العمل)، بينما يتمثل القسم الثاني بمحاور الدارسة الرئيسية بأبعادها، حيث شملت هذه الاستبانة متغيرات الدراسة التي تمثلت بالمتغير المستقل وهي (المشاركة السياسية) والمتغير التابع وهي (التنمية السياسية)، إذ تمثلت "المشاركة السياسية" بأبعادها والذي تم قياسه من خلال (15) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد (الإدارة الحكومية، منظمة التحرير، الثقافة السياسية)، بينما يتكون "التنمية السياسية" والذي تم قياسه من خلال (20) فقرة، والشكل التالي يوضح محتوى أداة الدراسة.

الشكل البياني (1.3): يوضح محتوى الاستبانة

6.3 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

يعتبر صلاحية الاستبانة المتمثلة بالصدق والثبات لأداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة من أهم المعايير للتأكد من صلاحية الاستبانة والاجابة على هل الاستبانة صادقه لما وضعته لقياسه، حيث قام الباحث بالاعتماد على حجم عينة استطلاعية مكونة من 30 استبانة لقياس صلاحية الاستبانة، وبناء على ذلك الجدول التالي يوضح المعايير.

جدول (1.3): يوضح نتائج الصدق والثبات لأداة الدراسة (الاستبانة)

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	الصدق التقاربي	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	الصدق التقاربي
فقرات المحور الأول: المشاركة السياسية							
فقرات البعد الأول: الإدارة الحكومية				فقرات البعد الثاني: منظمة التحرير			
الفقرة 1	0.607**	0.001	0.812	الفقرة 1	0.537**	0.005	0.300
الفقرة 2	0.494**	0.007	0.506	الفقرة 2	0.717**	0.000	0.771
الفقرة 3	0.625**	0.000	0.781	الفقرة 3	0.802**	0.000	0.856
الفقرة 4	0.604**	0.001	0.355	الفقرة 4	0.870**	0.000	0.892
الفقرة 5	0.577**	0.001	0.301	الفقرة 5	0.705**	0.000	0.606
الصدق البنائي	0.693**	0.000	------	الصدق البنائي	0.822**	0.000	------
كرونباخ الفا	0.804			كرونباخ الفا	0.795		
اوميجا الموزونة	0.807			اوميجا الموزونة	0.808		
فقرات البعد الثالث: الثقافة السياسية							
الفقرة 1	0.724**	0.000	0.717	الصدق البنائي	0.854**	0.000	------
الفقرة 2	0.834**	0.000	0.833	كرونباخ الفا	0.897		
الفقرة 3	0.737**	0.000	0.715	اوميجا الموزونة	0.898		
الفقرة 4	0.834**	0.000	0.869	كرونباخ الفا للمحور	0.873		
الفقرة 5	0.877**	0.000	0.870	اوميجا الموزونة للمحور	0.893		
فقرات المحور الثاني: التنمية السياسية							
فقرات البعد الأول: الفعالية				فقرات البعد الثاني: المساواة			
الفقرة 1	0.695**	0.000	0.905	الفقرة 1	0.808**	0.000	0.816
الفقرة 2	0.613**	0.001	0.304	الفقرة 2	0.721**	0.000	0.729
الفقرة 3	0.576**	0.001	0.300	الفقرة 3	0.522**	0.000	0.327
الفقرة 4	0.790**	0.000	0.864	الفقرة 4	0.787**	0.000	0.772

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	الصدق التقاربي	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	الصدق التقاربي
الفقرة 5	0.778**	0.000	0.788	الفقرة 5	0.785**	0.000	0.845
الصدق البنائي	0.861**	0.000	------	الصدق البنائي	0.869**	0.000	------
كرونباخ الفا	0.815			كرونباخ الفا	0.875		
اوميجا الموزونة	0.820			اوميجا الموزونة	0.878		
فقرات البعد الثالث: الديمقراطية				فقرات البعد الرابع: تحقيق الأمن			
الفقرة 1	0.644**	0.000	0.719	الفقرة 1	0.810**	0.000	0.854
الفقرة 2	0.661**	0.000	0.679	الفقرة 2	0.661**	0.000	0.664
الفقرة 3	0.732**	0.000	0.743	الفقرة 3	0.814**	0.000	0.859
الفقرة 4	0.699**	0.000	0.659	الفقرة 4	0.619**	0.000	0.535
الفقرة 5	0.724**	0.000	0.701	الفقرة 5	0.691**	0.000	0.636
الصدق البنائي	0.904**	0.000	-----	الصدق البنائي	0.688**	0.000	-----
كرونباخ الفا	0.758			كرونباخ الفا	0.823		
اوميجا الموزونة	0.752			اوميجا الموزونة	0.828		
كرونباخ الفا للمحور الثاني				0.898			
اوميجا الموزونة للمحور الثاني				0.894			

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج spss v26.

وبناءً على نتائج صلاحية الاستبانة (الصدق والثبات) في الجدول (1.3) سيتم عرض هذه النتائج كما يلي:

صدق المحتوى (صدق المحكمين):

يعتبر صدق المحكمين من أهم معايير الصدق وذلك لمعرفة صدق الاستبانة لما وضعت لقياسه من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والخبراء في هذا المجال، حيث قام الباحث بعد تصميم الاستبانة وعرضها على المشرف اعتمدت على مجموعة من الخبراء في المجال وعددهم (11) خبير من الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية والملحق رقم (2) يوضح أسماء المحكمين والدرجة الأكاديمية والجامعة المنتمي اليها، ومن ثم أخذ الباحث بعين الاعتبار جميع الملاحظات والتعديلات، (مرفق الاستبانة بشكلها النهائي والملحق رقم (3) يوضح ذلك)، بالإضافة إلى استناد الباحث على معادلة لاوشي لحساب نسبة صدق المحكمين، وبلغت نسبة صدق للاستبانة بشكل عام (0.94) وتشير هذه

النتيجة إلى وجود نسبة صدق عالية (معيار صدق معادلة لاوشي الحد الأدنى لقبول صدق هو 0.06) (حجازي، 2021).

صدق الاتساق الداخلي:

صدق الاتساق الداخلي لأبعاد المحور الأول "المشاركة السياسية" حيث بلغ أدنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة الثانية للبعد الأول "الإدارة الحكومية" التي تنص على " تساهم اللجنة في نشر ثقافة احترام القوانين والتقيد والالتزام بها" (0.494) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 وبلغ مستوى الدلالة (0.007 أقل من 0.05)، بينما بلغت اعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الخامسة للبعد الثالث "الثقافة السياسية" التي تنص على " تساهم اللجنة في محاربة خطاب الكراهية في المجتمع الفلسطيني" (0.954) وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 وبلغ مستوى الدلالة (0.000 أقل من 0.05)، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا بأبعاد المحور الأول المتمثل ب (المشاركة السياسية) ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05).

وفيما يتعلق بصدق الاتساق الداخلي بفقرات المحور الثاني "التنمية السياسية" حيث بلغ ادنى قيمة لمعامل الارتباط بين الفقرة الثالثة من البعد الأول "الفعالية" وتنص الفقرة على " تشارك اللجنة في معظم المؤتمرات الوطنية الداعمة للقضية الفلسطينية" (0.576) وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 وبلغ مستوى الدلالة (0.001 أقل من 0.05)، بينما بلغت اعلى قيمة لمعامل الارتباط للفقرة الثالثة من البعد الرابع "تحقيق الأمن" وتنص الفقرة على " تشارك اللجنة في إقرار الاتفاقات الأمنية للنظام السياسي وتشرف على تنفيذها" (0.814) وقد كان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 وبلغ مستوى الدلالة (0.000 أقل من 0.05)، وقد كانت جميع الفقرات الخاصة بهذا المحور الثاني المتمثل ب "التنمية السياسية" ذو دلالة إحصائية، والجدول رقم (1.3) أعلاه يوضح ذلك.

صدق البنائي:

حيث يتضح من خلال الجدول أعلاه نتائج الصدق البنائي، واعتمد الباحث في قياس صدق البنائي على معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط ما بين أبعاد المحور الاول (المشاركة السياسية) والدرجة الكلية للمحور وكذلك بين أبعاد المحور الثاني (التنمية السياسية)، حيث تراوحت معاملات الصدق البنائي ما بين البعد الأول "الإدارة الحكومية" وبلغت قيمة الصدق (0.693 بمستوى دلالة 0.000) والبعد الثالث "الثقافة السياسية" وبلغت قيمة الصدق (0.854) بمستوى دلالة 0.000.

بينما تراوحت معاملات الصدق البنائي لأبعاد المحور الثاني ما بين البعد الرابع "تحقيق الأمن" وبلغت قيمة الصدق (0.688 بمستوى دلالة 0.000) والبعد الثالث وبلغت قيمة الصدق (0.904 بمستوى

دلالة 0.000)، وتشير هذه القيم الى وجود صدق بنائي وذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.001 بين أبعاد المحور الأول المشاركة السياسية والدرجة الكلية للمحور وكذلك بين ابعاد التنمية السياسية والدرجة الكلية للمحور.

الصدق التقاربي (نسبة التشبع)

تم التحقق من معيار الصدق التقاربي من خلال درجة التشبع (معيار قبول الصدق التقاربي هو الحد الأدنى 0.3 ويتم حذف الفقرات التي تقل عنها لعدم تحقق معيار الصدق التقاربي) (ابو دقة، 2021)، وتشير النتائج الى تحقق معيار الصدق التقاربي لجميع فقرات الاستبانة وتراوحت ما بين (الفقرة الأولى للبعد الثاني "منظمة التحرير" = 0.300"، الفقرة السادسة = 0.905 من البعد الأول "الفعالية الذي يندرج تحت المحور الثاني "التنمية السياسية")، وتعد هذه القيم مقبولة ويمكن الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة، وبذلك تم تحقيق معيار الصدق التقاربي من خلال درجة التشبع والجدول (1.3) أعلاه يوضح ذلك.

ثبات أداة الدراسة:

حيث اعتمد الباحث في قياس ثبات أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة على مؤشرات وهي كرونباخ ألفا واوميجا الموزونة، وبلغ مؤشر كرونباخ الفا للمحور الأول ككل (المشاركة السياسية =0.873)، بينما بلغ المؤشر للمحور الثاني ككل (التنمية السياسية = 0.898)، اما مؤشر اوميجا الموزونة بلغ المحور الأول (0.893) بينما بلغ المؤشر للمحور الثاني (0.894)، حيث يعتبر نتائج مؤشرات الثبات مقبولة ويمكننا الاعتماد على النتائج وذلك لأن مؤشرات الثبات لا يقل عن 0.7 (جعرور، 2021)، والجدول (1.3) أعلاه يوضح ذلك.

تحقيق معايير الصدق والثبات

حيث قام الباحث بتحقيق كافة معايير الصدق والثبات من خلال العينة الاستطلاعية المكونة من (30) استبانة، وعليه يمكننا تحليل النتائج والإجابة على تساؤلات الدراسة وتفسير نتائجها.

7.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

اعتمد الباحث على الاختبارات المعلمية دون الاختبار اللامعلمية وذلك من خلال مبررات دون اللجوء لاستخدم اختبار التوزيع الطبيعي وهي (إذا كان حجم العينة يزيد عن 30 استبانة تبعاً لنظرية

النهاية المركزية يجب استخدام الاختبارات المعلمية. وإذا تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في الدراسة يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية بغض النظر عن حجم العينة، وبناءً على الشرطين تم الاعتماد على الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة (يغني، عثمان، 2019).

8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

اعتمد الباحث في تحليل البيانات من خلال البرنامج الإحصائي "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (SPSS v26)، حيث استخدم الباحث مجموعة من الاختبارات الإحصائية منها معامل ارتباط بيرسون والتحليل العاملي: درجة التشبع لقياس الصدق الاتساق الداخلي والبنائي والتقاربي، ومؤشر كرونباخ الفا واوميجا الموزونة لقياس الثبات، واستخدام الباحث النسب المئوية والتكرارات لقياس وصف متغيرات الشخصية لمفردات مجتمع الدراسة، بالإضافة للمقاييس الوصفية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري والوزن النسبي)، وتم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات الإحصائية لقياس فرضيات الدراسة منها: معامل ارتباط بيرسون، واختبار الانحدار الخطي البسيط لقياس دور المشاركة السياسية للأحزاب السياسية الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية السياسية، واختبار الانحدار الخطي المتعدد لقياس اثر أبعاد المشاركة السياسية للأحزاب السياسية الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية السياسية، وكذلك اختباري اختبار ت لعينتين مستقلتين و تحليل التباين الأحادي لقياس فرضية الفروق حول استجابات المبحوثين المشاركة السياسية والتنمية السياسية.

الفصل الرابع:

تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج

1.4 المقدمة

يعتبر التحليل الوصفي للبيانات المستخلصة من الدراسة الميدانية بمثابة الخطوة الرئيسية الهامة التي تشخص واقع الحالة المدروسة ومعرفة **دور المشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية السياسية (دراسة حالة: لجنة القوى الوطنية والإسلامية).**

لذا فإن هذا الفصل من الدراسة يتضمن الوصف الإحصائي لمفردات مجتمع الدراسة تبعاً للبيانات الشخصية ومن ثم عرض للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري) ومن ثم عرض التحليل الاحصائي للإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية متمثلة ب (معامل ارتباط بيرسون، الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، اختبار "ت" لعينتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين الأحادي).

2.4 الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعاً للبيانات الشخصية

يوضح الجدول (1.4) الوصف الاحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعاً للبيانات الشخصية، وبلغ عدد المستجيبين في تعبئة استبانة الدراسة (95) من ممثلين الفصائل في لجنة القوى الوطنية والاسلامية وتشير النتائج التالية حسب البيانات الشخصية:

جدول (1.4): الوصف الاحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعاً للبيانات الشخصية

عدد المستجيبين= 95							
المتغير		العدد	%	المتغير		العدد	%
النوع	ذكر	87	91.6	العمر	20 أقل من 30	3	3.2
	أنثى	8	8.4		30 أقل من 40	23	24.2
سنوات العمل	5 أقل من 10 سنوات	14	14.7		40 أقل من 50	28	29.5
	10 أقل من 15 سنة	19	20		50 سنة فأكثر	41	43.2
	15 أقل من 20 سنة	18	18.9	المؤهل العلمي	ثانوية عامة	29	30.5
	20 سنة فأكثر	44	46.3		دبلوم	14	14.7
					بكالوريوس	36	37.9
					دراسات عليا	16	16.8

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss v26

3.4 المقياس المعتمد في الاستبانة (المحك المعتمد):

لقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي لمستويات الموافقة على فقرات ومحاور الدراسة، واستند في المقياس المعتمد على استخدام الوسط الحسابي والوزن النسبي والجدول (2.4) أدناه يوضح مستويات الموافقة استناداً لخمسة مستويات.

جدول (2.4): يوضح المقياس المعتمد في الاستبانة

مقياس ليكرت	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الموافقة
غير موافق بشدة = 1	1 أقل من 1.8	20% أقل من 36%	منخفض جداً
غير موافق= 2	1.8 أقل من 2.60	36% أقل من 52%	منخفض
محايد= 3	2.60 أقل من 3.40	52% أقل من 68%	متوسط
موافق= 4	3.40 أقل من 4.20	68% أقل من 84%	مرتفع
موافق بشدة= 5	4.20 الى 5	84 % الى 100%	مرتفع جداً

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لمقياس الإجابة "ليكرت الخماسي المكون من 5 اجابات"

4.4 نتائج التحليل الوصفي لأبعاد المشاركة السياسية والتنمية السياسية بشكل عام

يوضح الجدول (3.4) المقاييس الوصفية لأبعاد ومحاور الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي للموافقة للدرجة الكلية لأبعاد المشاركة السياسية في (3.25 من 5 بانحراف معياري 0.96) بوزن نسبي (65%) وتعبر عن مستوى موافقة متوسطة، أما المحور الثاني حيث بلغ الوسط الحسابي للدرجة الكلية

للتنمية السياسية (3.03 من 5 بانحراف معياري 0.82) بوزن نسبي (60.6%) وتعبر عن مستوى موافقة متوسطة.

فيما يتعلق بأبعاد المشاركة السياسية حيث تراوحت المتوسطات بين الحد الأعلى للبعد الثالث "الثقافة السياسية" وبلغ الوسط الحسابي (3.69 من 5 بوزن نسبي 73.8% بانحراف معياري 1.17) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة مرتفعة، والحد الأدنى للبعد الثاني "منظمة التحرير" وبلغ بوسط حسابي (2.94 من 5 بوزن نسبي 58.8% بانحراف معياري 1.15) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة متوسطة.

أما أبعاد التنمية السياسية حيث تراوحت المتوسطات بين الحد الأعلى للبعد الأول "الفعالية" وبلغ الوسط الحسابي (3.45 من 5 بوزن نسبي 69% بانحراف معياري 0.97) وتشير هذه النتيجة إلى وجود درجة موافقة مرتفعة، والحد الأدنى للبعد الرابع "تحقيق الأمن" وبلغ بوسط حسابي (2.43 من 5 بوزن نسبي 48.6% بانحراف معياري 1.02) وتشير هذه النتيجة الى وجود درجة موافقة منخفضة.

جدول (3.4): نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة

أبعاد ومحاور الدراسة	المقاييس الوصفية الإحصائية لمتغيرات الدراسة					
المقياس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى الموافقة
البعد الأول: الإدارة الحكومية	95	3.13	1.01	62.6%	2	متوسط
البعد الثاني: منظمة التحرير		2.94	1.15	58.8%	3	متوسط
البعد الثالث: الثقافة السياسية		3.69	1.17	73.8%	1	مرتفع
المحور ككل "المشاركة السياسية"		3.25	0.96	65.0%	---	متوسط
البعد الأول: الفعالية		3.45	0.97	69.0%	1	مرتفع
البعد الثاني: المساواة		3.45	1.10	69.0%	2	مرتفع
البعد الثالث: الديمقراطية		2.73	0.98	54.6%	3	متوسط
البعد الرابع: تحقيق الأمن		2.43	1.02	48.6%	4	منخفض
المحور ككل "التنمية السياسية"		3.03	0.82	60.6%	---	متوسط

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss v26

5.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الأول "المشاركة السياسية"

نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الأول "الإدارة الحكومية":

يوضح الجدول (4.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الأول "الإدارة الحكومية" التي تندرج تحت المحور الأول (المشاركة السياسية)، ويتكون البعد من (5) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الأول (3.13 من 5 بانحراف معياري 1.01) وبوزن نسبي (62.6%) ويشير هذا المؤشر الى وجود درجة موافقة متوسطة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية قد يكون لها أهداف أخرى تتعلق بجوانب مختلفة عن الإدارة الحكومية، وهي سعيها الدائم لتوحيد البيت الفلسطيني، ومحاولاتها في تضييق الفجوة بين الفصائل الفلسطينية. اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (دويكات، 2015) حيث أظهرت الدرجة الكلية لمجالات دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية بمستوى "متوسط".

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (المصري، 2018) والتي أكدت أن المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت بدرجة تقييم "ضعيفة". كما اختلف كذلك مع دراسة (ناصيف، 2018) والتي أظهرت أن درجة المشاركة السياسية للمرأة اللبنانية في الحقل السياسي ظهر بدرجة تقييم "مرتفعة". كما اختلفت مع دراسة (فوزية، 2018) والتي أظهرت أن مواقع التواصل الاجتماعي فتحت المجال للمرأة الموظفة للمشاركة السياسية بدرجة "عالية"، وأسهمت في نشر الوعي السياسي لهذه الفئة، بعد ما كانت المشاركة السياسية مقتصرة على الرجال فقط، كما اختلفت مع دراسة (شعبان، 2019) والتي أظهرت أنه لم تتوفر للشباب فرص حقيقية في المشاركة السياسية في فلسطين، سوى الرهان عليهم في التنافس والاقتتال. كما اختلفت مع دراسة (عباس، 2020) والتي أظهرت ضعف المشاركة السياسية للمرأة العراقية في الحكم، ويعود ذلك لأسباب تتعلق بثقافة المجتمع العراقي والتحديات السياسية التي لم تسمح للمرأة العراقية بتحقيق مبدأ المشاركة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بان الفقرة الثانية التي تنص على " تساهم اللجنة في نشر ثقافة احترام القوانين والتقيد والالتزام بها" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.52 من 5 بانحراف معياري 1.19) وبوزن نسبي (70.4%) وتعبر عن درجة موافقة مرتفعة، **ويعزو الباحث** هذه النتيجة إلى أن لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية تنفذ الكثير من البرامج الهادفة نحو الالتزام بالقانون، وتطبيقه على كل الفلسطيني، وتعقد مؤتمراتها الدورية التي تهدف لمحاربة الجريمة والفساد والعنصرية ومطالبة السلطة القضائية لتطبيق القانون للحفاظ على وحدة

وترابط كافة الأطر الفلسطينية. بينما احتلت الفقرة الثالثة التي تنص على " لدى اللجنة توجهات استراتيجية لمواجهة التحديات التي تعيق العمل الحكومي" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.77 من 5 بانحراف معياري 1.28) وبوزن نسبي (55.4%) وتعبر عن درجة موافقة متوسطة. **ويعزو الباحث** هذه النتيجة إلى أن محدودية دور لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية، وأن الانقسام الفلسطيني والاحتلال ترك آثار سيئة ووضع قيود أمام فرص مواجهة التحديات والمخاطر التي تعصف بالعمل الحكومي.

جدول (4.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول " الإدارة الحكومية"

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الموافقة
1- تمتلك لجنة القوى الوطنية والإسلامية مقترحات لتحسين جودة الأداء الحكومي.	2.88	1.31	57.6%	4	متوسط
2- تساهم اللجنة في نشر ثقافة احترام القوانين والتقيد والالتزام بها.	3.52	1.19	70.4%	1	مرتفع
3- لدى اللجنة توجهات استراتيجية لمواجهة التحديات التي تعيق العمل الحكومي.	2.77	1.28	55.4%	5	متوسط
4- تعمل اللجنة على مبدأ سيادة القانون في المجتمع.	3.52	1.42	70.4%	2	مرتفع
5- تسعى اللجنة لإبراز أهمية تطبيق معايير الحكم الرشيد في المؤسسات الحكومية.	2.97	1.42	59.5%	3	متوسط
الدرجة الكلية للبعد الأول: الإدارة الحكومية	3.13	1.01	62.6%	متوسطة	

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss v26

نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثاني "منظمة التحرير":

يوضح الجدول (5.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثاني " منظمة التحرير" التي تندرج تحت المحور الأول (المشاركة السياسية)، ويتكون البعد من (5) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثاني (2.94 من 5 بانحراف معياري 1.15) وبوزن نسبي (58.8%) ويشير هذا المؤشر الى وجود درجة موافقة متوسطة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بأن الفقرة الثانية التي تنص على " تمتلك اللجنة رؤية لإعادة إصلاح المنظمة وتحسين أداءها لخدمة القضية الفلسطينية"

قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.21 من 5 بانحراف معياري 1.40) وبوزن نسبي (64.2%) وتعبر عن درجة موافقة متوسطة، **ويعزو الباحث** هذه النتيجة إلى تداعيات اتفاق أوسلو الذي ساهم في ضعف منظمة التحرير، وقيّد دورها في اتخاذ القرار، ولم يمنحها السلطة في استيعاب كافة الفصائل الفلسطينية التي تختلف سياساتها الوطنية ولا تتماهى مع مشاريع أوسلو. بينما احتلت الفقرة الخامسة التي تنص على " تمتلك اللجنة استراتيجية لبناء جيش التحرير الفلسطيني الذي قد يساهم في الالتقاء بأهداف المنظمة على أن يكون جيشًا واحدًا" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.73 من 5 بانحراف معياري 1.42) وبوزن نسبي (54.5%) وتعبر عن درجة موافقة متوسطة. **ويعزو الباحث** هذه النتيجة إلى تكريس الانقسام، وتباين التوجهات والسياسات بين بعض الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير، وأن الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية ما زالت تشكل تداعياتها معيقًا حول إمكانية تبني استراتيجية لتكوين جيش التحرير الفلسطيني.

جدول (5.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني " منظمة التحرير"

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الموافقة
1- تلتزم اللجنة بقرارات منظمة التحرير الفلسطينية.	3.00	1.39	60.0%	4	متوسط
2- تمتلك اللجنة رؤية لإعادة إصلاح المنظمة وتحسين أداءها لخدمة القضية الفلسطينية.	3.21	1.40	64.2%	1	متوسط
3- تمتلك اللجنة رؤية لمشاركة كافة أعضاءها بمنظمة التحرير	3.15	1.48	62.9%	2	متوسط
4- تعمل اللجنة على تفعيل النقابات والهيئات والمؤسسات من أجل الالتقاء بمنظمة التحرير.	3.04	1.40	60.8%	3	متوسط
5- تمتلك اللجنة استراتيجية لبناء جيش التحرير الفلسطيني الذي قد يساهم في الالتقاء بأهداف المنظمة على أن يكون جيشًا واحدًا.	2.73	1.42	54.5%	5	متوسط
الدرجة الكلية للبعد الثاني: منظمة التحرير	2.94	1.15	58.8%	متوسط	

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss v26

نتائج التحليل المتعلقة بالبعد الثالث " الثقافة السياسية":

يوضح الجدول (6.4) المقاييس الوصفية لفقرات البعد الثالث " الثقافة السياسية" التي تندرج تحت المحور الأول (المشاركة السياسية)، ويتكون البعد من (5) فقرات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول البعد الثالث (3.69 من 5 بانحراف معياري 1.17) وبوزن نسبي (73.8%) ويشير هذا المؤشر الى وجود درجة موافقة مرتفعة.

أما فيما يتعلق بتحليل الفقرات المكونة لهذا البعد فقد أظهرت النتائج بان الفقرة الأولى التي تنص على " تؤمن اللجنة بأهمية التعددية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.95 من 5 بانحراف معياري 1.34) وبوزن نسبي (78.9%) وتعبر عن درجة موافقة مرتفعة، **ويعزو الباحث** هذه النتيجة إلى مبدأ الحرية السياسية والذي يتيح المجال أمام الكثير من ممارسة العمل السياسي في النظام السياسي الفلسطيني، وتنوع الأحزاب السياسية في النظام السياسي الفلسطيني يدعم نحو المشاركة السياسية الفاعلة، واتخاذ قرارات استراتيجية مسؤولة، ولديها عمق كبير في الحفاظ على الثوابت الوطنية، وتبني برامج سياسية متنوعة تخدم هذا التوجه. بينما احتلت الفقرة الثانية التي تنص على " تساعد اللجنة النظام السياسي على تقوية الروابط السياسية بين مختلف فئات المجتمع " المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.50 من 5 بانحراف معياري 1.33) وبوزن نسبي (70.0%) وتعبر عن درجة موافقة مرتفعة. **ويعزو الباحث** هذه النتيجة إلى دور لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية تجاه تنفيذ برامج سياسية وعقد ورش عمل وندوات سياسية، وغيرها، لتقوية الروابط السياسية بين فئات المجتمع الفلسطيني.

جدول (6.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث " الثقافة السياسية"

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الموافقة
1- تؤمن اللجنة بأهمية التعددية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني.	3.95	1.34	78.9%	1	مرتفع
2- تساعد اللجنة النظام السياسي على تقوية الروابط السياسية بين مختلف فئات المجتمع.	3.50	1.33	70.0%	5	مرتفع
3- تعمل اللجنة على تحييد المجتمع الفلسطيني عن أعمال العنف والانقلابات وحالة عدم الاستقرار.	3.59	1.35	71.9%	4	مرتفع
4- تسعى اللجنة لتحقيق التوافق الداخلي وتجاوز الانقسامات داخل النظام السياسي.	3.79	1.32	75.9%	3	مرتفع
5- تساهم اللجنة في محاربة خطاب الكراهية في المجتمع الفلسطيني.	3.81	1.41	76.2%	2	مرتفع
الدرجة الكلية للبعد الثالث: التنمية السياسية	3.69	1.17	73.8%	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss v26

6.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الثاني " التنمية السياسية":

يوضح الجدول (7.4) المقاييس الوصفية للمحور الثاني " التنمية السياسية"، ويتكون المحور من (20) فقرة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين حول المحور الثاني (3.03 من 5 بانحراف معياري 0.82 وبوزن نسبي (60.6%) ويشير هذا المؤشر الى وجود درجة موافقة متوسطة. **ويعزو الباحث** هذه النتيجة إلى ما تمر بالقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، وإعاقة مشروع الانتخابات الفلسطينية العامة، وعرقلة كل ما تسعى لتحقيقه القيادة الفلسطينية، وضعف القطاع الاقتصادي كذلك، الذي يترك آثار سلبية على المشروع الوطني، وهو ما يؤكد أن التحديات الداخلية للقضية الفلسطينية تقف حائلاً أمام فرص تحقيق التنمية السياسية. كما اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (المجمعي، 2016) والتي أظهرت أن درجة التنمية السياسية بلغت درجة تقييم متوسط، وأن هناك فرصة للنخبة السياسية لمواجهة الأزمات التي تواجه عملية التنمية في العراق، واتفقت كذلك مع دراسة (الزغبلات، 2020) والتي أظهرت نتائجها حول التنمية السياسية درجة متوسطة، وأن موقع الشباب الأردني كان حاضرا ضمن خطط عمل المعنيين؛ لتمكين وتعزيز الشباب وإدماجهم في عملية التنمية السياسية، على الرغم من عزوف الشباب لمزاولة النشاط السياسي، وضعف وتذبذب المشاركة السياسية لديهم. بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (شاهين، 2015) والتي أظهرت درجة موافقة قليلة للتنمية السياسية في فلسطين وبوزن نسبي بلغ (49.33%)

وبلغ الوسط الحسابي للبعد الأول "الفعالية" (3.45 من 5 بوزن نسبي 69% بانحراف معياري 0.97) تعبر عن موافقة مرتفعة، وتراوحت الفقرات ما بين الفقرة الثالثة التي تنص على " تشارك اللجنة في معظم المؤتمرات الوطنية الداعمة للقضية الفلسطينية" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.84 من 5 بانحراف معياري 1.32) وبوزن نسبي (76.8%) وتعبر عن درجة موافقة مرتفعة، **ويعزو الباحث** هذه النتيجة إلى دعوة اللجنة للكثير من المؤتمرات الوطنية وورش العمل ومشاركتها في معظم المؤتمرات والفعاليات الوطنية والعمل من أجل إرسال رسالة قوية للمجتمع الدولي والعربي حول ما تمر به القضية الفلسطينية من إشكاليات، في محاولة لوضع حد لمشاريع الاستيطان والتهويد والتقسيم التي طالت الأراضي الفلسطينية بأكملها. بينما احتلت الفقرة الثانية التي تنص على " توفر اللجنة إطار فلسطيني مسيطر على الجماعات السياسية الفلسطينية" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.19 من 5 بانحراف معياري 1.23) وبوزن نسبي (63.8%) وتعبر عن درجة موافقة متوسطة. **ويعزو الباحث** هذه النتيجة إلى إخفاق بعض الجماعات السياسية الفلسطينية بمشاريعها في الحكم، وظهور حالة من عدم الارتياح لفصائل الحكم الفلسطيني، وهو ما قد يضعف من دور لجنة المتابعة

العليا للقوى الوطنية والإسلامية من تشكيل إطار فلسطيني يسيطر على الجماعات السياسات الفلسطينية.

بينما بلغ الوسط الحسابي للبعد الثاني "المساواة" (3.45 من 5 بوزن نسبي 69% بانحراف معياري 1.10) تعبر عن موافقة مرتفعة، **ويعزو الباحث** هذه النتيجة إلى أن مشاريع لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية تتجه نحو تحقيق المساوة بين الجميع، وهو ما يتم الحديث عنه غالبًا ويظهر في برامج اللجنة، والكثير من نتائج مؤتمراتها وفعالياتها وأنشطتها السياسية تُظهر أهمية المساوة بين الفلسطينيين، لأنه أحد أوجه معايير الحكم الصالح، وتراوحت الفقرات ما بين الفقرة الرابعة التي تنص على " تساهم اللجنة في نشر ثقافة السلم الأهلي الفلسطيني" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.75 من 5 بانحراف معياري 1.29) وبوزن نسبي (75.1%) وتعبر عن درجة موافقة مرتفعة، بينما احتلت الفقرة الخامسة التي تنص على " تساعد اللجنة السلطة الفلسطينية في تحقيق المساواة في المجتمع الفلسطيني" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.03 من 5 بانحراف معياري 1.28) وبوزن نسبي (60.5%) وتعبر عن درجة موافقة متوسطة.

في حين بلغ الوسط الحسابي للبعد الثالث "الديمقراطية" (2.73 من 5 بوزن نسبي 54.6% بانحراف معياري 0.98) تعبر عن موافقة متوسطة، **ويعزو الباحث** هذه النتيجة إلى التفرد بالسلطة، وإقصاء الآخرين، والعراقيل التي منعت من عقد الانتخابات العامة، وتباين دور السلطات، والتداخل في الصلاحيات المخولة للمؤسسات الرسمية، وعدم نضوج فكرة دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني، وكذلك المهددات الإسرائيلية التي تمنع الفلسطينيين من استخدام السلطة وفق منهجية وطنية شاملة قادرة على تحقيق الديمقراطية وبناء نظام ديمقراطي وفق أسس وطنية. وتراوحت الفقرات ما بين الفقرة الخامسة التي تنص على " تؤمن اللجنة أن ممارسة الديمقراطية هي الحل الرئيس لمشكلات النظام السياسي" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.61 من 5 بانحراف معياري 1.46) وبوزن نسبي (72.2%) وتعبر عن درجة موافقة مرتفعة، بينما احتلت الفقرة الثانية التي تنص على " تنسق اللجنة مع السلطة الفلسطينية لتحقيق الأهداف السياسية للنظام السياسي" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.35 من 5 بانحراف معياري 1.19) وبوزن نسبي (47%) وتعبر عن درجة موافقة منخفضة.

في حين بلغ الوسط الحسابي للبعد الرابع "تحقيق الأمن" (2.43 من 5 بوزن نسبي 48.6% بانحراف معياري 1.02) تعبر عن موافقة منخفضة، **ويعزو الباحث** هذه النتيجة إلى أن لجنة القوى الوطنية والإسلامية قد لا تمتلك رؤية استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن بأجهزته الأمنية، سيما أن التنسيق الأمني ما زال في أعلى مستوياته بالضفة الغربية، وهو أحد المهددات الذي يطال الشعب الفلسطيني وينعكس بواقعه على كافة المحافظات في الأراضي الفلسطينية، كذلك دور الاحتلال الذي يرتكب المجازر بحق الفلسطينيين دون أي رادع حقيقي، ودون قدرة القيادة الفلسطينية من ملاحقة الاحتلال الإسرائيلي أمام المحاكم الدولية، وهو ما زعزع الأمن، وأظهر حالة من عدم الاستقرار.

وتراوحت الفقرات ما بين الفقرة الرابعة التي تنص على " تنسق اللجنة بين العمل الأمني والسياسي وتؤكد على مساهمة الأمن في تحقيق الأهداف السياسية" قد احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي (2.57 من 5 بانحراف معياري 1.23) وبوزن نسبي (51.5%) وتعبر عن درجة موافقة منخفضة، بينما احتلت الفقرة الثالثة التي تنص على " تشارك اللجنة في إقرار الاتفاقات الأمنية للنظام السياسي وتشرف على تنفيذها" المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (2.30 من 5 بانحراف معياري 1.37) وبوزن نسبي (45.9%) وتعبر عن درجة موافقة منخفضة.

جدول (7.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني " التنمية السياسية"

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الموافقة
1- تقوم اللجنة بالمشاركة وبفعالية في إدارة الأزمات بما يتناسب مع المصلحة الوطنية العليا.	3.66	1.19	73.2%	2	مرتفع
2- توفر اللجنة إطار فلسطيني مسيطر على الجماعات السياسية الفلسطينية.	3.19	1.23	63.8%	5	متوسط
3- تشارك اللجنة في معظم المؤتمرات الوطنية الداعمة للقضية الفلسطينية.	3.84	1.32	76.8%	1	مرتفع
4- تمتلك اللجنة رؤية استراتيجية لمواجهة المخاطر والتحديات السياسية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية.	3.32	1.29	66.3%	3	متوسط
5- تشارك اللجنة الهيئات الحكومية وغير الحكومية في تنمية الفكر السياسي للمجتمع الفلسطيني.	3.31	1.27	66.1%	4	متوسط
البعد الأول: الفعالية	3.45	0.97	69.0%	----	مرتفع
1- تعزز اللجنة أساس التضامن الاجتماعي القائم على الحرية والعدل والمساواة.	3.50	1.28	70.0%	3	مرتفع
2- تحافظ اللجنة على حقوق الإنسان والحريات العامة الأساسية الفلسطينية.	3.67	1.30	73.4%	2	مرتفع
3- تعزز اللجنة مفهوم المساواة بين الجنسين لتحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.	3.43	1.34	68.7%	4	مرتفع
4- تساهم اللجنة في نشر ثقافة السلم الأهلي الفلسطيني.	3.75	1.29	75.1%	1	مرتفع

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الموافقة
5- تساعد اللجنة السلطة الفلسطينية في تحقيق المساواة في المجتمع الفلسطيني.	3.03	1.28	60.5%	5	متوسط
البعد الثاني: المساواة	3.45	1.10	69.0%	----	مرتفع
1- تشارك اللجنة السلطة الفلسطينية على صياغة السياسات العامة وتحدد آليات تنفيذها.	2.42	1.22	48.4%	4	منخفض
2- تنسق اللجنة مع السلطة الفلسطينية لتحقيق الأهداف السياسية للنظام السياسي.	2.35	1.19	47.0%	5	منخفض
3- تشارك اللجنة في إقرار الاتفاقات السياسية التي تحمي المسار الديمقراطي وتشرف على تنفيذها.	2.57	1.35	51.4%	3	منخفض
4- تشارك اللجنة في الإشراف على الانتخابات الفلسطينية العامة دون معيقات.	2.81	1.46	56.3%	2	متوسط
5- تؤمن اللجنة أن ممارسة الديمقراطية هي الحل الرئيس لمشكلات النظام السياسي.	3.61	1.46	72.2%	1	مرتفع
البعد الثالث: الديمقراطية	2.73	0.98	54.6%	----	متوسط
1- تساهم اللجنة في صياغة السياسات والخطط الامنية وتحدد آليات تنفيذها.	2.57	1.37	51.5%	2	منخفض
2- تحدد اللجنة المهام المنوطة بالأجهزة الأمنية وفقًا لمتطلبات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتشرف على تنفيذها.	2.40	1.26	48.0%	4	منخفض
3- تشارك اللجنة في إقرار الاتفاقات الأمنية للنظام السياسي وتشرف على تنفيذها.	2.30	1.37	45.9%	5	منخفض
4- تنسق اللجنة بين العمل الأمني والسياسي وتؤكد على مساهمة الأمن في تحقيق الأهداف السياسية.	2.57	1.23	51.5%	1	منخفض
5- تشارك اللجنة في تحديد العقيدة الأمنية للأجهزة الأمنية في النظام السياسي الفلسطيني.	2.42	1.33	48.4%	3	منخفض
البعد الرابع: تحقيق الأمن	2.43	1.02	48.6%	----	منخفض
الدرجة الكلية للمحور التنمية السياسية	3.03	0.82	60.6%	متوسط	

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss v26

7.4 الإجابة على تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيس الأول: والذي ينص على "ما درجة المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر مسؤوليها؟"

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث باستخدام الوسط الحسابي والوزن النسبي لمعرفة درجة المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر مسؤوليها، حيث تشير النتائج الموضحة في جدول (3.4) بأن الوسط الحسابي لدرجة المشاركة السياسية بلغ (3.25 من 5 بانحراف معياري 0.96) وبوزن نسبي (65%) وتعبر عن مستوى موافقة متوسطة (درجة المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية متوسطة)، وهذه النتيجة تجيب على تساؤل الدراسة الرئيسي الأول الذي ينص على "ما درجة المشاركة السياسية للجنة القوى الإسلامية والوطنية في النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر مسؤوليها؟".

التساؤل الرئيس الثاني: والذي ينص على "ما مستوى التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر مسؤوليها؟"

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث باستخدام الوسط الحسابي والوزن النسبي لمعرفة مستوى التنمية السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر مسؤوليها، حيث تشير النتائج الموضحة في جدول (3.4) بأن الوسط الحسابي لمستوى التنمية السياسية بلغ (3.03 من 5 بانحراف معياري 0.82) وبوزن نسبي (60.6%) وتعبر عن مستوى موافقة متوسطة (مستوى التنمية السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية متوسطة)، وهذه النتيجة تجيب على تساؤل الدراسة الرئيسي الثاني الذي ينص على "ما مستوى التنمية السياسية للجنة القوى الإسلامية والوطنية في النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر مسؤوليها؟".

التساؤل الرئيس الثالث: الذي ينص على " هل يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) بين المشاركة السياسية بأبعادها المختلفة والتنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟.

والجدول (8.4) يوضح نتائج التساؤل الرئيسي الثالث الذي ينص " هل يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين المشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني بأبعادها المختلفة والتنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟". ومن خلال نتائج نستنتج أن هناك وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين المشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني بأبعادها المختلفة والتنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية

والإسلامية وهذا يفسر بأن زيادة المشاركة السياسية سيؤدي الي زيادة مستوى التنمية السياسية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.778) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05.

وهذه النتيجة تجيب على تساؤل الدراسة الرئيسي الثالث التي تنص على " هل يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين المشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني بأبعادها المختلفة والتنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟"

جدول (8.4): يوضح نتائج التساؤل الرئيسي الثالث

محاور الدراسة		المتغير التابع " التنمية السياسية"		
		عدد المشاهدات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
المتغير المستقل	البعد الأول: الإدارة الحكومية	95	**0.657**	0.000
	البعد الثاني: منظمة التحرير		**0.637**	0.000
	البعد الثالث: الثقافة السياسية		**0.777**	0.000
	المحور ككل "المشاركة السياسية"		**0.778**	0.000

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss v26** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

التساؤل الرئيس الرابع: الذي ينص على "هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة السياسية بأبعادها المختلفة على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟"

ومن خلال نتائج الجدول (9.4) يوضح بوجود دور إيجابي للمشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني بأبعادها المختلفة والتنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.671) وهذا يعني أن مضاعفة تطبيق المشاركة السياسية عن الوضع الراهن سيسهم في زيادة مستوى تحقيق التنمية السياسية بمقدار (0.671) درجة، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، بينما بلغ معامل التحديد (59.9%) والتي تفسر التباين الحاصل في التنمية السياسية (أي ان المشاركة السياسية تفسر ما نسبته (59.9%) من التغير الحاصل في التنمية السياسية والباقي يرجع الي عوامل أخرى ومنها الخطأ العشوائي)".

وهذه النتيجة تجيب على تساؤل الدراسة الرئيسي الرابع التي تنص على " هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني بأبعادها المختلفة على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟

معادلة خط الانحدار ← التنمية السياسية= 0.848 (0.000) + المشاركة السياسية (0.671) (0.000)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً لمخرجات التحليل الانحدار الخطي البسيط.

جدول (9.4): يوضح نتائج التساؤل الرابع

دور أبعاد المشاركة السياسية على تحقيق التنمية السياسية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد						
المتغيرات المستقلة طريقة التقدير	معامل الانحدار (B)	مستوى الدلالة (Sig.)	معامل التحديد المعدل (R^2) %	معنوية النموذج عند مستوى 0.05		
				F	مستوى الدلالة (Sig.)	النتيجة
الحد الثابت (a)	0.705	0.001	0.677 (%67.7)	51.952	0.000	معنوي
البعد الأول: الإدارة الحكومية	0.178	0.017				
البعد الثاني: منظمة التحرير	0.191	0.003				
البعد الثالث: الثقافة السياسية	0.321	0.000				
دور المشاركة السياسية على تحقيق التنمية السياسية باستخدام الانحدار الخطي البسيط						
الحد الثابت (a)	0.848	0.000	0.599 (%59.9)	114.655	0.000	معنوي
المشاركة السياسية	0.671	0.000				

ملاحظة: ** ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى 0.01)، * ذات دلالة إحصائية (معنوية عند مستوى 0.05)، وبلغ متوسط معامل تضخم التباين (VIF) (1.9) وهذا النتائج تشير الى عدم وجود مشكلة ازدواج خطي (معيار عدم وجود مشكلة هي ألا تزيد المعامل عن (5) (صافي، 2015، ص 54). وبهذه النتيجة يمكننا الاعتماد على نتائج النموذج وذلك لعدم وجود مشكلة ازواج خطي بين المتغيرات، بينما بلغ درين واتسون (1.82) والتي تشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي لأبعاد المشاركة السياسية، بينما بلغ درين واتسون للمشاركة السياسية (1.78)، إضافة الى التأكد من بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال (Histogram).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج spss.

التساؤل الفرعي الأولى: ينص على " هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإدارة الحكومية على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟.

ومن خلال نتائج الجدول (9.4) يوضح بوجود دور إيجابي للإدارة الحكومية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.178) وهذا يعني أن مضاعفة تطبيق الإدارة الحكومية عن

الوضع الراهن سيسهم في زيادة مستوى تحقيق التنمية السياسية بمقدار (0.178) درجة، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.017)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.

وهذه النتيجة تجيب على تساؤل الفرعي الأولى التي تنص على " هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإدارة الحكومية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟

التساؤل الفرعي الثاني: ينص على " هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمنظمة التحرير على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟

ومن خلال نتائج الجدول (9.4) يوضح بوجود دور إيجابي لمنظمة التحرير للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.191) وهذا يعني أن مضاعفة تطبيق منظمة التحرير عن الوضع الراهن سيسهم في زيادة مستوى تحقيق التنمية السياسية بمقدار (0.191) درجة، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.003)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.

وهذه النتيجة تجيب على تساؤل الفرعي الثاني التي تنص على " هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمنظمة التحرير للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟

التساؤل الفرعي الثالث: ينص على " هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) للثقافة السياسية على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟

ومن خلال نتائج الجدول (9.4) يوضح بوجود دور إيجابي للثقافة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.321) وهذا يعني أن مضاعفة تطبيق الثقافة السياسية عن الوضع الراهن سيسهم في زيادة مستوى تحقيق التنمية السياسية بمقدار (0.321) درجة، كما ويلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.

وهذه النتيجة تجيب على تساؤل الفرعي الثالث التي تنص على " هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للثقافة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية؟

التساؤل الرئيس الخامس: الذي ينص على "هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول المشاركة السياسية تعزي للبيانات الشخصية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات العمل).

للإجابة على التساؤل تم استخدام اختبار (T) في حالات العينتين المستقلتين (Independent – Samples T Test) لاختبار الفروق التي تعزى لمتغير (النوع)، بينما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق التي تعزى للمتغيرات (العمر. المؤهل العلمي، سنوات العمل) والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة وفقاً للمتغيرات الشخصية والجدول (10.4) يوضح ذلك.

جدول (10.4): نتائج التساؤل الرئيسي الخامس

المتغيرات الشخصية	المشاركة السياسية		
	قيمة الاختبار الاحصائي	مستوى الدلالة	النتيجة
النوع	ت =1.970	0.053	لا يوجد فروق
العمر	ف= 1.106	0.352	لا يوجد فروق
المؤهل العلمي	ف= 2.633	0.056	لا يوجد فروق
سنوات العمل	ف= 0.706	0.552	لا يوجد فروق

** دالة إحصائية عند مستوى 0.01.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS V26

يوضح الجدول (10.4) نتائج التساؤل الرئيسي الخامس، حيث تشير النتائج الي ما يلي:

1. بالنسبة لمتغير النوع: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.053 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول المشاركة السياسية تعزى لمتغير النوع.
2. بالنسبة لمتغير العمر: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.352 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول المشاركة السياسية تعزى لمتغير العمر.
3. بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.056 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول المشاركة السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

4. بالنسبة لمتغير سنوات العمل: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.552 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول المشاركة السياسية تعزى لمتغير سنوات العمل.

التساؤل الرئيس السادس: الذي ينص على "هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية السياسية تعزي للبيانات الشخصية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات العمل).

للإجابة على التساؤل تم استخدام اختبار (T) في حالات العينتين المستقلتين (Independent – Samples T Test) لاختبار الفروق التي تعزى لمتغير (النوع)، بينما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق التي تعزى للمتغيرات (العمر. المؤهل العلمي، سنوات العمل) والتي تتكون من أكثر من مجموعتين، وفيما يلي اختبار الفرضية الرئيسية السادسة وفقاً للمتغيرات الشخصية والجدول (11.4) يوضح ذلك.

جدول (11.4): نتائج التساؤل الرئيسي السادس

المتغيرات الشخصية	التنمية السياسية		
	قيمة الاختبار الاحصائي	مستوى الدلالة	النتيجة
النوع	ت –0.007	0.994	لا يوجد فروق
العمر	ف= 0.339	0.797	لا يوجد فروق
المؤهل العلمي	ف= 1.554	0.208	لا يوجد فروق
سنوات العمل	ف= 1.435	0.239	لا يوجد فروق

** دالة إحصائية عند مستوى 0.01.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج SPSS V26

يوضح الجدول (11.4) نتائج التساؤل الرئيسي السادس، حيث تشير النتائج الي ما يلي:

1. بالنسبة لمتغير النوع: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.994 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية السياسية تعزى لمتغير النوع.
2. بالنسبة لمتغير العمر: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.797 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية السياسية تعزى لمتغير العمر.
3. بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.208 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
4. بالنسبة لمتغير سنوات العمل: بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.239 أكبر من 0.05) نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية السياسية تعزى لمتغير سنوات العمل.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 تمهيد:

في هذا الفصل لا بد من استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية والتي تناولت دور المشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني وأثرها على تحقيق التنمية السياسية (دراسة حالة: لجنة القوى الوطنية والإسلامية)، وذلك من خلال الاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة وأبعادهما، بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية وما أفرزته من نتائج استندت إلى أدوات جمع البيانات الأولية التي تمثلت في أداة الدراسة "الاستبانة" التي استهدفت المسؤولين في لجنة القوى الوطنية والإسلامية بالمحافظات الجنوبية، حيث يتضمن هذا الفصل عرضًا لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها بعد إجراء التحليل الإحصائي وذلك بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) ومن ثم اقتراح مجموعة من التوصيات.

2.5 النتائج

النتائج المتعلقة بالمشاركة السياسية

1. أظهرت الدراسة درجة المشاركة السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية بدرجة تقديرية "متوسطة" وبوزن نسبي بلغ (65%).

2. وجود مستوى مرتفع لبعد الثقافة السياسية وبوزن نسبي (73.8%) .

3. حصل بعد الإدارة الحكومية على درجة تقييم "متوسط" وبوزن نسبي بلغ (62.6%).

4. وجود مستوى متوسط لبُعد منظمة التحرير وبوزن نسبي بلغ (58.8%).

النتائج المتعلقة بالتنمية السياسية والإجابة على التساؤلات

1. أظهرت الدراسة أن درجة التنمية السياسية للجنة القوى الوطنية والإسلامية "متوسطة" وبوزن نسبي بلغ (60%).

2. وجود مستوى مرتفع لبُعد المساواة وبوزن نسبي بلغ (69%).

3. وجود مستوى مرتفع لبعد الفعالية بدرجة تقييم "موافقة" وبوزن نسبي (69%).

4. وجود مستوى متوسط لبعد الديمقراطية وبوزن نسبي (54.6%).

5. وجود مستوى ضعيف لبعد تحقيق الأمن وبوزن نسبي بلغ (48.6%).

6. وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين المشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني بأبعادها المختلفة والتنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية.

7. وجود دور إيجابي للمشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني بأبعادها المختلفة والتنمية السياسية في لجنة القوى الوطنية والإسلامية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.671) وهذا يعني أن مضاعفة تطبيق المشاركة السياسية عن الوضع الراهن سيسهم في زيادة مستوى تحقيق التنمية السياسية.

3.5 الاستنتاجات:

1. لا تزال الفجوة تتسع بين الفصائل الفلسطينية، على الرغم من مساعي حثيثة تبذلها القوى الوطنية والإسلامية لتوحيد فصائل العمل الوطني الفلسطيني.

2. الانقسام لا زال يعد مهددًا استراتيجيًا وعائقًا لأي عملية تحول ديمقراطي من شأنه أن يعيد تأهيل النظام السياسي الفلسطيني.

3. الاحتلال الإسرائيلي يُعد كذلك أحد المهددات التي تقف حائلًا أمام مشاريع التسوية الداخلية الفلسطينية، من خلال استهدافه لمشاريع المصالحة، وإقصائها، والتدخل بها، وفرض قيود سياسية على السلطة الفلسطينية.

4. عدم قدرة الفلسطينيين على تحقيق المشاركة يعود كذلك لأسباب تتعلق بالبرامج والمشاريع السياسية التي يملكها كل فصيل فلسطيني وقد تتباين مع بعض الفصائل الأخرى.

4.5 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث، يطرح الباحث مجموعة من التوصيات تتمثل في الآتي:

التوصيات المتعلقة بالمشاركة السياسية:

1. ينبغي أن تساعد لجنة القوى الوطنية والإسلامية النظام السياسي على تقوية الروابط السياسية بين مختلف فئات المجتمع.

2. من الضروري أن تسعى اللجنة نحو تحييد المجتمع الفلسطيني عن أعمال العنف والانقلابات وحالة عدم الاستقرار.

3. أن تضع اللجنة رؤية استراتيجية نحو تحقيق التوافق الداخلي وتجاوز الانقسامات داخل النظام السياسي.

4. ضرورة تفعيل النقابات والهيئات والمؤسسات من أجل الالتقاء بمنظمة التحرير.

5. ضرورة التوافق على البرنامج السياسي الذي يمثل القواسم المشتركة في إطار الرؤية الوطنية.

6. التوافق على مجلس وطني انتقالي إلى حين إجراء انتخابات شاملة.

7. إجراء انتخابات شاملة دون أي عراقيل، والتوافق عليها محليًا وعربيًا ودوليًا، وأن يقبل المشاركون بها النتائج في ضوء تحقيق المشاركة السياسية لتأهيل النظام السياسي الفلسطيني.

8. تشكيل حكومة وحدة وطنية في ضوء نتائج الانتخابات، تضم فصائل العمل الوطني والمستقلين والكفاءات والنخب الوطنية.

9. الحرص على دور الشباب الفلسطيني من خلال تعزيز دورهم الوطني في بناء المؤسسات الرسمية والأهلية، واستثمار هذا المورد البشري في إطار تحقيق التنمية السياسية.

التوصيات المتعلقة بالتنمية السياسية:

1. ينبغي أن تمتلك اللجنة رؤية استراتيجية لمواجهة المخاطر والتحديات السياسية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية.

2. تشارك اللجنة السلطة الفلسطينية على صياغة السياسات العامة وتحدد آليات تنفيذها.

3. ضرورة أن تقوم اللجنة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية لتحقيق الأهداف السياسية للنظام السياسي.

4. ينبغي أن تشارك اللجنة في إقرار الاتفاقات السياسية التي تحمي المسار الديمقراطي وتشرف على تنفيذها.

5. ضرورة أن تشارك اللجنة في إعادة إصلاح المؤسسات الأمنية وأن تضع رؤية حول تطوير العمل الأمني بما يحقق حفظ الأمن للكل الفلسطيني.

المراجع

المراجع

- إبراهيم، ن (2016): **أثر البعد الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة "دراسة مقارنة بين مصر وإيران"**، المركز الديمقراطي العربي، للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا.

- أبو الغيث، ع، وكرونز، إ (2015): **واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل قرار مجلس الأمن 1325**، طاقم شؤون المرأة، غزة، فلسطين.
- أبو حماد، ن (2011): **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000– 2010 (دراسة ميدانية)**، رسالة الماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين.
- أبو هربيد، ن (2010): **دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة و المرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين.
- أراك، د (2014): **الأحزاب العربية– إنسداد التمكين** "**دراسة سياسية**"، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، القدس، فلسطين المحتلة.
- أزروال، ي (2017): **دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية**، مجلة الحقيقة، المجلد 16، العدد 41، 2017.
- برقوق، ع، عبدالرحيم، ص (2013): **التنمية السياسية النشأة والمفهوم**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 5 ، جامعة بسكرة، الجزائر.
- بن كادي، حسن (2008): **التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- بوخبزة، ن (2014): **الاتصال السياسي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 15، جامعة الجزائر3، الجزائر
- بوروني، ز (2010): **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي** _دراسة حالة الجزائر_ رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- بوهالي، س (2019): **أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، الجزائر.
- بيريز، س (2014): **التمثيل السياسي للمهاجرين في الانتخابات الإسبانية** "**دراسة في الجغرافيا السياسية**"، مركز البحوث الاجتماعية، إسبانيا.
- جاد الله، ح (2007): **التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين** 1996–2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

- الجزيرة نت (2004): **مواقف الأطراف من انتفاضة الأقصى** 2004، https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-
- جماعي، ب، خديجة: م (2019): **دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية في النظام السياسي الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- الجيلاني، ع (2016): **الحق في تأسيس الأحزاب السياسية** بين التنظيم والتقييد دراسة في أحكام المادة 52 من التعديل الدستوري الصادر عام 2016 وأحكام القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية رقم 12-4، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 12،جامعة البليدة 2.
- حداد، أ (2010): **مبادرة الجبهة الشعبية لجنة القوى الوطنية والإسلامية**، موقع عرب48
- https://www.ammonnews.net/article/83254
- الحسامي، أ (2010): **الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- حسن، ، ح (2011): **المشاركة السياسية إشكاليات عامة وقضايا نظرية**، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 39، العدد1، جامعة زايد الأمارات العربية المتحدة.

- حياة، ق (2013): **التنمية السياسية :المفهوم. المشكلات والمقومات والآليات**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد2، العدد4،جامعة الجزائر3

- الحلولي، م (2009): **الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين.
- الخلايلة، ه (2012): **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية** 1999- 2012، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- درويش، ع (2010): **آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح" و "حماس" نموذجاً** ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.
- رحال، ع (2004)، **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية**، مجلة تسامح، ع2، مؤسسة مفتاح، رام الله، فلسطين.

- رحالي، م (2013): **النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية** _ دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر.
- رسل، د(1996): **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، ترجمة د. أحمد يقوب المجدوبة وآخر، عمان، دار البشير، المملكة الأردنية الهاشمية.
- زابي، ع (2015): علاقة التنمية السياسية بالاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
- الزعيم، ل (2007): **دور الإذاعات المحلية الفلسطينية في التنشئة السياسية** للطلبة الجامعيين دراسة ميدانية، بحث لاستكمال درجة البكالوريوس، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- الزغيلات، ع (2020): **التنمية السياسية في الأردن وآفاق أدوار الشباب "دراسة استطلاعية"**، المركز الديمقراطي العربي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- سعوداوي، ص (2015): **أسس التنمية السياسية بين النص الدستوري وأهداف الأحزاب السياسية**، مجلة الدراسات القانونية ، المجلد1، العدد2، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.
- سليمان، ب (2013): **دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي**" رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.
- سمينة، ن (2011): دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (أنموذجا الجزائر، تونس، المغرب) رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.
- سناقرة، أ (2016): أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجا)رسالة ماجستير ، جامعة النجاح، فلسطين.
- سيد فهمي، م(2004): **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- الشامي، م (2011): **مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة** (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الأقصى في خان يونس)، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني.

- شاهين، ب (2015): **الضرورة الاستراتيجية لتفعيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني لتحقيق التنمية السياسية والإدارية**، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
- الشرقاوي، س (2005): **الأحزاب السياسية أهميتها – نشأتها – نشاطها**، الأمانة العامة مجلس الشعب.
- شلستروم، ب (1999): **تقرير حول مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطينية**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين.
- صالح، آ (2017): **دور الأحزاب في التنمية السياسية لمجتمعات ما بعد النزاع** _دراسة حالة إقليم كوردستان العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- صالحي، أ (2016): **إشكالية التنمية السياسية في مصر بعد يناير** 2011، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- الطيب، م (2007): **علم الاجتماع السياسي** مولود، دار الكتب الوطنية، ط1، ليبيا.
- العابد، أ (2017): **أزمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري دراسة الانتخابات التشريعية 2012** ، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- عامر، ب (2014): **أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2013-1993)** ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.
- العايد ، ح (2011): **أزمات التنمية السياسية في الوطن العربي**، موقع عمون، https://www.arab48.com/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9
- عباس، ز (2020): **المشاركة السياسية للمرأة العراقية**، مجلة جامعة بغداد، العدد (12)، بغداد، العراق.
- عباش، ع (2008): **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس المغرب الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، الجزائر.

- عثمان، ع (2016): **دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية والوطنية (2015-1993)**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، رام الله، فلسطين.
- عثمان، و (2021): **رؤية مستقبلية لتحديث نظرية التنمية السياسية 2050** "دراسة تطبيقية لدور استراتيجية الأمن التنموي في استمرارية التنمية المستدامة"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (22)، العدد (5)، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- العجاتي، م (2019): أزمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك تحرير، دار المرايا للإنتاج الثقافي، ط1، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- علبي، ع (2006): **المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط 1 ، بيروت، لبنان.
- عمارة، ل (2013): **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.
- العمراوي، ف (2014): **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية** -دراسة حالة مصر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة ، الجزائر.
- عودة ، ع (2011): **إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديموقراطي في فلسطين (2010-2004م)** ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا .

- فريد، أ (2020): **إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر: بين عوائق الأحادية ومتطلبات التعددية**، جامعة محمد بوصياف، المسيلة.

- فوزية، ع (2018): **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة السياسية لدى المرأة**، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، العدد (1)، الجزائر.
- قيرع، ع (2014): **النظام القانوني لحرية تأسيس الأحزاب السياسية _الجزائر نموذجا**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
- الكامل، م (2020): **أزمة الأحزاب السياسية اليمنية**، مجلة جامعة البيضاء المجلد 2، العدد 2، جامعة صنعاء، اليمن.

- كمال، ف (2012): **دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية**– دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر، رسالة ماجستير، جامعة وهران ، الجزائر.
- لمين، ل (2007): **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، العدد 12.
- المصري، ه (2018): **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية مستوياتها ومعوقاتها**، مجلة جامعة الأقصى، العدد (16)، غزة، فلسطين.
- مغزيلي، ن (2017): **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر**: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخِب، – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
- مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية، بولندا، 2011.
- منصر، ج (2011): **دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث**، مجلة السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
- ناصيف، غ (2020): **مشاركة المرأة في السياسة في لبنان وحدود التمكين في إطار مشاريع المساعدات**، دعم لبنان، بيروت، الجمهورية اللبنانية.
- يوسف، غ (2009): **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

المراجع الأجنبية

- Michael, Wyness (2006). Young People and civic participation: regulation and Local diversity, Educational Review. 58(2)

- Quintelier, Ellen (2007). Differences in political participation between.

- Rahaman, H.M.(2014). Personality and decision-making styles of university students. Journal of the Indian Academy of Applied Psychology. 40(1).

الملاحق

جامعـــــة القـــدس
كلية الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة
بناء المؤسسات والتنمية البشرية

السيد/ة الفاضل/ة .....
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الباحث بدراسة بحثية تستهدف لجنة القوى الوطنية والإسلامية في المحافظات الجنوبية بعنوان:

دور المشاركة السياسية للأحزاب الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني على تحقيق التنمية السياسية

(دراســـة حالة: لجنـــة القـــوى الوطنيـــة والإسـلاميـة)

وتعتبر هذه الدراسة متطلبًا لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية من جامعة القدس، ويقوم الباحث من خلال الاستبانة المعدة بجمع البيانات حول تلك الدراسة.

كلي أمل في تعاونكم وتقديم المعلومات التي تساعد في إتمام هذه الدراسة، والتي من شأنها أن تساهم بالارتقاء إلى المستوى المتميز والأداء المطلوب. ونظرًا لما تتمتعون به من خبرة ومهنية في مجال عملكم، فإنني أرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات هذه الاستبانة بعناية وموضوعية ومهنية عالية، علمًا أن المعلومات التي سوف تدلون بها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا منا جزيل الشكر والامتنان.

الباحث:

أيمن محمد حسن قفيشة

ملحق رقم (1) الاستبـانة

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1. النوع			
□ ذكر	□ أنثى		
2. العمر			
□ من 20 سنة – أقل من 30 سنة	□ من 30 سنة – أقل من 40 سنة		
□ من 40 سنة – أقل من 50 سنة	□ من 50 سنة فأكثر		
3.المؤهل العلمي			
□ ثانوية عامة	□ دبلوم	□ بكالوريوس	□ دراسات عليا
4. سنوات العمل			
□ من 5 سنوات– أقل من 10 سنوات	□ من 10 سنوات– أقل من 15 سنوات		
□ من 15 سنوات– أقل من 20 سنة	□ من 20 سنة فأكثر		

6. الصفة الحزبية:.....
7. التخصص:.....

الجزء الثاني: المشاركة السياسية

مفهوم المشاركة السياسية هو الفرصة المتاحة للمواطن بأن يمارس دورا في الحياة السياسية والتأثير في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، والمشاركة في الأحزاب السياسية، سواء تأييدًا أو رفضًا.

ملاحظة التدرج من (05-01) علماً بأن الدرجة (01) أدنى درجة موافقة والدرجة (05) أعلى درجة موافقة

#	الفقـرة	درجة الموافقة (05-01)
البعد الأول: الإدارة الحكومية		
1	تمتلك لجنة القوى الوطنية والإسلامية مقترحات لتحسين جودة الأداء الحكومي.	
2	تساهم اللجنة في نشر ثقافة احترام القوانين والتقيد والالتزام بها.	
3	لدى اللجنة توجهات استراتيجية لمواجهة التحديات التي تعيق العمل الحكومي.	
4	تعمل اللجنة على مبدأ سيادة القانون في المجتمع.	
5	تسعى اللجنة لإبراز أهمية تطبيق معايير الحكم الرشيد في المؤسسات الحكومية.	
البعد الثاني: منظمة التحرير		
1	تلتزم اللجنة بقرارات منظمة التحرير الفلسطينية.	
2	تمتلك اللجنة رؤية لإعادة إصلاح المنظمة وتحسين أداءها لخدمة القضية الفلسطينية.	
3	تمتلك اللجنة رؤية لمشاركة كافة أعضاءها بمنظمة التحرير	
4	تعمل اللجنة على تفعيل النقابات والهيئات والمؤسسات من أجل الالتقاء بمنظمة التحرير.	
5	تمتلك اللجنة استراتيجية لبناء جيش التحرير الفلسطيني الذي قد يساهم في الالتقاء بأهداف المنظمة على أن يكون جيشًا واحدًا.	

#	الفقـرة	درجة الموافقة (01-05)
	البعد الثالث: الثقافة السياسية	
1	تؤمن اللجنة بأهمية التعددية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني.	
2	تساعد اللجنة النظام السياسي على تقوية الروابط السياسية بين مختلف فئات المجتمع.	
3	تعمل اللجنة على تحييد المجتمع الفلسطيني عن أعمال العنف والانقلابات وحالة عدم الاستقرار.	
4	تسعى اللجنة لتحقيق التوافق الداخلي وتجاوز الانقسامات داخل النظام السياسي.	
5	تساهم اللجنة في محاربة خطاب الكراهية في المجتمع الفلسطيني.	

الجزء الثالث: التنمية السياسية

وهي عملية نمو في كفاءة المؤسسات، بحيث تصبح قادرة على التعامل مع أطروحات المشاركة السياسية، والربط بين التنمية السياسية وقدرات النظام السياسي على استيعاب عملية التنمية والتحديث.

#	الفقـرة	درجة الموافقة (01-05)
	البعد الأول: الفعالية	
1	تقوم اللجنة بالمشاركة وبفعالية في إدارة الأزمات بما يتناسب مع المصلحة الوطنية العليا.	
2	توفر اللجنة إطار فلسطيني مسيطر على الجماعات السياسية الفلسطينية.	
3	تشارك اللجنة في معظم المؤتمرات الوطنية الداعمة للقضية الفلسطينية.	

4	تمتلك اللجنة رؤية استراتيجية لمواجهة المخاطر والتحديات السياسية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية.	
5	تشارك اللجنة الهيئات الحكومية وغير الحكومية في تنمية الفكر السياسي للمجتمع الفلسطيني.	
#	**الفقـرة**	**درجة الموافقة (01-05)**
البعد الثاني: المساواة		
1	تعزز اللجنة أساس التضامن الاجتماعي القائم على الحرية والعدل والمساواة.	
2	تحافظ اللجنة على حقوق الإنسان والحريات العامة الأساسية الفلسطينية.	
3	تعزز اللجنة مفهوم المساواة بين الجنسين لتحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.	
4	تساهم اللجنة في نشر ثقافة السلم الأهلي الفلسطيني.	
5	تساعد اللجنة السلطة الفلسطينية في تحقيق المساواة في المجتمع الفلسطيني.	
البعد الثالث: الديمقراطية		
1	تشارك اللجنة السلطة الفلسطينية على صياغة السياسات العامة وتحدد آليات تنفيذها.	
2	تنسق اللجنة مع السلطة الفلسطينية لتحقيق الأهداف السياسية للنظام السياسي.	
3	تشارك اللجنة في إقرار الاتفاقات السياسية التي تحمي المسار الديمقراطي وتشرف على تنفيذها.	
4	تشارك اللجنة في الإشراف على الانتخابات الفلسطينية العامة دون معيقات.	
5	تؤمن اللجنة أن ممارسة الديمقراطية هي الحل الرئيس لمشكلات النظام السياسي.	
البعد الرابع: تحقيق الأمن		

1	تساهم اللجنة في صياغة السياسات والخطط الامنية وتحدد آليات تنفيذها.	
2	تحدد اللجنة المهام المنوطة بالأجهزة الأمنية وفقًا لمتطلبات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتشرف على تنفيذها.	
3	تشارك اللجنة في إقرار الاتفاقات الأمنية للنظام السياسي وتشرف على تنفيذها.	
4	تنسق اللجنة بين العمل الأمني والسياسي وتؤكد على مساهمة الأمن في تحقيق الأهداف السياسية.	
5	تشارك اللجنة في تحديد العقيدة الأمنية للأجهزة الأمنية في النظام السياسي الفلسطيني.	

شاكرين لكم حسن تعاونكم

ملحق رقم (2) كشف أسماء الأساتذة المحكمين

م	الاسم	التخصص	جهة العمل
1	أ. د. إبراهيم أبراش	العلوم السياسية	جامعة الأزهر
2	د. إبراهيم محمود حبيب	الدراسات الاستراتيجية	وزارة الداخلية
3	د. حسام الدجني	العلوم السياسية	وزارة التنمية الاجتماعية
4	أ. ثروت محمد البيك	العلوم السياسية	أمين عام المجلس التشريعي
5	د. أسامه محمد أبو نحل	العلاقات الدولية	جامعة الأزهر
6	أ. د. سمير أبو مدلله	الاقتصاد والعلوم الإدارية	جامعة الأزهر
7	د. بلال محمد المصري	اقتصاد وعلوم سياسية	جامعة القدس المفتوحة
8	د. خالد محمد النجار	الإدارة العامة	منظمات مجتمع مدني
9	د. أيمن حسن الديراوي	التخطيط الاستراتيجي وريادة الأعمال	جامعة الأقصى
10	أ. هشام الكحلوت	الإحصاء	وزارة المالية

قائمة الجداول

جدول (1.1): استجابات أفراد العينة الاستكشافية على استبانة جودة الأداء المؤسسي..... 3
جدول (1.3): يوضح نتائج الصدق والثبات لأداة الدراسة (الاستبانة) 72
جدول (1.4): الوصف الاحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعاً للبيانات الشخصية 77
جدول (2.4): يوضح المقياس المعتمد في الاستبانة.....78
جدول (3.4): نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة.....79
جدول (4.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الأول " الإدارة الحكومية" 81
جدول (5.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثاني " منظمة التحرير".....82
جدول (6.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات البعد الثالث " الثقافة السياسية" 83
جدول (7.4): نتائج التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني " التنمية السياسية".....86
جدول (8.4): يوضح نتائج التساؤل الرئيسي الثالث.....89
جدول (9.4): يوضح نتائج التساؤل الرابع.....90
جدول (10.4): نتائج التساؤل الرئيسي الخامس.....92
جدول (11.4): نتائج التساؤل الرئيسي السادس.....93

قائمة الأشكال

شكل (1.1) أنموذج الدراسة..... 8
شكل (1.3): يوضح محتوى الاستبانة.....71

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1) الاستبانة 106
ملحق رقم (2) كشف أسماء الأساتذة المحكمين 112

فهرس المحتويات

الإهداء..... **ب**

إقرار :.....أ

الشكر والتقدير ..... **ب**

مصطلحات الدراسة:..... **ج**

ملخص الدراسة:..... **د**

ملخص الدراسة Englis..... و

الفصل الأول: خلفية الدراسة **1**

1.1 المقدمة: 1

2.1 مشكلة الدراسة: 2

3.1 أسئلة الدراسة: 5

4.1 أهمية الدراسة 6

5.1 أهداف الدراسة: 7

6.1 حدود الدراسة: 8

7.1 أنموذج الدراسة: 8

8.1 منهج الدراسة: 9

9.1 مبررات اختيار الموضوع:.....9

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة 11

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية.....11

1.1.2 المقدمة: 11

2.1.2 مفهوم المشاركة السياسية 11

3.1.2 أهمية المشاركة السياسية..... 16

4.1.2 مستويات المشاركة السياسية (الحلولي، 2009): 17
5.1.2 دوافع المشاركة السياسية (بوهالي، 2019) :..... 18
6.1.2 أشكال المشاركة السياسية:..... 18
7.1.2 مراحل المشاركة السياسية (الحلولي، 2009):..... 19
8.1.2 خصائص المشاركة السياسية (بوهالي، 2019): 19
9.1.2 أزمة المشاركة السياسية..... 21
المبحث الثاني: ماهية الأحزاب السياسية..... 27
1.2.2 ماهية الأحزاب السياسية..... 27
2.2.2 لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية..... 33
المبحث الثالث: ماهية التنمية السياسية..... 41
1.3.2 المقدمة: 41
2.3.2 مفهوم التنمية السياسية..... 42
3.3.2 أزمات التنمية السياسية وآليات الخروج منها. 46
3.3.2 آليات الخروج من أزمات التنمية السياسية 50
المبحث الرابع: الدراسات السابقة..... 54
1.4.2 المقدمة: 54
2.4.2 الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (المشاركة السياسية)..... 54
3.4.2 الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (التنمية السياسية)..... 60
4.4.2 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة على النحو التالي :..... 64
5.4.2 الفجوة البحثية..... 65
6.4.2 التعليق على الدراسات السابقة..... 68
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة..... 69
1.3 تمهيد 70
2.3 منهج الدراسة..... 70
3.3 مجتمع الدراسة 70
4.3 العينة الاستطلاعية (التجريبية): 71

5.3 محتوى أداة الدراسة:.....71
6.3 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة).....72
7.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة 75
8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....76
الفصل الرابع: تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج.....77
1.4 المقدمة.....77
2.4 الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعاً للبيانات الشخصية 77
3.4 المقياس المعتمد في الاستبانة (المحك المعتمد):.....78
4.4 نتائج التحليل الوصفي لأبعاد المشاركة السياسية والتنمية السياسية بشكل عام 78
5.4 نتائج التحليل المتعلقة بالمحور الأول "المشاركة السياسية".....80
نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الأول "الإدارة الحكومية":.....80
نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثاني "منظمة التحرير": 81
نتائج تحليل المتعلقة بالبعد الثالث " الثقافة السياسية":.....83
6.4 نتائج تحليل المتعلقة بالمحور الثاني " التنمية السياسية": 84
7.4 الإجابة على تساؤلات الدراسة: 88
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.....95
1.5 تمهيد:.....95
2.5 النتائج.....95
النتائج المتعلقة بالمشاركة السياسية.....95
النتائج المتعلقة بالتنمية السياسية والإجابة على التساؤلات 96
3.5 الاستنتاجات:.....96
4.5 التوصيات:.....97
التوصيات المتعلقة بالمشاركة السياسية:.....97
التوصيات المتعلقة بالتنمية السياسية: 98
المراجع.....98
الملاحق 105

قائمة الجداول 113
قائمة الأشكال.....114
قائمة الملاحق.....115
فهرس المحتويات.....116